جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكـــــــرة ماستـــــــــر

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الفرع: علوم سياسية

التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب(ة):

آسيا بلعيد

يوم: 04 جوان 2025

الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية إتجاه إفريقيا 2024/2019

لجنة المناقشة:

نور الدين لعسل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
سليمان نبار	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
علاء الدين فرحات	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكـــــــرة ماستـــــــــر

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الفرع: علوم سياسية

التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب(ة):

آسيا بلعيد

يوم: 04 جوان 2025

الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية إتجاه إفريقيا 2024/2019

لجنة المناقشة:

نور الدين لعسل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
سليمان نبار	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
علاء الدين فرحات	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

شكـــر وعرفـــان

الحمد والشكر لله عز وجل أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم :

" من لايشكر الناس لايشكر الله "

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الطاقم الإداري بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة

إلى أساتذتي في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ المشرف " سليمان نبار "الذي أشرف على هذا البحث بكل

تواضع ، غير باخل بعلم ، نصيحة أو توجيه ..فله مني جزيل الشكر والتقدير...

كذلك أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه

وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

إلى من غرس في نفسي قيمة العلم

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في الوصول إلى ماأنا عليه

إلى والدي العزيزين أطال الله في عمرهما

إلى كل العائلة الكريمة دون استثناء .

إلى أصدقائي الذين كانو سندا لي طوال هذه المرحلة .

مقدمة

شهدت العلاقات الدولية في العقود الأخيرة تحولاً ملحوظا في مفهوم الدبلوماسية حيث لم تعد مقتصرة على الجوانب السياسية والأمنية وحسب . بل توسعت لتشمل الأبعاد الإقتصادية والتنموية أو هو أفرز ما يعرف اليوم بالدبلوماسية الإقتصادية وفي هذا الإطار أصبحت الدول توظف أدواتها الدبلوماسية لتعزيز مصالحها الإقتصادية، من خلال الترويج للإستثمار، وتوسيع الأسواق او بناء شركات استراتيجية مستدامة.

وفي ظل التحولات الجيوسياسية التي تعرفها إفريقيا ، واحتدام التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على موارد القارة وفرصها الإقتصادية تجد الجزائر نفسها أمام ضرورة تبني رؤية أكثر ديناميكية وفعالية في مقاربتها الدبلوماسية اتجاه محيطها الإفريقي فنجاح الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية لا يقتصر فقط على تحقيق المصالح الإقتصادية الوطنية ،بل يتجاوز ذلك ليشمل المساهمة في التنمية المستدامة للقارة، وتعزيز الأمن والإستقرار فيها، بما ينسجم مع المبادئ الى طالما تبنتها السياسة الخارجية الجزائرية والتي على رأسها عدم التدخل ودعم التضامن الإفريقي، و بناء شركات تقوم على المنفعة المتبادلة.

وفي هذا السياق تسعى الجزائر إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية بما ينسجم مع التحولات الإقليمية والدولية ،مع إعطاء اولوية خاصة للقارة الإفريقية التي تمثل عمقها الاستراتيجي والتاريخي، فقد أظهرت الجزائر اهتماما متزايدا بتعزيز حضورها الإقتصادي في إفريقيا من خلال تكثيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، ودعم المبادلات التجارية وتشجيع الإستثمارات المتبادلة، خاصة في ظل انضمامها إلى اتفاقية التجارةالحرة القارية الإفريقية.

أسباب إختيار الموضوع :

الأسباب الذاتية:

- الإهتمام بمجال العلاقات الدولية والدبلوماسية الإقتصادية، باعتبارها من المواضع الحيوية في السياق الدولي الراهن.
- الرغبة في فهم أعمق لأدوار السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة في بعدها الإقتصادي داخل القارة الإفريقية.
- العمل على تطوير المهارات التحليلية والمنهجية في دراسة السياسات الاقتصادية والدبلوماسية والسعي للمساهمة العلمية في تسليط الضوء على إحدى القضايا المعاصرة التي تهم مستقبل الجزائر الإقتصادي والدبلوماسي.

الأسباب الموضوعية:

-جاء إختيار موضوع الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية إتجاه إفريقيا لجملة من الإعتبارات، حيث يندرج هذا الموضوع ضمن الدراسات الحديثة التي تسلط الضوء على تطوير وظائف الدبلوماسية وخاصة في بعدها الإقتصادي الذي أصبح يشكل أداة محورية في تحقيق التنمية وتعزيز مكانة الدول في النظام الدولي، أما على الصعيد الوطني فإن الجزائر شهدت تحولات في سياستها الخارجية ، من خلال محاولات لإعادة توجيه انخراطها الإفريقي بشكل أكثر فعالية خاصة بعد توقيعها على إتفاقية إقتصادية قارية ودخولها في مشاريع تعاون مع دول افريقية عدة.

– كما أنّ إختيار هذا الموضوع نابع من أهمية إفريقيا بالنسبة للجزائر. سواء من حيث الموقع الجغرافي والرصيد التاريخي في دعم حركات التحرر، أو من حيث الفرص الإقتصادية الواعدة التي تنتجها الأسواق الإفريقية في ظل تطور المبادلات التجارية، والإستثمارات العابرة للحدود، ومن هنا تبرز الحاجة. للتحليل مدى فاعلية التحرك الجزائري في هذا الفضاء الحيوي ورصد التحديات اتي تواجه هذا المسعى.

أهمية الموضوع:

- **الأهمية العلمية:** وتتمثل الأهمية العلمية لهذا الموضوع في كونه :

- تندرج هذه الدراسة ضمن حقل العلاقات الدولية عموما و الدبلوماسية بالخصوص في ظل تطور اشكالها مثل الدبلوماسية الاقتصاديةحيث يجمع بين الاقتصاد والدبلوماسية، وهو ما يعكس تطور وظائف الدولة في علاقاتها الخارجية، كما يبرز هذا البعد الإقتصادي في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو مجال لايزال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل الأكاديمي خاصة فيما يتعلق بانخراط الجزائر في الفضاء الإفريقي الذي يشهد تنافسا قويا بين مختلف القوى الإقليمية الدولية.

– ويمثل الموضوع إضافة نوعية للبحث العلمي، من خلال تقديم مقاربة تحليلية تجمع بين النظرية والتطبيق، وتسعى لفهم كيفية توظيف الجزائر لأدواتها الإقتصادية ضمن استراتيجيتها الدبلوماسية – يساهم في إثراء النقاش الأكاديمي. حول فرص وتحديات بناء شراكة اقتصادية إفريقية فاعلة ويبرز أهمية تفعيل أدوار الدبلوماسية والفاعلين الاقتصاديين في خدمة أهداف السياسة الخارجية.

- **الأهمية العملية:** تبرز الأهمية العملية لهذا الموضوع من خلال:

– قدرته على تقديم في تصورات استراتيجية يمكن أن تسهم في تعزيز أداء الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية داخل القارة الإفريقية.

– يسعى هذا البحث الى تحديد مكامن القوة والضعف في السياسات الإقتصادية الجزائرية الموجهة نحو إفريقيا، وتوضيح الآليات الفعالة لتفعيل الشراكات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية.

– تساعدت هذه الدراسة على رفع الوعي بأهمية التحرك الإقتصادي المدروس في إفريقيا، ليس فقط لخيار استراتيجي، بل كضرورة لتحقيق التنمية الوطنية والإندماج الإقليمي في بيئة دولية متغيرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وإبراز تطورها كأداة من أدوات السياسة الخارجية وبيان الفرق بينه وبين الأنماط التقليدية للدبلوماسية، مع التركيز على كيفية تحوله إلى أداة فعالة لتعزيز المصالح الوطنية عبر العلاقات التجارية الاستثمارية.
- تسليط الضوء على التوجهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الإقتصاد خاصة اتجاه القارة الإفريقية، حيث يسعى البحث إلى إستكشاف الأولوية الإستراتيجية في سياسة الجزائر الخارجية وإبراز المبادئ التي تؤطر هذا التوجه مثل التعاون جنوب –جنوب وعدم التدخل والتضامن الإفريقي وكيف بدأت الجزائر ترجمة هذه المبادئ إلى مصالح إقتصادية ملموسة.
- دراسة الآليات والأدوات الى تعتمدها الجزائر في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية، بهدف البحث وتحليل الوسائل المعتمدة مثل الإتفاقيات التجارية الإستثمارات، المعارض الإقتصادية، الدبلوماسية متعددة الأطراف في دعم الحضور الجزائري إقتصاديا في القارة.
- معرفة مدى انسجام السياسة الاقتصادية الجزائرية مع التحولات الإقليمية والدولية، خصوصا في إطار إتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- يسعى هذا البحث إلى معرفة ما إذا كانت الجزائر تواكب هذه التحولات من خلال سياسات واستراتيجيات إقتصادية واضحة تمكنها من الإستفادة من المزايا التي تتيحها الإتفاقية، ومدى جاهزيتها للإستفادة من إنفتاح السوق الإفريقية.

_ محاولة الانتقال الى ممستوى التنبوء من خلال رسم سيناريوهات مستقبلية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية اتجاه الدول الافريقية.

الدراسات السابقة:

من خلال الإطّلاع على العديد من المراجع التي تناولت موضوع الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية اتجاه إفريقيا نذكر منها:

- مقال للباحث حمزة طيبي و الموسوم بـ " الدبلوماسية الإقتصادية مفتاح الدخول الى مضمار الإقتصاد العالمي (تقييم الحالة الجزائرية الفرنسية) " ، الصادر في مجلة البحوث الاقتصادية و المالية المجلد السادس العدد الأول جوان 2019.

والذي أبرز فيه أهمية الأداة الدبلوماسية في العلاقات الدولية و اعتماد الدولة الجزائرية على هذا التوجه الجديد في الدبلوماسية لتحقيق الأهداف في ظل العديد من المتغيرات التي فرضتها العولمة على طبيعة النظام العالمي

- كتاب عبد الحميد مشري وعمر سعداوي "**توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الإقتصادي الجديد** "الصادر عن دار فكرة كوم للنشر والتوزيع 2023، والذي أبرز فيه دور الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في سياق تحول الإهتمام في الفترة الأخيرة اتجاه الإقتصاد بالبحث عن بدائل للنفط والرفع من التصدير خارج المحروقات، وخلق نموذج إقتصادي مبني على الإنتاج ومسايرة الرقمنة.

أطروحة دكتوراه للباحث فارس قرة بعنوان "**الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي من مبادرة "النيباد" إلى تفعيل المنطقة الحرة الإفريقية**، تحت إشكالية: إلى أي مدى تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من توظيف المتغير الإقتصادي كأداة جديدة في إطار توجهاتها نحو منطقة الساحل الإفريقي؟، اتبعت هذه الدراسة المناهج التالية منهج دراسة حالة، المنهج التاريخي.

وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تقوية الإقتصاد الوطني عن طريق تنويع مصادر الإنتاج وخلق الثروة وتعزيز الإنتاج في مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى يشكل حافزا أساسيا في بناء قدرات الدولة الإقتصادية.

امتلاك الجزائر لإحتياطات نفطية وغازية هامة يمكنها من استخدام ورقة الدبلوماسية الطاقوية كرافد لدبلوماسيتها الإقتصادية، من خلال تحويل الموارد المالية المتحصل عليها من هذه المداخيل نحو الإستثمار في الإنتاج والتصنيع داخليا لتحقيق الإقلاع الإقتصادي المرغوب.

الإشكالية:

تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تعزيز حضورها في القارة الإفريقية من خلال تبني سياسة خارجية ترتكز على البعد الاقتصادي، وذلك في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، فقد أصبحت الدبلوماسية الإقتصادية أداة رئيسية لتحقيق المصالح الوطنية وتنويع الشركات خصوصاً في إفريقيا التي تمثل فضاء استراتيجيا للجزائر بحكم الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية في هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في تعزيز التواجد الجزائري في إفريقيا؟

حيث تنطوي تحت هاته الإشكالية مجموعة من التساؤلات ندرجها فيما يلي:

1. ما هو دور الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية؟
2. ماهي أبرز المشاريع الاستثمارية الجزائرية اتجاه افريقيا؟
3. ما هو حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول إفريقية؟
4. ما مستقبل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية اتجاه إفريقيا؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة تم الإعتماد على الفرضيتين التاليين:

- تساهم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تعزيز نفوذ الجزائر الإقليمي في القارة الإفريقية.
- ترتبط فعالية الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية بمدى تنسيقها مع المشاريع الاقليمية الكبرى الثنائية و المتعددة الاطراف .

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تبيان واقع الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في إفريقيا وتبيان أهم السياسات والمشاريع التي تجمع الطرفين لا سيما ما يتعلق بالمشاريع السياسية ومشاريع البنية التحتية.

كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي، من خلال تحليل البيانات الرقمية والإحصائية وذلك من خلال دراسة حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية، وتتبع تطور الإستثمارات الجزائرية المباشرة في القارة، بالإضافة إلى عدد الإتفاقيات الموقعة.

بالإضافة إلى توظيف تقنية السيناريوهات كأداة استشرافية للتنبؤ بمستقبل ومآلات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية اتجاه إفريقيا، وذلك من خلال بناء تصورات محتملة إستنادا إلى المعطيات الحالية والتوجهات السياسية والإقتصادية للجزائر وتعد هذه التقنية مناسبة لكونها تسمح بتحليل المتغيرات المؤثرة واستكشاف المسارات الممكنة التي قد تتخذها السياسة الإقتصادية الجزائرية في ظل التحديات والفرص الإقليمية والدولية.

حدود الدراسة:

حددت هذه الدراسة زمنيا من الفترة الممتدة من 2024/2019 وهي مرحلة شهدت تحولات واضحة في توجهات الدبلوماسية الجزائرية، خاصة في بعدها الإقتصادي نحو القارة الإفريقية ، ويعود اختيارهذا الإطار الزمني إلى تزايد الإهتمام الرسمي خلال هذه السنوات بتعزيز الحضور الإقتصادي الجزائري في إفريقيا كما أن هذه المرحلة تمثل بداية الفعل الميداني للدبلوماسية الإقتصادية ما يجعلها فترة مناسبة لرصد الإنطلاقة وتحليل ملامحها وتوجهاتها.

التنظيم الهيكلي للدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، تم التطرق في الفصل الأول إلى التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة، ففي المبحث الأول تم بناء الإطار المفاهيمي من خلال التطرق لمفاهيم الدبلوماسية والدبلوماسية الإقتصادية ، وفي المبحث الثاني تطرقناإلى التأصيل النظري للدراسة من خلال نظريتان تفسيريتان ، أما المبحث الثالث فكانت فيه نشأة وتطور العلاقات الإقتصادية الجزائرية الإفريقية.

أما الفصل الثاني و الموسوم بآليات تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية اتجاه إفريقيا، فتم التطرق في المبحث الأول على أهم المشاريع الإستثمارية الجزائرية لتعزيز الدبلوماسية الإقتصادية اتجاه إفريقيا، أما في المبحث الثاني فركز على واقع وحجم المبادلات التجارية الجزائرية اتجاه إفريقيا وفى المبحث الثالث والأخير فكانت فيه النظرة الإستشرافية من خلال السيناريوهات المستقبلية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية اتجاه إفريقيا.

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات دراسة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية اتجاه إفريقيا.

- قلة المصادر الرسمية والإحصائيات الدقيقة حول حجم الاستثمارات والمبادلات التجارية الجزائرية للقارة الإفريقية.
- صعوبة الوصول إلى المعلومات الحديثة والمحدثة بسبب محدودية الشفافية في بعض المؤسسات الرسمية.

الفصل الأول

يُعد الإطار المفاهيمي خطوة أســـاســـية في أي بحث علمي، إذ يوفّر الخلفية النظرية والمنهجية التي ينبني عليها موضوع الدراسة، ويُسهم في توضيح المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي يتناولها الباحث. وفي ســياق هذه المذكرة، تبرز "الدبلوماســية" كمفهوم محوري يتطلب الوقوف عند أبعاده التاريخية والوظيفية، بما يساعد على الإحاطة بجوانبه المختلفة.

لذلك، يتضـمّن هذا الفصـل ثلاث مباحث رئيسـية: يُعنى المبحث الأول بتحديد مفهوم الدبلوماسـية من خلال تتبع تعريفها وعلاقتها بالمصـطلحات المشـابهة ومصـادرها القانونية وأشكالها وصـولها إلى الدبلوماسية الاقتصادية وماهيتها . أمّا المبحث الثاني، فيتناول التأصيل النظري لمفهوم للدراسة، و المبحث الثالث احتوى على نشأة وتطور العلاقات الاقتصادية الإفريقية.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية

تعتبر الدبلوماســية من أبرز أدوات الســياســة الخارجية للدول ، فهي وســيلة للحوار والتفاوض وحل النزاعات وتعزيز علاقاتها الدولية ،ومن هذا المنطلق فإن دراســة مفهوم الدبلوماســية يكتســي أهمية بالغة في مجال العلاقات الدولية باعتبارها الإطار العملي الذي تتجسد فيه مختلف التفاعلات الدولية . ومن خلال هذا المبحث، سنعمل على تفكيك مفهوم الدبلوماسية من خلال التعريفات اللغوية والإصطلاحية ثم نبرز علاقاتها بالمصطلحات المتشابهة ونتطرق إلى أشكالها .

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية

1/ لغة:

كلمة دبلوماســية مشــتقة من الكلمة اليونانية (diploma) وهي مشــتقة من الفعل (diplon) وتعني يطوي وكانت تطلق على الوثائق الرسمية التي كانت تصدر عن الرؤساء السياسيين للمدن التي كانت تكوّن المجتمع اليوناني القديم.[1]

وفي روما كانت كلمة "دبلومات" تطلق على الجوازات وتصــريحات المرور التي كانت تعطي للمرســل باسم مجلس الشيوخ أو الرؤساء وكانت تعطي لحاملها الحق في السفر عبر طرق الإمبراطورية.

أو هي توصية رسمية تعطى للأشخاص الذين يوفدون إلى البلاد الرومانية من خارج هذه البلاد ليكونوا تحت الوصاية الخاصة.

[1]– هاني الرضا، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، تاريخها، قوانينها وأصولها**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006، ص.9.

وبمرور الزمن اتّسع مفهوم لفظ (دبلوما) ليشمل الأوراق والوثائق الرسمية والتي تتضمن نصوص الإتفاقيات والمعاهدات.

وظلّ مصطلح الدبلوماسية يعني حتى القرن الثامن عشر دراسة المحفوظات والمعاهدات والإلمام بالعلاقات بين الدول ومنذ التاريخ المذكور تغير هذا المصطلح حيث أصبح يدل على توجيه إدارة العلاقات الدولية.[1]

2/ إصطلاحا:

ومنه ليس للدبلوماسية تعريف واحد متفق عليه بين جميع الفقهاء، فرغم قدم ظهورها وعبورها مسيرة طويلة من التطور والتغيرات كغيرها من الظواهر عرفت تطورا في المفهوم، المهام، الصلاحيات .....

- يرى **راؤول جنيهRAOUL GENET:** أنّ الدبلوماسية فن تمثل الحكومة ورعاية مصالح الدول لدى بلد أجنبي ويتضمن هذا السهر على إحترام حقوق ومصالح الدولة وإدارة العلاقات الخارجية طبقا للتعليمات المرسلة والقيام بالمفاوضات الدبلوماسية.[2]
- يركز هذا التعريف بشكل كبير على إعتبار الدبلوماسية فن أي أنّه يشير إلى الطبع او الموهبة التي يتمتع بها بعض الأشخاص، كذلك إعتبر الدبلوماسية تقوم على رعاية المصالح الوطنية كهدف رئيسي.
- فيما يغير **ريفيه RIVIER:** " أنّ الدبلوماسية هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات".[3]

يركز هذا التعريف على الدبلوماسية أنها فن يعتمد على المفاوضات لتحقيق المصالح الوطنية في حين توجه **فيليب كابيه (Phalipe Cabie)** في تعريف الدبلوماسية على أنها "الوسيلة التي يتبعها أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة بطريقة المفاوضة".

ربط كل من **ريفييه وكابيه** الدبلوماسية بالمفاوضات في حين أنّ المفاوضات ليست هي كل الدبلوماسية بل تعتبر وظيفة من بين وظائف الدبلوماسية المتعددة كما جاء في **اتفاقية فيينا** للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

- تعريف **الدكتور سموحي فوق العادة:** مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات، التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين، مع

---

[1]– علي يوسف شكري ، **الدبلوماسية في عالم متغير**، عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014، ص18.

[2]– عبد العزيز بن ناصر، بن عبد الرحمان العيكان، **الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية والقنصلية من القانون الدولي**، الرياض: العيكان للأبحاث والتطوير، 2007، ص84.

[3]– عدنان عبد الله رشيد، **دور الدبلوماسية المعاصرة – فن تعزيز العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الدستوري**، معبر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2017، ص31.

بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية والأصول التي يترتب على اتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه، والتوفيق في مصالح الدول المتباينة كما أنهافن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والإجتماعات الدولية وعقد الإتفاقات والمعاهدات.[1]

ركز **الدكتور ســـموحي** في تعريفه على الجوانب القانونية والإجرائية للدبلوماســـية، واعتبارا بأن المفاوضات في العلاقات الدبلوماسية هي أسلوب رئيسي للتواصل بين الدول والمنظمات (أشخاص القانون الدولي) مع إهمال بعض الأطراف الفاعلين مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

- وعرّفها كذلك **الدكتور حسن صعب** على أنها " علم وفن وقانون وتاريخ ومؤسسة ومهنة"[2]

ركّز الدكتور **حسن صعب** على أنّ الدبلوماسية علم لأنّها فن باعتبار أنّ تطبيقها يستلزم الموهبة والقدرة والإقناع، واعتبرها قانون لأنّ قواعدها وأصـــول ممارســـتها أصـــبحت موحدة بين مختلف الهيئات الدولية وأشخاص القانون الدولي وقد أصبحت بالتالي جزءا هاما من القانون الدولي العام .

- عرّفها **كالفو** على أنها علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول المنبثقة عن مصـــالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الإتفاقات.[3]

ربط هذا التعريف الدبلوماسية بالعلاقات المتبادلة أساسا بين الدول تبنى على المصالح المتبادلة التي يسلكها أشخاص القانون الدولي من أجل تسهيل قيام علاقات ودية سليمة بينها وذلك بغية القضاء على ما قد يكون هناك من تضارب في الآراء وتنازع في المصالح المتبادلة أيًا كانت طبيعة هذه المصالح.

- يقول **مأمون الحمدي:** أنّ الدبلوماسية هي ممارسة عملية لتسيير شؤون الدولة الخارجية، وهي علم وفن ما تتطلبه من دراسة عميقة للعلاقات القائمة بين الدول في الماضي والحاضر وهي فن لأنه يرتكز على مواهب خاصة عمادها اللباقة والفراسة وقوة الملاحظة.[4]

---

[1]- عبد العزيز بن ناصر عبد الرحمان العيكان، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2]- هاني الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3]- علي يوسف السكري، **الدبلوماسية في عالم متغير** ، عمان : الرضوان للنشر والتوزيع ، 2014، ص .20.

[4]- قردي محمود إسماعيل إمام ، **العلاقات الدولية والنظم السياسية والقنصلية**، الإسكندرية: دار فاروس العلمية، 2011، ص 132.

- يعرّفها **الدكتور عدنان البكري:** أنّ الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي.

ربط **الدكتور عدنان** الدبلوماسية في تعريفه بالسياسة الخارجية واعتبرها بأنّها عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين، باعتبارها أنّها عملية تستخدمها الدولة لتخفيف أهدافها السياسية الخارجية تتضمن التعامل مع الدول الأخرى والأشخاص الدوليين، مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

التعريف الإجرائي للدبلوماسية:

الدبلوماسية هي مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتخذها الدول أو المنظمات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية وتعزيز مصالحها الوطنية، من خلال التواصل والتفاوض مع الدول الأخرى والأشخاص الدوليين وتتضمن هذه الإجراءات:

1. **التواصل الدبلوماسي:** التواصل بين الدول والأشخاص الدوليين من خلال القنوات الدبلوماسية الرسمية.
2. **التفاوض:** التفاوض بين الدول والأشخاص الدوليين لتحقيق أهداف مشركة او حل النزاعات.
3. **التفاهم الدولي:** التفاهم بين الدول والأشخاص الدوليين حول القضايا المشتركة.
4. **التعاون الدولي:** التعاون بين الدول والأشخاص الدوليين في المجالات المشتركة.
5. **التنسيق الدولي:** التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية والمنظمات الدولية لتحقيق أهداف الدولة الخارجية.

يركز هذا التعريف على الخطوات والعمليات التي تتخذها الدولة أو المنظمة الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية وتعزيز مصالحها الوطنية.

المطلب الثاني: علاقة الدبلوماسية ببعض المفاهيم المشابهة

- **علاقة الدبلوماسية بالعلاقات الدولية:**

1- تعريف العلاقات الدولية:

هي مجموعة من العلاقات التي تنشـــأ بين الدول والمجتمعات الدولية الأخرى والتي تتســـم بالتفاعلات السياسية والإقتصادية والدبلوماسية الثقافية والعسكرية تنطوي هذه العلاقات على التعامل مع القضايا العالمية مثل حروب السلام، التجارة الدولية، حقوق الإنسان، التغير المناخي، وغيرها.[1]

2- أهمية الدبلوماسية في العلاقات الدولية

تقوم الدبلوماسية في العصر الحاضر بدور كبير ومهم في العلاقات بين الدول وتدعيمها مراقبة جميع الشؤون التي تهم مختلف الدول، وعن طريقها يمكن التوفيق بين مصـالح متضـاربة ووجهة النظر المتباينة ،وبتسيير حل المشكلات وتسوية الخلافات ونشر الود والتفاهم بين الدول، بواسطتها تستطيع كل دولة أن توطد مركزها، تعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى، وأخيرا تسـتطيع تدعيم السـلم والإبتعاد عن الحروب إضافة إلى ذلك يتمثل عمل دبلوماسية بمراقبة سيران الأمور والحوادث وحماية مصالح الدولة وبالمفاوضة في كل أمورها وقد يطلق مصـطلح دبلوماسـية على الطريقة التي تدار بها الإتصـالات الخارجية بين الدول مثل دبلوماسية القمة، الدبلوماسية السرية ودبلوماسية التنقل ودبلوماسية المنظمات الدولية وهكذا....

وتوسـع مفهوم مصـطلح دبلوماسـي في الوقت الحاضـر ليصـبح رمزا وحسـن الغير في التصـرف و التعامل.[2]

- **علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية**

تعرف السياسة الخارجية بأنها النضج أو الخطة التي تتبناها في علاقاتها مع باقي أعضاء الجماعة الدولية وهي على حد تعبير **مارسيل مارل:** "جزء من نشاط دولي يتجه نحو الخارج" أي أنّها هي النشاط الذي يتناول القضـايا التي تطرح ما وراء الحدود وذلك على عكس السـياسـة الداخلية وهنا ومنه نجد قول **باريار وجليلي** اللذين يستندان على تحليل **مارل** السابق من أنّ الدولة تبحث بواسطة سياستها الخارجية على أنها تتجاوب مع سـلوك الأطراف الدولية الأخرى، وبصـورة أعم على أن تؤثر في محيطها للحفاظ عليه كما هو عندما يكون في صالحها ولتعديلها عندما يظهر لها أنّه في غير صالحها.[3]

---

[1]- محمود خلف، **الدبلوماسية**، الأردن: دار زهران للنشر، 1997، ص .19.

[2]- قدري محمود إسماعيل إمام، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3]- علي حسين الشامي، **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص.40.

وعلى هذا الأساس تكون السياسة الخارجية جزءا هاما أو أساسيا من السياسة العامة للدولة، حيث تعتبر واجهة لسياستها الداخلية وامتدادا لها مقولتين غير متناقضتين بل متكاملتين على حد تعبير **بربار وجليلي**.

وباعتبار أنّ دبلوماسية هي العملية السياسية التي تحقق بها علاقات الدولة مصالحها فإنها تصبح على علاقة قوية مع السياسة الخارجية بل وتشكل جزءا أساسيا منها بقدر ما تعتبر دبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية بقدر ما تكون أداة تحضير وإعداد لها في ذات الوقت.

بالطبع هناك عدة وسائل لتنفيذ السياسة الخارجية منها السلمية ومنها العنيفة ولتحقيق مصالحها ترجع الدول إلى هذه الوسائل، بحيث تشكل الدبلوماسية الوسيلة الرئيسية سواء في السلم أم في الحرب على اعتبار أنّها لا تتوقف لا أثناء السلم ولا أثناء الحرب.

يمثل تحليل السياسة الخارجية أداة رئيسية في فهم الواقع الدولي ولا يمكن فهم الواقع إلّا بالإعتماد على النظم الدبلوماسية وعملياتها في البيئة الدولية وبالرغم أن العلاقات الدولية كممارسة وتفاعلات قد وجدت منذ القدم وبهذا المنطلق يؤكد أنّها تقترب كثيرا من تحليل العمل الدبلوماسي وأنّ تحليل السياسة الخارجية بدون فهم الطريقة التي أديرت بها هذه السياسات لا يمكن تفسيرها إلّا من إطار الواقع الدولي (الواقع الدبلوماسي).[1]

- **علاقة الدبلوماسية بالقانون الدولي**

القانون يُعتبر وسيلة لتحقيق أسمى غايات المجتمع، وما هو إلا جهة عاكسة لقيم ومُثل ذلك المجتمع وموروثاته الحضارية. المجتمع الدولي، وإن بدا من جهة مقوماته التكوينية مختلفًا عن مجتمع الدولة الداخلي، فهو في نهاية المطاف يظل منظومة اجتماعية يُمثّل أعضاؤها أساسًا في دول ذات سيادة، لا يمكن لها العيش في معزل عن بعضها، الأمر الذي يُحتم وجود نظام قانوني يحكم تعاملات هذه الدول وعلاقاتها التي ما برحت تتسع يومًا بعد آخر، لتغطي مختلف جوانب الحياة. ويُعرّف القانون الدولي بأنه: "مجموعة القواعد القانونية المستمدة من مصادر متنوعة، والمعنية بحكم مختلف صور وأشكال العلاقات فيما بينها، بين أشخاص القانون الدولي دولًا أو منظمات أو أفرادًا في حالات معيّنة[2]."

---

[1]– قدري محمود إسماعيل إمام، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2]– عبد العزيز بن ناصر وبن عبد الرحمان العيكان، مرجع سبق ذكره، ص 12.

مع تطور العلاقات الدولية والتقاليد الدبلوماسية، تطورت قواعد عرفية تأصلت في نطاق القانون الداخلي، وبرزت على مر الزمن في القواعد التي نعرفها باسم القانون الدولي. وأصبح العرف الدبلوماسي جزءًا ثابتًا من التشريع، يتطور مع تطور سيادة الدولة وممارستها على الصعيد الدولي. هذه الآلية في التطور أدّت إلى نشوء ما يُعرف بالتاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي.

نلاحظ أن ميدان تحرّك هذه المواد هو ميدان واحد يقع على مستوى العلاقات الدولية، وهذا الميدان يجمع بين الدبلوماسية والقانون الدولي فهناك فروق طفيفة تجعل من كلّ مادة قائمة بذاتها تنفصل أو تلتقي مع الأخرى حسب الموضوع والهدف، غير أنّه يجب القول بأنّه مهما تفرعت مواضيع العلاقات الدولية ومهما اتخذت من تسميات يبقى أنّ سقفها هو سقف القانون الدولي حيث يعتبر القانون الدولي بمثابة الكل والمواد الأخرى بمثابة الأجزاء والفروع، فتصبح العلاقة علاقة الكل بالجزء وبتعبير آخر، تصبح الدبلوماسية جزءًا أساسيًا من القانون الدولي،[1] وبهذا الخصوص، يقول "**تونكين Tonkin**" : إن الدور الرئيسي في عملية تكوين قواعد القانون الدولي تتكفل به الدبلوماسية، سواء أكانت تلك القواعد اتفاقية أو عرفية، فعملية إنشاء القانون الدولي بطريقة الاتفاق، هي في جوهرها الإجراءات الدبلوماسية، التي تُستهل بالمفاوضات بين الدول، والمداولات في المؤتمرات، وجلسات المنظمات الدولية. وتُعتبر هذه المرحلة في إجراءات عقد المعاهدات الدولية هي من أهم مراحلها، فهي مرحلة يتم فيها إعداد مضمون وشكل الإتفاقيات بين الدول.

وبهذا نرى أن القواعد المكتوبة، والقواعد العرفية، والعادات الدبلوماسية، كوّنت جانبًا هامًا من القانون الدولي حيث إن بعض الاختصاصيين أطلقوا عليه عبارة "القانون الدبلوماسي".

ويقول **عز الدين فوده:** "الدبلوماسية، إلى جانب كونها فنًا باعتبارها أسلوبًا في العمل، فهي علم له تاريخه وقواعده ونُظمه، من تسيير العلاقات بين الدول كما أنها قانون يدخل كثيرًا في نُظُمها، وفي إعداد القواعد العرفية المكوّنة لجزئها، كجزء هام من القانون الدولي".[2]

وهي قواعد مُلزِمة للعلاقات بين الدول من هنا أصبحت عبارة القانون الدبلوماسي التي تتخذ أحيانا عنوان لدراسة الدبلوماسية تشير إلى ذلك الجزء من القانون الدولي المتعلق بالدبلوماسية.

---

[1]– علي حسين الشامي، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

[2]– علي حسين الشامي، المرجع نفسه، ص 41–43.

المطلب الثالث: مصادر القانون الدبلوماسي

لا تختلف مصـادر قانون العلاقات الدبلوماسـية والقنصـلية عن مصـادر القانون الدولي حيث أنّ هذا القانون الأول هو فرع من فروع القانون الأخير وبالتالي يحمل:

1- العرف La coutune:

تُعتبر القواعد العرفية في الدبلوماسـية مجموع المواقف، ويُصـبح هذا السـلوك قاعدة معترفًا بها نتيجة حاجات المجتمع الدولي. والقاعدة العرفية أسـاسـها العمل الذي ينتج عن إعادة المواقف بصـفة مسـتمرة في ميدان خاص، وللقاعدة العرفية أهمية كبرى في العلاقات الدبلوماسـية والدولية، لأن أغلب القواعد في الحقيقة من أصل عرفي، جاءت لتتميم محتوى المعاهدات المكتوبة.

ويُقصَد بالعرف كمصدر من مصادر الدبلوماسية مجموعة القواعد القانونية غير المكتوبة التي تنشأ من استمرارية سلوك الأفراد في مسألة معينة على وجهٍ معين، من إيمانهم بإلزامها وضرورة احترامها.[1] كما يُعرَّف على أنه مجموعة الأعمال القانونية التي نشأت من تكرار التزام الدول بها في تصرفاتها مع غيرها في حالات معينة، بوصـفها قواعد ثبت لها صـفة الإلتزام القانوني في اعتقاد أغلبية الدول. وقد عرّفت المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية العرف بأنه "عمل أو عادة مستمدان من التواتر أو القبول[2]."

أركان العرف: هناك ركنان أساسيان، هما:

أ/ الركن المادي:

عبارة عن اتباع الدول والمنظمات الدولية، أشخاص القانون الدولي العام، لقاعدة معينة بصورة مضطرة خلال فترة زمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة كل قاعدة. ويتمثل في الإعتماد على سلوك معين، وهو ما يُسمى بالعادة، ويقوم العرف المادي على عدة وسائل، أهمها:

1. **سـلوك الحكومات في علاقاتها الدولية**، ويمكن اسـتنباط هذا السـلوك من خلال الوثائق الرسـمية الصـادرة عنها، ومن المراسـلات الدبلوماسـية الصـادرة عنها، والمراسـلات الدبلوماسـية التي تتبادلها هذه الحكومات مع غيرها من أطراف القانون الدولي الأخرى.

لعبت المراسـلات الدبلوماسـية دورًا رئيسـيًا في الكشـف عن العديد من الأركان المادية للقواعد العرفية لقانون العلاقات الدبلوماسية.

---

[1] – منتصر سعيد حمودة، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، ص39.

[2]– عبد العزيز بن ناصر و بن عبد الرحمان العيكان، مرجع سبق ذكره، ص 113.

2. **أحكام المحاكم الدولية والوطنية ومحاكم التحكيم**، تستند هذه الأحكام إلى قواعد قانونية عرفية دولية ويُعتبر تاريخ إقرار هذه المحاكم بوجود عرف دولي محدد حدًّا أدنى لبداية استقرار هذه القاعدة القانونية الدولية العرفية.

التشريعات القانونية الوطنية:

مثل دساتير الدول وقوانينها ولوائح العمل بها، التي توضّح مدى اتباع هذه الدول والتزامها بهذه القواعد الدولية العرفية. كما يُعتبر تكرار اتباع أجهزة دولية متعددة لقرارات معينة في مواقف متماثلة بصورة تكشف عن وجود عرف دولي مستقر في هذه المواقف.

ب/ الركن المعنوي:

هذا الركن هو المكمل للعرف الدولي، وبدونه يصبح السلوك الدولي أو التصرف الدولي المتكرر حدوثه غير مُلزِم. وعليه، فإن الركن المعنوي للعرف "هو وجود الإعتقاد لدى أشخاص القانون الدولي بضرورة اتباع قاعدة معينة على سبيل الإلزام القانوني، وأن مخالفة ذلك يترتب عليه توقيع الجزاء"[1]. ويتمثل هذا الركن في الشعور بالإلزام بهذه العادة التي اضطُرّ إلى اتباعها. ولذلك نصّت المادة رقم 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي للأمم المتحدة، على أن يكون العرف مقبولًا من أشخاص القانون الدولي، ويكون بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

ويمكن الرجوع إلى العرف الدولي حتى في حالة عدم وجود نص في اتفاقية دولية أو قانون داخلي، لأن هذه الأخيرة، مهما حاولت تقنين أحكام العرف المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي، فإنها لا تستطيع استيعاب جميع هذه القواعد، ويبقى العرف الدولي في هذه الحالة المرجع الرئيسي لسد النقص أو الإختلاف في التفسير، أو في حالة عدم وجود أي نص قانوني صريح.

تبقى نقطة الضعف في القواعد العرفية هي خضوعها للتغيرات الناتجة عن تطور حاجيات المجتمع الدولي. ولتفادي الصعوبات التي يمكن أن تنتج عن هذه الحالة المتميزة بعدم الاستقرار في القاعدة العرفية، يقع اللجوء إلى قاعدة التدوين.

2/ المعاهدات الدولية:

تُعد ثاني مصدر من مصادر العلاقات الدبلوماسية حسب تاريخ نشأتها. وتتمثل في المعاهدات الدولية سواء كانت جماعية ومتعددة الأطراف أو ثنائية بين شخصين فقط من أشخاص القانون الدولي.

[1]– هاني الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 42.

وقد عرّفت المادة الثانية من **اتفاقية فيينا** لعام 1929 الخاصة بقانون المعاهدات، المعاهدات الدولية بأنها: "اتفاق دولي يُعقد بين دولتين أو أكثر كتابةً، ويخضع للقانون الدولي، سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر، وأيًا كانت تسميته." [1]

كما عرّفها الفقه بأنها:

"اتفاق مكتوب بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام، أياً كان تسميته، يتم إبرامه وفقًا لأحكام القانون الدولي بقصد إحداث آثار قانونية." [2]

وغالبًا ما تتمثل هذه المعاهدات في قواعد كانت في الأصل أعرافًا، وأصبحت كقواعد تمنحها صفة التحديد والوضوح. ومن المعاهدات المعروفة "**معاهدة هافانا** 1928" الخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين، وتنقسم هذه المعاهدة إلى خمسة أجزاء تتعلق برؤساء البعثات الدبلوماسية، وبأعضاء البعثة، كما تتناول الواجبات والحصانات وإنهاء مهام الدبلوماسيين. وتُعتبر هذه الإتفاقية كتقنين للقانون الدبلوماسي.

أ/ المعاهدات الثنائية:

تُعقد هذه الإتفاقيات بين دولتين، وتتعلق بإنشاء العلاقات الدبلوماسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما، أو رفع درجة التمثيل الدبلوماسي من مفوضية إلى سفارة، أو تمنح إحداهما للأخرى امتيازات خاصة. ولهذا، يمكن للمعاهدات الثنائية أن تُلزم دولة بمنح امتيازات خاصة لبعثات دبلوماسية موجودة على أراضيها، لكنها معتمدة لدى شخص آخر من أشخاص القانون الدولي، مثل حالة الوفود الدائمة لدى إحدى المنظمات الدولية، وتقوم هذه الإتفاقيات الثنائية على:

- إقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل بعثات بين دولتين.
- تغيير مستوى التمثيل الدبلوماسي.
- أن تتبادل دولتان مبدأ المعاملة الأفضل لكل من البعثتين الممثلتين لهما.
- إن قواعد القانون الدبلوماسي قد تُقيم في أطراف معينة نوعًا من التمييز في المعاملات.

وكمثال على هذا، "معاهدة **لاتران**" المعقودة سنة 1929 بين إيطاليا والفاتيكان، والتي تلتزم إيطاليا بموجبها باستقبال البعثات الأجنبية المعتمدة من الكرسي البابوي على أراضيها، حتى ولو لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين تلك الدول وبين إيطاليا.

---

[1]– منتصر سعيد حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]– علي يوسف الشكري، مرجع سبق ذكره، ص103.

ب/ الإتفاقيات متعددة الأطراف:

هي تلك الإتفاقيات التي تُعقد بين عدد غير محدود من الدول، يكون الهدف منها تقديم معاملة أفضل للبعثات الدبلوماسية للدول الأطراف في الإتفاقية، لكنها تستهدف تقنين العرف القائم بهدف تغطية العيوب التي يشكو منها هذا المصدر. فعندما تقوم الدول بعقد اتفاقيات ذات طبيعة قانونية، فعليها أن تُحدد العرف القائم، كما عليها أن تسد الثغرات التي يشكو منها العرف.[1]

والغالب في هذه المعاهدات أن تشمل قواعد كانت قد استقرت عن طريق العرف، لتُضفي عليها صفة التحديد والوضوح وتحسم كل نزاع بشأنها، أو أن تتبنى العرف في أمر من الأمور فتُقرر قاعدة اعتادت بعض الدول على السير بمقتضاها.

ومن المعاهدات الجماعية "اتفاقية هافانا" بتاريخ 1928/2/20، والتي جاءت إثر نجاح المؤتمر الدولي الأمريكي السادس، وتتناول رؤساء البعثات الدبلوماسية وأعضاءها، كما تعرضت لواجباتهم وحصاناتهم وانتهاء مهامهم. وتُعتبر هذه الاتفاقية، رغم انحصارها في مجال الدول الأمريكية، كتقنين للقانون الدبلوماسي.

3- القوانين الداخلية:

يُمثل التمييز بين مجموعتين من القوانين الداخلية التي تُشكل مصدرًا للدبلوماسية:

أ/ القواعد القانونية الداخلية التي يعود للدول حرية اختيارها وتحديدها:

تُترك الحرية للدول في تحديد تلك القواعد، لكون القانون الدولي لا يستطيع أن يُلزم الدول في قضايا تُعد من صميم سيادتها الداخلية. وفيما يخص الدبلوماسية، تقوم كل دولة بتحديد الإعفاءات للبعثات الدبلوماسية انطلاقًا من مبدأ اللباقة، وليس من مبدأ الالتزام.

وهناك قواعد يُترك لكل دولة تحديدها، لأنها تتعلق بالإختصاص الداخلي للدول، كقبول ورفض الممثلين الدبلوماسيين.

ب/ القوانين الداخلية التي تستهدف تكييف النظام القانوني الداخلي مع القانون الدولي:

إن غياب مثل تلك القواعد التي تستهدف تحقيق التلاؤم بين القوانين الداخلية والقواعد القانونية الدولية قد يؤدي بالدولة إلى انتهاك القواعد، ويجعلها مسؤولة دوليًا بسبب هذا الانتهاك،[2] وفي ثلاث فئات من هذه القوانين:

- قوانين تتطابق مع القانون الدولي وتتعلق بالدبلوماسية.

---

[1]- عدنان عبد الله رشيد، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2]- هاني الرضا، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

- تشريعات تمنح للدبلوماسيين معاملة أحسن من التي لخّصها القانون الدبلوماسي.
- المجموعة الثالثة، وهي التي قد تثير بعض الخلافات أو المشاكل.

المطلب الرابع: أشكال الدبلوماسية

1- من حيث أطراف العلاقة الدولية:

هناك الدبلوماســـية الثنائية، أي بين دولتين، وهناك الجماعية، أي بين مجموعة من الدول عن طريق المؤتمرات أو منظمة دولية، ويسـمي بعضـهم النوع الأخير الدبلوماسـية البرلمانية، وقد شـاعت منذ عصـبة وحتى اليوم.

2- من حيث الشكل:

الذي تأخذه إنارة العلاقات الدولية، هناك دبلوماسية سرية وهي التي تجري بين الكواليس وتُكتم نتائجها عن الغير، وهناك دبلوماسية علنية وهي التي تتضح نتائجها فور انتهائها، حتى لو جرت المفاوضات بشكل غير علني، وكان إنشاء عصبة الأمم ومجالسها العلنية واشتراط ميثاقها تسجيل معاهدات بين الدول محاولة منهم للخلاص من الدبلوماسية السرية.

3- من حيث الوسائل المستخدمة:

يمكن القول بوجود دبلوماسية سلام دولي تقوم على أساس المفاوضة بين بعض الدول وهو الأصل ودبلوماســـية العنف بما في ذلك الحرب، التي يعدها بعضـــهم اســـتمرارًا للنشـــاط الدبلوماســـي بعيدًا عن المفاوضات[1].

المطلب الخامس: الدبلوماسية الإقتصادية

للوصول إلى مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية يجب علينا أن نفكك هذا المصطلح إلى مفهومين:

أولًا: الدبلوماسية: والتي تطرقنا إليها سابقا.

ثانيًا: الإقتصـاد: فلديه معاني عديدة تختلف بإختلاف اسـتعمالاته السـياقية، فقد يُقصـد به فن تقليص التكاليف في إدارة الأموال، أو مجموع ما تم إدخاره، كذلك يعني قيام مجموعة بأنشـطة مرتبطة بإنتاج وتوزيع أو إستهلاك الثروات.

واختلاف التعاريف للإقتصاد، فقد وضع رواد المدرسة التقليدية تعريفه على أنه:" **علم الرفاهية المادية والبحث عن الوسائل التي تفيد في جمع الثروة**".

[1]- محمود خلف، مرجع سبق ذكره، ص170.

أما **ألفرد مارتشيل**، أهم رواد المدرسة الحديثة، فقد عرف الإقتصاد على أنه :"دراسة الإنسان في أمور حياته المادية، الحصـــول على الســـلع والخدمات."[1] وقال البعض إنه :"علم إشـــباع الحاجيات، إلى أن أكثر التعاريف شـمولًا . هو ما عرفه **بول سـاميلسـون:** "الإقتصـاد هو علم كيفية التي يختار بها الفرد والمجتمع، سـواء بإسـتخدام النقود أو بعدم اسـتخدامها، توظيف الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السـلع وتوزيعها لاستهلاكها في الحاضر والمستقبل بين مختلف الأفراد والجماعات." [2]

انطلاقًا مما سـبق واسـتنادًا إلى مختلف التعاريف المشـار إليها، تُبنى علاقة تبادلية بين دبلوماسـية والإقتصـــاد، فقد تم اســتحداث مفهوم جديد يوافق بين دبلوماســية والإقتصـــاد، وهذا ما يؤدي بنا إلى مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

ظهرت الدبلوماســـية الإقتصـــادية كمفهوم منذ أزمة الكســـاد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية، واكتسبت دورًا أوسع تدريجيًا بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى وضعها الحالي كغطاء للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها مختلف أطراف دبلوماسية الرسمية وغير الرسمية.

وهنا سنعرض بعض التعريفات لمفهوم الدبلوماسية الإقتصادية:

يعرفها **الاقتصـــادي المغربي ظفير أمين:** "على أنها اســتخدام الجهاز الدبلوماســي لخدمة التنافســية الدولية، لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وزيادة القوة الاقتصادية."[3]

وهناك من يرى بأن الدبلوماسية الاقتصادية :"هي الاتصال مع المؤسسات الاقتصادية الدولية لغرض الحفاظ على المصـــالح الاقتصـــادية للدولة وتطويرها، والقيام بإجراء مفاوضـــات لحل النزاعات الاقتصـــادية، وانعقاد الاتفاقيات التجارية مع أطراف الدولية. "[4]

عرفها **روبرت جيلين:** "على أنها فن تأمين الأمن الاقتصادي والمصالح الاستراتيجية لدولة ما وخدمتها من خلال استخدام العلاقات الدولية على مستوى الحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال."[5]

---

[1]– حسين مجيد، **مبادئ علم الاقتصاد**، عمان: دار زهوان للنشر، 2008، ص4.

[2]– المرجع نفسه، ص5.

[3]– محي الدين صفي سعدون، **الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية**، مجلة العالمي، العدد37، 2023، ص 120.

[4]–محي الدين صفي سعدون نفس المرجع ، ص 120.

[5]– عبد الحميد مشري، عمر سعداوي، **توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية**، الجزائر: دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، 2023، ص 112.

يعكس هذا التعريف أهمية تفاعل الدولة مع الدول الأخرى بطريقة تعزز مصالحها الاقتصادية، هذا يشمل أيضًا إقامة تحالفات اقتصادية، وسعي الدولة إلى تعزيز استقرارها الاقتصادي وحماية مصالحها الاستراتيجية على صعيدي الداخل والدولي

كما تعرف على أنها: "العملية التي يتم من خلالها السعي وراء العلاقات المباشرة مع الأشخاص في بلد ما لتعزيز مصالح وتوسيع قيم أولئك الذين يتم تمثيلهم "[1]

يرى **ألكسندر** في تعريفه للدبلوماسية الاقتصادية بأنها وسيلة لتعزيز قوة الدولة وقدرتها على التأثير في الساحة الدولية من خلال استراتيجيات ووسائل متعددة، بما في ذلك الوسائل الاقتصادية. والهدف الأساسي هو تحقيق مصالح الدولة وحمايتها في مواجهة الدول الأخرى، ويشمل ذلك استخدام مجموعة من الأدوات.

أشار **ألكسندر** في هذا التعريف إلى أن الدبلوماسية لا تقتصر على التفاعلات السياسية فقط، بل تشمل أيضًا الأدوات الاقتصادية مثل: المفاوضات التجارية، والتي تعتبر عملية التوصل إلى اتفاقيات تجارية بين الدول لتعزيز التجارة وتقليل الحواجز التجارية، والتدابير لتوسيع الشركات الوطنية التي تشمل سياسات واستراتيجيات تهدف إلى دعم الشركات المحلية وجعلها قادرة على التوسع في الأسواق الدولية. ونختصر مفهوم الدبلوماسية في هذا السياق على أنه عملية معقدة تدمج بين السياسة والاقتصاد.

كما عرفها **باول بوزيك بفريك** بأنها: "تأثير الدولة على العلاقات الاقتصادية الخارجية في مجال تجارة السلع والخدمات أو في تدفق عوامل الإنتاج بين البلد ومحيطه الخارجي."[2]

رأى **بوزيكا** في تعريفه أن الدبلوماسية تستخدم الدولة وسائلها السياسية والاقتصادية للتأثير على العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، خاصة في مجالات التجارة، تجارة السلع والخدمات. يشير التعريف إلى أن الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية من خلال توجيه السياسة الخارجية للدولة لخلق بيئتها وتعزيز التبادل التجاري والاقتصادي مع دول أخرى.

ويعرفها **جوزيف ناي**، مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي سابقًا، "بأن الدبلوماسية مجموعة النشاطات والممارسات التي تهدف إلى صيانة مناهج وإجراءات اتخاذ قرارات على المستوى الدولي تتعلق بنشاط التجارة والاستثمار والأمن الاقتصادي والأسواق العالمية، والمؤسسات التي تجسد البنية الدولية."[3]

---

[1] Abbes Aouaichia, Djamila Allag . Algerian Economic Diplomacy And The Purple Economy. (ELWAHAT Journal for Research and Studies). Volume(16)/Issue (1) (2023). 07/06/2023.P12.

[2]– محي الدين صفي سعدون، نفس المرجع ، ص 120.

[3]– محي الدين صفي سعدون نفس المرجع ، ص 121.

يعرفها **بيرجيك وموونز**: "بأنها مجموعة النشـــاطات التي تهدف إلى صـــياغة طرق وإجراءات لاتخاذ قرارات مرتبطة بالنشـــاطات الاقتصـــادية العابرة لحدود العالم الواقعي، ويتمثل مجال نشـــاطها في التجارة، الأسواق العالمية، الهجرة، المساعدات، الأمن الاقتصادي، المؤسسات التي تتجسد فيها البيئة الدولية، أما أدواتها فتتمثل في العلاقات، التفاوض، والتأثير."[1]

يُبرز هذا التعريف فكرة أن الدبلوماســـية الاقتصـــادية لا تقتصـــر على العلاقات بين الدول فقط، بل تتعداها لتشمل التفاعلات الاقتصادية التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدول. وباختصار، تشير الدبلوماسية الاقتصـــادية هنا إلى التنسـيق والتعاون بين الدول لصـياغة قرارات تؤثر في النشـاطات الاقتصـادية العابرة للحدود الوطنية، بهدف تعزيز التبادل التجاري والاستثماري، ومعالجة القضايا الاقتصادية العالمية.

كما عُرفت الدبلوماسـية الاقتصـادية على أنها: "مجموعة الآليات والمهارات والممارسـات المعتمدة من طرف أفراد أو أجهزة أو مجموعات حكومية أو غير حكومية، تهدف إلى تحقيق غايات اقتصـــادية لدولة أو مجموعة من الدول انطلاقًا من اعتبارات سياسية، أو تحقيق غايات سياسية انطلاقًا من اعتبارات اقتصادية."[2]

أشـــار هذا التعريف إلى الأدوات والمهارات التي يســـتخدمها الأفراد أو الأجهزة أو المجتمعات، ســـواء الحكومية أو غير الحكومية، لتحقيق أهداف اقتصـــادية للدولة. وتتحقق هذه الأهداف من خلال آليات وممارسات معتمدة في سياق العلاقات الدولية، مع أخذ الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في تلك العلاقات بعين الاعتبار، وذلك من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للدولة مع مراعاة التوازن السياسي.

كما عرّفها "**جايمس بريدج**" : على أنها عمل دبلوماســـي لدعم قطاعي ريادة الأعمال والتمويل في بلد معين، من خلال اسـتخدام الموارد الاقتصـادية لتحقيق هدف محدد للسـياسـة الخارجية. وتحاول الدبلوماسـية الاقتصادية إدارة ثلاثة أنواع من التوترات الأساسية:

- بين السياسة والاقتصاد.
- بين الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول.
- وبين الضغوط الدولية والمحلية، والمفاوضات الدولية وعمليات التفاوض المحلية.[3]

ومن خلال التعريفات السابقة، التي ضيّق بعضـها مفهوم الدبلوماسية الاقتصـادية ووسّع بعضـها الآخر من نطاقه، يمكن أن نعطي تعريفًا إجرائيًا للدبلوماسية الاقتصادية.

---

[1]– عبد حميد مستري، عمر سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[2]– حدة صابرينة وعواودة سامية، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3]– عبد الحميد مشري، عمر سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص155.

التعريف الإجرائي للدبلوماسية الإقتصادية:

الدبلوماسية الإقتصادية إجمالًا لا تعني فقط استخدام الدولة أو المنظمة الدولية لقدراتها الإقتصادية للتأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الإتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة أو المنظمة الدولية. بمعنى أدق، تُستخدم الدبلوماسية الإقتصادية من قبل الدول الغنية والقوية لتوجيه الدول الفقيرة، استنادًا إلى قاعدة "من لا يملك خبرته لا يملك قراره السياسي". وعادة ما يتم ذلك من قبل الدول المتقدمة أو الغنية في مقابل الدول النامية والضعيفة. إذاً، الدبلوماسية الإقتصادية هي: " تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الإقتصادي في التعامل السياسي."

- **نشأة الدبلوماسية الإقتصادية:**

تُعد الدبلوماسية الإقتصادية شكلاً جديدًا من أشكال الدبلوماسية من حيث الممارسة والوجود، فهي تعتبر المسار المهني الثاني للدبلوماسية، على اعتبار أن النشاط الأساسي للدبلوماسية يكون في المجال السياسي. وقد كانت تُعرف سابقًا بالدبلوماسية التجارية، كونها تشمل التبادل التجاري والمعاملات التجارية فقط.

نشأت الدبلوماسية الإقتصادية وظهرت بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الرئيس الأمريكي روزفلت (1933-1945)، وأُطلق عليها آنذاك "دبلوماسية الدولار"، لتحقيق المصالح الأمريكية من خلال الدولار. وكانت تُمارَس من قبل وزارة الخارجية، واعتمدت في ذلك على تمويل رجال الأعمال في الخارج لتسيير الأعمال الإقتصادية، وكذلك باستغلال المعونات التي تقدمها أمريكا للدول كأحد أساليب الدبلوماسية الإقتصادية، وانطلقت بمخطط مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن هنا عُرفت الدبلوماسية الإقتصادية من خلال استخدام الأدوات الإقتصادية للدول لتحقيق مصالحها القومية، من خلال استغلال الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الإقتصادية، والعكس صحيح.

كذلك بدأت معالم الدبلوماسية الإقتصادية تبرز بشكل واضح في أوروبا في بداية العصر الحديث، مع ازدهار النشاط التجاري وظهور عواصم المال "كباريس ولندن و وشنطن" على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، بشكل ملحوظ. حيث سعت مجموعة من الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إيجاد مؤسسات دولية لغرض إعادة تنظيم الشؤون الاقتصادية العالمية. [1]

ومن هنا بدأ الاقتصاد يكتسب دورًا مركزيًا في النشاطات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وذلك بسبب زيادة وعي الدول بأهمية الرخاء الإقتصادي العالمي بشكل عام، وأهمية ازدهار التجارة بشكل خاص، وتنمية

[1]- محي الدين صفي سعدون، مرجع سبق ذكره، ص 124.

العلاقات الإقتصـادية وتطويرها، وفي هذا السـياق وُجدت اتفاقية "**بريتون وودز**" سـنة 1944، التي تمخض عنها نشـوء صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشـاء والتعمير، ومن ثم أُنشـئت العديد من المؤسـسـات والمنظمات الدولية الاقتصادية لتسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول.[1]

وأصـبحت الوسـائل المسـتخدمة ضـمن الدبلوماسـية الإقتصـادية متفوقة في ممارسـة الدبلوماسـية بين الدول، وأصـبحت المفاوضـات الإقتصـادية من أهم أشـكال التعامل الدولي، ومن أهم أسـاليب إدارة العلاقات الدولية لذلك، أصـبحت الدبلوماسـية الإقتصـادية بعد الحرب العالمية الثانية من أهم أدوات السـياسـة الخارجية في التعامل الدولي.

نستنتج مما سبق:

أن الدبلوماسـية الإقتصـادية منذ نشـأتها عبر الحقب الزمنية المتتالية ركّزت على الإقتصـاد، الذي يمثل في المرحلة الراهنة أولوية ملحة لكل دول العالم، لأن توزيع القوة يرتكز بصورة كبيرة على المعيار الإقتصادي. وأصـبح الإقتصـاد يمثل مرتبة متقدمة في أعمال الدبلوماسـيين، ولهذا فقد تطوّر دور الدبلوماسـية الإقتصـادية بصفتها عاملًا أساسيًا للقوة والنفوذ.[2]

- **عناصر الدبلوماسية الاقتصادية**

تتكوّن الدبلوماسية الإقتصادية من ثلاث عناصر أساسية، تتمثل فيما يلي:

1. إيجاد البيئة السياسية الملائمة لتحقيق الأهداف.
2. الإعتماد على العلاقات والنفوذ السـياسـي لتحقيق الأهداف المطلوبة في مجالات التجارة والاسـتثمار وفتح الأسواق.
3. استخدام العلاقات الاقتصادية لتحقيق التعاون في المجالات المختلفة، خاصة في المجال الاقتصادي[3].

- **مستويات الدبلوماسية الاقتصادية**

تتعدد مسـتويات الدبلوماسـية الإقتصـادية، وذلك طبقًا لعدد الأطراف التي تلتزم بالعمل القانوني، فقد يكون المستوى الدبلوماسي الاقتصادي ثنائيًا، أو إقليميًا وجماعيًا، أو متعدد الأطراف:

---

[1]– عبد الحميد مشري، عمر سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[2]– محي الدين صفي سعدون، نفس المرجع، ص 174.

[3]– ماجدة علي صالح، " **الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة** "، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، العدد الأول العدد 1، 2023، ص 133.

أ/ الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:

وهي أبسط وأسهل المستويات، وتشمل المعاملات المالية بين بلدين أو التجارة الرسمية أو معاهدات الاستثمار، أو غيرها من المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية. ورغم بساطته، فإن هذا المستوى يُعدّ جيدًا وإيجابيًا في تعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية بين الدول. ويظهر بوضوح عند اختلاف المستوى الاقتصـــادي، مثلما يحدث عندما تتعامل دولة متقدمة مع أخرى نامية أو أقل نموًا، حيث تميل الكفة نحو الدولة المتقدمة نظرًا للشروط المفروضة على الدول النامية[1].

ب/ الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية والجماعية:

يُعدّ هذا المســـتوى أكثر تعقيدًا من المســـتوى الثنائي، وغالبًا ما يكون في إطار تجمع جغرافي إقليمي يضم دولًا ذات مراكز اقتصادية متقاربة. ومن شأن هذا المستوى أن يزيد من قوة الدول المنتمية إليه.

ج/ الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف:

وهو أكثر المســتويات تعقيدًا، ومن الصــعب تحقيقه، نظرًا لهدفه العام وحجمه الكبير، حيث يجمع بين أنظمة متعددة ومتنوعة يجب أن تعمل ضــمن إطار واحد. ومن الأمثلة على ذلك: صــندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشـــاء والتعمير، وغالبًا ما تظهر في هذا المســـتوى العديد من الخلافات بين الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

- **أهمية الدبلوماسية الاقتصادية:**

تحظى الدبلوماســية الإقتصــادية بأهمية كبيرة على النطاق الدولي بما ينعكس على المســتوى المحلي وتبرز الأهمية فيما يلي:

- التوسع السريع للمناطق الإقتصادية في العالم .
- زيادة عمليات التدوين وتعزيز الترابط بين دول العالم في ظل النظام الإقتصـــادي العالمي، حيث تتحرك الدبلوماسية الإقتصادية في مستويين: التكامل الإقتصادي العالمي والإقليمي.
- إدخال الدبلوماسية مع أساليب الإدارة الحديثة في تنويع التعاون بين الدول النامية ومتقدمة.
- زيادة صـور الإنفتاح على العالم الخارجي في النهوض الإقتصـادي، وهذا ما يتطلب تحريك الدبلوماسـية الإقتصادية، من خلاله تتشجيع السياحة والإستثمار الأجنبي المباشر اللذان يشكلان عاملًا مهمًا للتطور الإقتصادي.
- تطور دور التكتلات الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

[1]– ماجدة علي صالح ، نفس المرجع ، ص134.

- تقديم المساعدة والدعم للشركات الوطنية، حيث تقدم وزارات الخارجية للدول الدعم لهذه الشركات في إيجاد مستثمرين أجانب، وتقديم معلومات حول فرص العمل في الشركة الوطنية، وحماية مصالحهم المشتركة[1].

المبحث الثاني: التأصيل النظري للدراسة

يشهد الإقتصاد والسياسة الخارجية للدول اليوم ترابطا أكثر في الآونة الأخيرة، نتيجة لمجموعة من الآثار والحركيات الناتجة عن العولمة حجم التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر وكثافة حركة رؤوس الأموال العابرة للحدود وموجات الهجرة، زاد من حجم المنافسة بين الدول حول الأسواق والمعرفة، إن هذا التوصيف مهم لأنه يعكس طبيعة البيئة العالمية الراهنة التي تعمل فيها الدبلوماسية الإقتصادية إنها بيئة عولمة الإنتاج والإستهلاك وإنها تتميز بزيادة حدة الترابط الإقتصادي المتبادل.

المطلب الأول: مقاربة الإعتماد المتبادل

أ- تعريف الإعتماد المتبادل

طور « ROBERT KEOHONE "(روبرت كهيون)و JOSEPHE NYE (جوزيف ناي)هذا المفهوم حيث عرفاه بأنه "حالة من االإعتماد المتبادل" حيث أن خسارة تأثر طرف ما تخلف تأثيرات متبادلة التكلفة للأطراف الأخرين ، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الإعتماد المتبادل لاق اهتماما كبيرا في حقل السياسة العالمية، وخاصة من قبل اللبراليين[2] ،لأنها حالة العلاقة بين الطرفين حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين ومع أن الإعتماد المتبادل يستخدم في الغالب لشرح التعاون لا يشير فقط على حالات المنفعة المتبادلة.

الإعتماد المتبادل هو علاقة من الترابط يكون فيها التغيير او حدث في مكان معين من النظام، نتائج وانعكاسات مهمة في أجزاء النظام الأخرى، ويمكن الإعتماد المتبادل أن يكون متناظر أي أن كلتا مجموعتي الأطراف الفاعلة تأثر على نحو متساو، وقد يكون متناظر[3] حيث يختلف الأثر من طرف إلى آخر.

---

[1]- عبد الحميد مشري، عمر سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[2]- عبد الحميد مشري وعمر سعداوي، نفس المرجع، ص12.

[3]- هاجر أوناف ،**الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول الساحل الإفريقي**. مذكرة ماستر .(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية،2015-2016) .ص.24.

وعلى سبيل المثال فإن انهيار الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر 2008 اهتزت له الأسـواق المالية حول العالم في اوروبا وآسـيا والخليج كما أدت توقعات انكماش الإقتصـاد العالمي إلى تراجع حاد في أسعار النفط لأكثر من ثلثي سعره.

ويقوم الإعتماد المتبادل حسب "**كيوهن**" و"**ناي**" على ثلاث فرضيات رئيسية:

أولا:افتراضات مقاربة الإعتماد المتبادل ضمن النظرية الليبرالية:

تعدد الفاعلين الدوليين: يرى **كيوهن** وناي بأن الفواعل غير الدولاتية وحدات مهمة في السـياسـة العالمية ويجادلان بأنه لا يجب التركيز في دراسـة العلاقات الدولية على العلاقات الدولاتية فقط، ولكن كذلك يجب دراسـة العلاقات عبر القومية التي يمكن أن تنشـأ بين مختلف المنظمات غير الحكومية، الحركات السياسية، الشركات المتعددة الجنسيات والجماعات المحلية ....إلخ[1]

أمام العدد الكبير والمتنوع من الفاعلين تحت القوميين وفوق القوميين والذين يسـعون جميعا إلى التأثير على السياسـة الخارجية، أفرز هذا الواقع وضـعا غير مسـتقرا ليس لأن تراجع فقط، ولكن أيضـا لأن الفواعل غير الدوليين أصبحت تلعب دورا جعلت الوضعية غير متحكم فيها.

فالدول تنخرط في علاقات دبلوماسـية مختلفة مع الشـركات العابرة للحدود من أجل الإسـتعمار في أقاليمها ومن ناحية أخرى فإن لهذه الشـركات القدرة على التأثير في السـياسـة، وخاصـة القرارات المتعلقة بالسـياسـة والإقتصـاد داخل الدولة كما أن الشـركات التي تقوم بالإسـتبداد والتصـدير وبنشـاطات إقتصـادية تتخطى الحدود[2] الوطنية غالبا ما تتأثر بسبب تغيرات متعلقة بالسياسة الإقتصادية.

إن **برادايم** التعددي يتجاوز الإتجاه المتمحور حول الدولة إلى حيث تتفاعل الحكومات مع الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية ، بشكل ثنائي أو متعدد أطراف ، يعتمد من مفهوم القوة الثابت ،إلى مفهوم القوة من منظور الإقتصـاد فمن المتوقع أن تكون الشـركات العابرة للحدود وهي المهيمنة[3] وفي هذا السـياق فيقول "**ريتشـارد دروز كرانس**" وتحت تأثير وصـول فاعلين دوليين جدد، على المسـرح الدولي تضـاعفت العلاقات الغير وطنية وأصـبحت هناك أطراف فاعلة ومنظمات وحتى الأفراد يتحركون بشـكل مواز للدول

[1]– عبد الحميد مشري وعمر سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص26 .

[2]–هاجر اوناف ، مرجع سبق ذكره ،ص 26.

[3]–عبد الحميد مشري وعمر سعداوي، مرجع سبق ذكره ، ص15

وغالبا بالتنافس معها ولديهم إراداتهم الخاصـــة وجداول أعمال خاصـــة لهم ،والذي ليس بالضـــرورة محددا ويتطابق مع ضرورات بلادهم .

ثانيا:غياب البنية الهرمية للنظام الدولي: بين مختلف الميادين في الســياســة العالمية إلا أن جدول أعمال رواد مقاربة الإعتماد المتبادل موسـع، ويتجاوز القضـايا العسـكرية والإسـتراتيجية التي سـيطرت على الأجندة الواقعية، فالقضـايا السـببية و إقتصـادية كالتجارة والبيئة وقضـايا التنمية لها نفس الأهمية في جدول الأعمال الدولي ، وإلى جانب توســيع جدول الأعمال الليبرالي ،فإنه رغم إشــتراك التعددين مع الواقعيين في مفهوم المصـــلحة والذي طالما عرفه الواقعيون في إطار القوة العســـكرية إلا أن الإتجاه الليبرايلي حســـب "**الكســندر وانت**" رمزية تقابلية تعكس مفاهيم الحرية والملكية لذلك فالليبراليون يؤكدون على أن الدول لا يجب أن تحصر نفسها في الإطار الضيق للميدان الديبلوماسي والسياسي والعسكري ولذلك يجب أن نضيف إلى الديبلوماسـي الخبير الإقتصـادي والمالي ،فحصـر مفهوم القوة في نطاق القوة العسـكرية لا يعكس حقيقة القوة في عصر الاعتماد المتبادل ولعل هذا ما دفع "**جوزيف ناي**" للقول[1] وحتى بالنسبة للقوى العظمى فقد تضاءل مفعول التهديد باســـتخدام القوة بصـــورة حادة في الســـنوات الأخيرة ،ومع هذا التدهور في فاعلية الأدوات الإسـتراتيجية للقوة الأسـبق للدبلوماسـية الدولية أن ركزت واعتمدت عليها فإن التهديد الذي تحسـب به الدول للإستغلالها أخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعة الاقتصادية.

ثالثا: تراجع المعنى العسكري تلعب القوة العسكرية دورا سببيا في العلاقات بين الدول لأنها لا تستعمل الحكومـات ضـــــد الحكومـات داخـل إقليم او حول القضـــــايـا الحيويـة ،عنـدمـا يكون هنـاك إعتمـاد متبادل،"**فكيوهين**"**و**"**ناي**"، لا يدعيان بأن القوة العسكرية غير مهمة بل جادلا بأن القوة العسكرية غالية التكلفة ، وذلك لعدد من الأسباب لأن الأسلحة المميزة تزيد من التكلفة إذا ارتبطت بالنزاع ،لإضافة إلى إستعمال القوة من أجل قضية واحدة يمكن أن تنشر ،ويمس تأثيره الأهداف الاقتصادية الأخرى ولضمان بأن القوة العسكرية إذا حققت هدفا إقتصـاديا معينا أن تسـتطيع تحقيق أهداف أخرى [2]،كما يميز " **كيوهن**" و"ناي" بين جانبين من الاعتماد المتبادل هما الحساسية والانكشافية تشير إلى سرعة وحجم التغيير الذي ينتج في دولة جراء تغيير ظروف الآخرين أما "الإنكشـــافية" فتشـــير إلى مدى قدرة فاعل مقاومة تغييرات يحددها فاعل أخر وتقيس

[1]– عبد الحميد مشري وعمر سعداوي، نفس المرجع، ص16.

[2]–المرجع نفسه، ص17.

الانكشـــافية التكاليف التي يتعرض لها الفاعل عن طريق الاحداث الخارجية ،وتعد عاملا رئيســـيا في كيفية إستجابة الدول للأحداث الخارجية .

إن مفهوم الحساسية يقدم إضافة مفيدة حول تأثر السياسة الخارجية للدولة بالتحولات العالمية خاصة في الجوانب الإقتصـادية فكثافة المعاملات الإقتصـادية والتجارية وزيادة الإسـتثمار الدولي المباشـر، وأعمال الشركات المتعددة الجنسيات وحرية إنتقال عوامل الانتاج وارتباط الإقتصـاديات العالمية فيما يسمى الإعتماد المتبادل ، وجعل الإقتصـاديات المحلية أكثر ارتباطا بالإقتصـاد العالمي ، فلو تخيلنا أن الإقتصـاديات المحلية كانت مصطفة إلى جانب بعضها فإن أي تعثر في أحداها سوف يتداعى على الإقتصاديات الأخرى باستعارة منطق الدومينو ففي هذه المحاكاة تكون سرعة السقوط مرتبطة بدرجة الحساسية بينما حجم التأثر تحدده درجة الإنكشافية.

فالدول اليوم أكثر اســـتجابة للتحولات الدولية ،وهي في حالة من الترابط الوثيق، وحتى يتســـنى للدولة الحفاظ على مكانتها وتحقيقي مكاسـب إقتصـادية يجب عليها أن تكون قادرة على التكيف السـريع [1] فالدول ليسـت جامدة في سـلوكياتها لكنها قابلة للإسـتعاب تحولات جديدة والتعلم، كما أن شـرط الإنكشـافية يتضـمن "التقليد" هذا المفهوم مســتعار من أدبيات "روتر" فســلوكية الدولة تتأثر بســلوكيات الدول التي حققت نجاحا إقتصـاديا لذلك فإن الدول تميل على محاكاة هذه الدول كما أن التأثر يشـمل الجماعات المشـكلة للدولة عن طريق العلاقات عبر القومية ، لذلك فزيادة إهتمام الدول بالمسائل الإقتصادية في السياسية الخارجية التي من شـــأنها أن تضـــعف من قدرتها التنافســـية ، فتلجأ إلى تقوية إقتصـــادها عن طريق دعم مختلف الأنشـــطة الإقتصـــادية وتلعب الدبلوماســـية الإقتصـــادية دورا هاما في تقوية قدرات الدولة التنافســـية ،عن طريق عمل البعثات التجارية في الخارج والترويج التجاري واسـتمالة رؤوس الأموال الأجنبية والدفاع عن الشـركات وتقديم النصـــح وربما تلجأ الدول لحجب التكاليف عن طريق الدخول في تكتلات إقتصـــادية او الدخول في تركيبات مؤسـساتية وفي كل ذلك تلعب الديبلوماسـية الاقتصـادية دورا هاما فيما يرتبط بمباشـرة المفوضـات وتحسـين الأداء الخارجي للإقتصاد المحلي .

إن الإعتماد المتبادل المعقد يدعم الأرباح المتبادلة كشرط للإعتماد المشترك فالقضايا الاقتصادية اليوم أحدا أكثر المجالات التي تشـهد اتجاها عالميا للتعاون والذي يعد إنسـجاما طويل المدى من المصـالح بالرغم من أن هناك مشاكل للعمل الجماعي قد يحدث كفشل للسوق.

[1]– عبد الحميد مشري وعمر سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص17.

وعلى المستوى الدولي تكون هذه المحاكاة مفيدة إذا ما تم إسقاطها لأن إنتشار المشاكل العالمية بسبب التنافس وبسبب عجز الدول المستقلة عن طريق التعاون ولإيجاد حلول جماعية شبيهة بفشل السوق والحل يكمن عند الليبراليين في إيجاد أنظمة ومؤسسات في حالة فوضى حسب التعددين لا تعيق التعاون وإنما تجعل من تحقيقه صعبا يعد نجو تأسيس المؤسسات والأنظمة الدولية أحد الأنشطة المهمة للدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية الجديدة:

تعد الوظيفية الجديدة إمتدادا للوظيفة الاصلية لأنها تمثل المرجعية الفكرية لها على مستويات المنهج، الإطار المفهوماتي والنظري ووحدة التحليل فهي تعتمد على المنهج التحليلي و الإستقرائي الذي يدرس ظاهرة التكامل إنطلاقا من جزئيتها وصولا إلى كليتها ، ومن خصوصيتها على عموميتها، وترتكز على مفهوم التكامل كعملية وحالة وكمبدأ للإختيار أو التعميم وعلى الكيفيات النظرية للوصول على التكامل بين الأطراف المشاركة على المستويين الداخلي والخارجي،[1] على المستوى الداخلي بالاعتماد على توافر القيم المشتركة (التكامل القيمي) وبالإضافة إلى العملية التكاملية (المكاسب والفوائد) أما على المستوى الخارجي بالاعتماد على عنصر الإكراه (القوى والنخب الخارجية) مرتكزين بذلك على الفاعلين عبر وطنيين في إطار التفاعلات الإجتماعية الاقتصادية السياسية العسكرية الشاملة لمستوى التحليل ومن الوظيفة كأداة أساسية للتحليل الوظيفي، كما تركز على التكامل الإقليمي بدلا بين التكامل الدولي عكس الوظيفة الأصلية [2] حيث أنها تتمحور حول فكرة مفادها أن الدول تتنازل تدريجيا عن جزء من سلطتها لصالح المنظمات والمؤسسات الإقليمية ،معلنة بذلك ولاءها لهذه الكيانات ويترتب على التحول نشوء سلطة سياسة جديدة تمتلك صلاحيات فعلية على مستوى الإقليمي إلى إن تصل عملية التكامل إلى مرحلة الإنصهار البنيوي بين الدول الأعضاء كما ترى الوظيفية الجديدة بأن علاقات التكامل لها تأثيرات على السيادة ولاسيما فيما يتعلق بالتنظيم الفدرالي الإقليمي ،الذي تطمح إلى تحقيقه هذه النظرية لان درجة التكامل تكون عالية وبالتالي إمكانية تحقيق مكاسب وفوائد كثيرة الأطراف المعنية تصبح أمرا مؤكدا،[3] بحيث تؤثر في ارتفاع مستوى التكامل إلى إمكانية تحقيق

---

[1]– عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية،2007.ص.245.

[2]– المرجع نفسه، ص.246.

[3]– المرجع نفسه، ص .246 .

فوائد كبيرة للأطراف المعنية ،مما يعزز من جدوى التنازل الجزئي عن السيادة لصالح الكيان الإقليمي المشترك.

إرتبطت الوظيفية الجديدة بإسهامات أرنست هانس الذي رفض فكرة عزل القضايا التقنية على السياسية، كذلك يرى بأن عملية التكامل تتم من خلال حساب معدلات المكاسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية المشاركة في العملية التكاملية[1] فكلما توقع طرف من الأطراف بأنه سيحصل على مكاسب فأنه يزيد من نشاطه في التعامل مع أطراف او نخب ،كما يرى هانس أن تعميم التكامل الإقتصادي على تكامل سياسي تعتمد على ثلاث مجموعات من المتغيرات وهي المتغيرات القاعدية ، متغيرات الإتحاد الاقتصادي والمتغيرات الحركية وبعد دراسته توصل إلى ان اوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية هما المنطقتان اللتان تتوفر فيها أغلب هذه المتغيرات .

بالإضافة إلى أرنست هانس فإن **أميتان إتيزيوني** من أهم منظريها الذي ركز في دراسته على مراحل وفرضيات التوحيد السياسي الذي يكون من النتائج المترتبة عن التكامل.

كما أن "**جون غالتينغ**" الذي رأى بأن التكامل يعتمد أساسا على التماسك بين الأجزاء (الأطراف) فعندما يقوم كل طرف من الأطراف بوظيفة يؤدي ذلك إلى حدوث نوع من التوازن بين الأطراف الذي ينجم عنه وصول التكامل إلى حالته النهائية.

المطلب الثالث: التأصيل النظري وعلاقته بالدبلوماسية الإقتصادية

تتماشى الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية اتجاه افريقيا إلى حد كبير مع مقاربة الاعتماد المتبادل ، حيث تسعى الجزائر لبناء شركات طويلة الأمد تقوم على المصالح المتبادلة وهو ما يمكن أن يعزز الاستقرار السياسي والإقتصادي في المنطقة إذا ما تم دعمه بإصلاحات داخلية .وتنسيق إقليمي فعال ، فإذا تمكنت الجزائر من تجاوز العقبات وتفعيل أدواتها الدبلوماسية والإقتصادية بفعالية فإنها قادرة على أن تتحول إلى فاعل محوري في بناء افريقيا بصورة متكاملة ،فالجزائر لم تعد تعتمد على الأدوات التقليدية للقوة ، بل توظف أدوات القوة الناعمة كالمساعدات التقنية ، والإستثمار والتكوين ، وهو ما ينسجم مع ما تقوله النظرية حول تراجع أهمية القوة الصلبة ، كما أن انخراط الجزائر في مشاريع إقليمية كمنطقة التجارة الحرة القارية يعكس رغبتها في بناء شبكات مؤسساتية دائمة ، وهو من صميم الفكرة اللبيرالية للتعاون الدولي ، من جهة أخرى،

[1]– عبد الناصر جندلي المرجع نفسه، ص247

يظهر عدم توازن الاعتماد في العلاقة إذ تعتمد بعض الدول على الجزائر في مجالات الطاقة والبنية التحتية، وعليه فإن السياسة الاقتصادية الجزائرية اتجاه افريقيا تجسّد عمليا مفهوم الاعتماد المتبادل.

فبالاعتماد على النظرية الوظيفية الجديدة التي طورها أرنست هاس، يمكن اسقاطها على موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية اتجاه افريقيا من خلال فهم الكيفية التي تسعى بها الجزائر إلى تحقيق التكامل التدريجي مع دول القارة عبر التعاون في المجالات الاقتصادية ، تمهيدا لتحقيق ترابط اوسع يشمل الجوانب السياسية والأمنية ، فوفقا للوظيفية الجديدة فإن التعاون في القطاعات اللاإقتصادية مثل : (التجارة، الطاقة، النقل) حيث يؤدي إلى ما يعرف "بالإندفاع الوظيفي "حيث يدفع النجاح مجال معين نحو تعميق التكامل في مجالات أخرى وفي هذا السياق تعتبر المشاريع الإستثمارية الجزائرية الإفريقية أدوات استراتيجية للدبلوماسية الجزائرية ، تمهد لتكامل إقليمي أعمق وتسعى الجزائر من خلال هذا المسار إلى تعزيز نفوذها عبر بناء شبكة مصالح مشتركة تفرض نوعا من التشابك البنيوي مع الدول الإفريقية مما يؤدي إلى تنسيق سياسي وأمن يتجاوز الإطار الاقتصادي الصرفي ، وهو ما يعكس جوهر الطرح الوظيفي الجديد.

المبحث الثالث: نشأة وتطور العلاقات الجزائرية الإفريقية الإقتصادية

تبنت الجزائر منذ إستقلالها سياسة خارجية تميزت بالنشاط في معظم فتراتها مع تباين أهدافها من مرحلة إلى أخرى ولكن يتفق العديد من الدارسين على أن طموح الجزائر من خلال هذه السياسة هو إثبات إمكاناتها ونفوذها على المستوى الإقليمي سواء المغاربي العربي أو الإفريقي وما يكرس ذلك الرصيد التاريخي والإمكانيات الجغرافية الإقتصادية البشرية والعسكرية التي تتوافر عليها ،رغم الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر إلا أنها تبذل جهودها لإبرازها مكانتها وقوتها والمحافظة عليها سواء في دائرة المغاربية أو الإفريقية أو العربية.

المطلب الأول: أهمية الدائرة الإفريقية في السياسة الخارجية الجزائرية:

1-الدائرة المغاربية في السياسة الخارجية الجزائرية:

إن موقع الجزائر الجغرافي في الشمال الغربي للقارة الإفريقية ،جعل لها إمتداد جغرافي في فضاء إقليمي فرعي مهم ،وبما أن الموقع الجغرافي للدولة هو يحدد المجال الحيوي الذي تنشط فيه سياستها

الخارجية[1]فإن دائرة المغرب العربي تعتبر من أهم الدوائر التي تحظى بالأهمية والأولوية في أجندة سياسة خارجية الجزائرية.

أ-التحديد الجغرافي للدائرة المغربية:

أطلقت تسميات على منطقة المغرب العربي حيث عرفت بإسماء مثل بلاد المغرب والمغرب الكبير وذلك للدلالة على الموقع الغربي لهذه المنطقة ضمن العالم الإسلامي وأطلق عليها اسم شمال إفريقيا نظرا لموقعها الجغرافي في القارة الإفريقية على ضفاف الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من مقابل الجهة الجنوبية من أوروبا وترجع هذه التسمية للحقبة الإستعمارية الأوروبية بالمنطقة حيث إعتمدت على المعيار الجغرافي لتسمية المنطقة التي ضمت الجزائر تونس ليبيا مصر بإستثناء موريتانيا وهناك من إقتصر على ثلاث دول هي الجزائر تونس و[2] قبل إنضمام ليبيا وموريتانيا واستنادا إلى المعيار الجغرافي والإستراتيجي ،يطلق على الدول المنطقة

المغاربية، تسمية دول المتوسطية تأكيدا عل إرتباط هاته الدول بالدول المطلة على البحر المتوسط ،خاصة دول الضفة الشمالية منها(الأوروبية) بمجموعة من العلاقات والمصالح والأهداف المشتركة إقتصاديا ،سياسيا، ثقافيا و اجتماعيا .

بناءا على ما تقدم يمكن تحديد المجال الجغرافي والسياسي لدائرة المغرب العربي التي تمارس فيها السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة جغرافية تمتد إلى المحيط الأطلسي غربا إلى الحدود المصرية ،الليبية شرقا ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى عمق الصحراء الإفريقية جنوبا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 4837 كلم ،وبهذا تعد منطقة المغرب العربي أقرب منطقة إفريقية لأوروبا ما جعلها تحضى بأهمية كبيرة في إستراتيجيات الأوروبية إقتصاديا وسياسيا وأمنيا ،ويحد منطقة المغرب العربي من جهة الغرب المحيط الأطلسي بشريط ساحل يقدر بـ314كلم وتحده مصر والسودان شرقا ودول الساحل الصحراوي جنوبا[3].

حيث تشترك الدول المغاربية في عدة عوامل مشتركة أهمها:

1- إدريس عطية وعقبة وقازي، "رهانات التغير في السياسة الخارجية بعد الحراك الشعبي دراسة تحليلية في المسارات الجيو أمنية "، **دفاتر السياسة والقانون** ،المجلد(12)،العدد(2)، 2020).ص335.

2- إدريس عطية وعقبة وقازي ، نفس المرجع.ص.335.

3-إدريس عطية وعقبة وقازي ، نفس المرجع.ص.336.

- الهوية الثقافية والدينية :اللغة العربية هي اللغة الرسمية المشتركة في أغلب دول المنطقة
الإسلام :هو الدين الرئيسي في كل أو أغلب الدول المغاربية وهو عنصر موحد ثقافي وإجتماعي
- التاريخ المشترك :الإستعمار الأوربي حيث خضعت أغلب دول المنطقة للإستعمار الفرنسي أو الإطالي، مما خلق تجارب سياسية واجتماعية متقاربة ،بالإضافة إلى الحركات الوطنية والتحررية حيث شهدت دول المغاربية حركات إستقلال قوية في منتصف القرن العشرين .
- الأنظمة السياسية :أغلبها شهدت فترات من الحكم السلطوي مع تفاوت الإنفتاح السياسي كذلك تجارب متفاوتة في الإصلاحات السياسية الديمقراطية خاصة منذ الربيع العربي .

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة المغرب بإمتداده القاري الإفريقي جنوبا والبحر المتوسطي شمالا وارتباطه الثقافي الحضاري مع الفضائين العربي والإسلامي شرقا[1] يجعل دائرة المغرب العربي ذات أهمية كبيرة كدائرة تحرك لسياسة الخارجية الجزائرية لأنها تجعل الجزائر في تفاعل مباشر مستمر مع دوائر جيوسياسية أخرى تنشط وتتحرك فيها سياسة الجزائر الخارجية في فضائها الإفريقي(دائرة إفريقية)،وفضاءها العربي الإسلامي (دائرة عربية) .

ب-أهمية الدائرة المغاربية في السياسة الخارجية الجزائرية:

يظهر إهتمام صانع القرار الجزائري وإعطاءه الأولوية للبعد الهوياتي و الإنتماء الثقافي والحضاري، المتعلق بالدين واللغة في تحديد إنتماء الجزائر للدائرة المغاربية ،وترتيب هذه الأخيرة في المراتب الأولى دستوريا من خلال إدراج الجهاز المكلف بمتابعة وتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية في دائرة تحركها المغاربية والذي يمثله داخل أجهزة وزارة الخارجية مديرية المغرب العربي و إتحاد المغرب العربي ضمن المديرية العامة للبلدان العربية بحيث تعد مديرية المغرب العربي وإتحاد المغرب العربي من الركائز الأساسية التي تستند إليها السياسة الخارجية الجزائريةوذلك لتمثيلها المحور الغربي ضمن التحرك العربي للجزائر.

تختص مديرية المغرب العربي وإتحاد المغرب العربي بتنفيذ سياسة الجزائر مع بلدان المغرب العربي خاصة ما تعلق بآليات التعاون الثنائي بين الجزائر والبلدان المغاربية بالإضافة إلى متابعة نشاطات إتحاد المغرب العربي والمنظمات التابعة وهي تنقسم إلى مديريتين فرعيتين:

[2]- رقية بوقراس،"الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية الأنتشار والأداء والتأثير"،**مجلة التمكين الاجتماعي**،المجلد(6)العدد(4) 2024).ص.81.

1- **المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي:** تختص هذه المديرية بكل ما يتعلق بالتعاون الثنائي البيني بين الجزائر ودول المغرب العربي إذ تكلف بتحضـــير مختلف الملفات المتعلقة بالتعون الثنائي وكذا تحضـــير الملفات المتعلقة باللجان المشتركة ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي.

2-المديرية الفرعية لإتحاد المغرب العربي :تكلف هذه المديرية بتحضـير الملفات المتعلقة بإجتماعات إتحاد المغرب العربي[1]مع إعداد الإقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية بالإضـــافة إلى متابعة مختلف القرارات والتوصيات المتخذة في إطار المغرب العربي.

بالرغم من المكانة البارزة التي تحتلها الدائرة المغاربية ضـمن أولويات السـياسـة الخارجية الجزائرية منذ الإسـقلال وحتى اليوم والتي تكمن أهميتها من خلال تصـدرها المرتبة الأولى في سـلم دوائر الإنتماء في مختلف الدساتير الجزائرية ،فإن هذه الأهمية ضلت ثابتة و معبرا عنها بشكل واضـح في التوجهات الرسمية للدولة ،وهناك مجموعة من العوامل والإعتبارات تتعلق بظروف الجزائر الإقليمية والمغاربية والعربية والتي جعلت صـانع القرار الجزائري يدرك ضـيق مجال حركة السياسـة الخارجية الجزائرية ومحدودية فرص الجزائر في لعب أدوار إقليمية قيادية على الصعيدين المغاربي والعربي مقارنة بهامش الحركة الواسع المتاح لسياستها الخارجية ،وحجم الفرص المتوفرة لديها للإضـــطلاع بأدوار إقليمية قيادية في دائرة تحركها الإفريقية[2]وهذا ما دفع الجزائر إلى زيادة إهتمامها بإفريقيا التي أصـبحت تشـكل القاعدة ومجال الحركة الأولى لسـياسـة الجزائر الخارجية .

2-الدائرة الإفريقية في السياسة الخارجية الجزائرية :

للجزائر صـــلة عضـــوية جغرافية وحضـــارية نضـــالية وثيقة بالعمق الإفريقي ،فالجزائر جزء من إفريقيا بحكم التراث المشترك والمساهمة النضالية في دعم حركات التحرير الإفريقية كوسيلة للنفوذ والتدخل فالجزائر بوابة إفريقيا من جهة الشمال وإفريقيا هي العمق الإستراتيجي للجزائر.

وفي هذا الخصـــوص فإن ما يحدث على مقربة من الجزائري في النيجر ومالي يؤثر عليها بشـــكل مباشـــر الجزائر تعتبر أكبر دولة لها إمتداد صحراوي في العمق الإفريقي ،ولذلك فإن العمل على تحقيق السلم والوفاق

1- صـــليحة مماد،"محددات وتوجهات السـياســة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي "،أطروحة دكتوراه،جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسة،2019.ص85.

2- نفس المرجع ،ص86.

بين الفصـــائل المتنازعة في الدول المعنية هو أولا موقف مبدئي في الســياســـة الخارجية[1] بغض النظر على البعد الوطني للأمن الجزائري ثانيا هو إهتمام جيواستراتيجي يخدم مصالح بلدان المنطقة .

أ-التحديد الجغرافي للدائرة الإفريقية: إن الموقع الجغرافي للجزائر في منطقة شـــمال إفريقيا في إمتداده من البحر الأبيض المتوســط شــمالا إلى العمق الإفريقي جنوبا، يحدد جوارها الجغرافي جنوبا لمنطقة إفريقيا ما وراء الصحراء التي تتصل بها الجزائر عبر صحراء شاسعة تمتد في وسط شمال إفريقي تغطي حوالي80% من مساحة الجزائر الإجمالية ،وقرابة 20% من مساحة الصحراء الإفريقية ،وتتصل الصحراء الجزائرية في الجنوب والغرب بمناطق شبه الجافة من منطقة الساحل (تشاد، نيجير ،مالي، سينغال)وشرقا بالصحراء المصرية والسودانية ونظرا لهذا الإمتداد الجغرافي للصحراء الجزائرية جعل الجزائر جسرا يربط بشمال القارة وساحلها الإفريقي ،وجعل الجزائر تشترك في حدودا الجنوبية مع منطقة الساحل الإفريقي عبر دولة مالي والنيجر بحدود برية يبلغ طولها مع مالي حوالي:1376كلم ،ومع النيجر بمســـافة 956كلم ،تجتازها طرق للتنقل تستخدم من قبل التجارو قوافل الطوارق [2]،وبهذا يعتبر فضاء الساحل الإفريقي الذي يحتوي على أكبر صحاري العالم فاصلا بين شمال إفريقيا ووسطها.

وتضم إفريقيا جنوب الصحراء سياسيا 48 دولة تتوزع على فضاءات جغرافية أو نظم إقليمية فرعية تشمل :غرب إفريقيا ووســـطها وجنوبها وإقليم الصـــحراء الإفريقية ،حيث تشـــكل أغلب الدول الواقعة على الحافة الجنوبية للصحراء الإفريقية شريطا إقليميا يربط بين المنطقة الصحراوية وإقليم السافانا في الجنوب ويطلق عليه هذا الفضـــاء الجغرافي بالســـاحل الإفريقي ،ويعد هذال الأخير فضـــاءا إقليميا فرعيا مهما للجزائر في فضائها الإفريقي لأنه يمثل إمتدادها القاري في عمقها الإفريقي الذي تتصل وتتفاعل معه عبر فضاء الساحل الإفريقي فضلا عن أهمية الفضاء الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري[3]،ولقد جعلت هاته العوامل كلها من منطقة الساحل الإفريقي دائرة فرعية مهمة تنشط وتتحرك فيها السياسة الخارجية ضمن دائرتها الإفريقية .

ب-هياكل وأجهزة وزارة الخارجية المكلفة بتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الدائرة الإفريقية:

وضع صانع القرار الجزائري لتنفيذ سياية الجزائر الخارجية اتجاه القارة الدائرة الإفريقية مديرية متخصصة ضمن أجهزة هياكل الإدارة المركزية لوزارة الخارجية تسمى "المديرية العامة لإفريقيا" مهمته تنفيذ السياسة

[1]-رقية بوقراس، مرجع سبق ذكره ، ص87.

[2]- نفس المرجع ،ص88.

[1] - إدريس عطية وعقبة وقازي ،مرجع سبق ذكره .ص.335.

الوطنية الإفريقية على الصـعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف وتنسـيقها وتفعيل التعاون وتقييمه وهي تتكون من مديرتين فرعيتين :

1- **مديرية العلاقات الثنائية** :وتكلف بمتابعة العلاقات الثنائية واقرتراح صـــيغ تطوير التعاون بين الجزائر والبلدان الإفريقية وتحتوي على ثلاثة مديرية فرعية:

- **المديرية الفرعية لبلدان الساحل:** التي تهتم بمتابعة العلاقات بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي.
- **المديرية الفرعية لإفريقيا الشـــرقية والإســـتوائية:** وتكلف بمتابعة العلاقات بين الجزائر وبلدان إفريقيا الإستوائية والشرقية .
- **المديرية الفرعية لإفريقيا الغربية والوســـطى** :وكذلك تهتم بتســـيير العلاقات بين الجزائر وبلدان إفريقيا الغربية والوسطى.

2-**مديرية العلاقات الإفريقية المتعددة الأطراف:** تكلف هذه المديرية بمتابعة النشـــاطات ذات الطابع متعدد الأطراف للاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصـــادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الجهوية الفرعية [1]وتضم:

أ-**المديرية الفرعية للاتحاد الإفريقي:** تهتم بالتحضـير لمشـاركة الجزائر في نشـاطات الإتحاد الإفريقي وهيئاته الفرعية ،ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة في نفس الإطار.

ب -**المديرية الفرعية لمنظمات الجهوية الفرعية و الإندماج القاري:** وتهتم بالتحضـــير لمشـــاركة الجزائر في نشـاطات اللجنة الاقتصـادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمنظمات التابعة بالإضـافة إلى متابعة نشاطات إقتصادية والجهوية.

وبظهور الأزمة الأمنية والسـياسـية التي شـهدتها المنطقة المغاربية بشـكل خاص وبعض الدول بشـكل عام ،وما عرفته مالي من حالات الاسـتقرار اسـتحدث مؤخرا المرسـوم الرئاسـي 162-08 الخاص بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية مديرية جديدة سميت "بالمديرية العامة لليقضـة الإسـتراتيجية واسـتباق الأزمات وإدارتها" ،تمثلت مهمتها الأســاســية حســب المادة 13 مكرر من المرســوم الرئاســي في وضــع إسـتراتيجية تمثلت في وضـع إسـتراتيجية الوقاية والإسـتجابة لحالات المخاطر والأزمات التي يمكن أن تمس

[2]- مماد صليحة ،مرجع سبق ذكره .ص.101.

بالمصـــالح الحيوية لصـــالح الجزائر ومتابعة تنفيذها بالتنســيق مع القطاعات المعنية ،وهي تضـــم مديريتين فرعيتين[1]

-**الأولى تمثلها مديرية اليقضـة والأزمات الإسـتراتيجية:** المكلفة بضـمان مهمة اليقضـة الإسـتراتيجية وجمع ومعالجة وتحليل المعلومات وتقديم التوصـــيات والتدابير الوقائية المســـاعدة على إتخاذ القرار للحفاظ على مصالح الجزائر وحماية رعاياها بالخارج وبدورها تضم مديريتين:

- المديرية الفرعية للمعلومة الإستراتيجية.
- المديرية الفرعية العامة للتحليل والتقييم.

-**الثانية تشمل في مديرية إستباق الازمات وإدراتها** :وتختص هذه المديرية بـــ:إستباق حالات المخاطر والكشــف عن مؤشــراتها التحذيرية قبل أن تتطور إلى درجة الأزمة ومتابعة الأزمة وتطوراتها،كذلك أطر التعاون الدولي في مجال تسيير الازمات وتنسيق نشاطاتها.[2]

3-أهمية الدائرة الإفريقية في السياسة الخارجية الجزائرية:

تتميز إفريقيا بتوازن غير مســـتقر للقوى ،يعكس تفاعلات فترات زمنية معينة على الســـاحة الدولية والقارية وتدخل الأطراف الخارجية مع تفاوت أحجام الدول الإفريقية وأوزانها النسـبية وحسـاسـيتها تجاه بعض المســائل الســيادية[1] ،في ظل غياب آليات فعالة لفض النزاعات من جهة وإختلاف الأولويات في العلاقات التي تربطها يعد شـمال إفريقيا الذي تمثل الجزائر مسـاحة هامة منه ،ذو أهمية كبيرة باعتبارها ممر وصـلها بأوروبا وعالم الشمال.[3]

يتجلى البعد الإفريقي للدبلوماســـية في الجهود الحثيثة التي تبذلها من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة وعلى غرار مجلس السـلام والأمن وتأسـيسـي البرلمان الإفريقي وإتمام مسـار إدماج هيئة النيباد ضـــمن تنظيماتها من خلال القاءات الكثيفة مع قادة مجموعة الثمانية والمجموعة الأوروبية للتعاون والتنمية ،من أجل تقديم الدعم للقارة الإفريقيـة، و تواصـــل جودها في تكوين إطـارات الـدول الإفريقيـة من خلال تخصـــيص عدد كبير من المنح الدراســية للطلاب الآفارقة بمختلف التخصـــصـــات[4]،وذلك عبر الجامعات

---

[1]- مماد صليحة ، مرجع سبق ذكره ، ص.10.

[2]- نفس المرجع .ص.103

[1]- ادريس عطية ،ا"لدوائر الجيواستراتيجية للتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية" ،**مجلة استراتيجيا** ، العدد (9) .2018 ،71.

[2]- مماد صليحة :مرجع سبق ذكره،ص104.

والمعاهد الجزائرية وهذا للمساهمة في تشكيل النخب الإفريقية ،وتسعى لتقديم رؤيتها في حل الأزمات وتسوية النزاعات في القارة من خلال الحوار والسلام ورفض التدخل الأجنبي.

تشارك الجزائر في مسار الإصلاح الإتحاد الإفريقي لجعله يتجاوب مع الشعوب الإفريقية في مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، وتشجيع التبادلات البينية في القارة ،وتواصل جهودها في تحقيق الإندماج القاري والجهوي من خلال مبادرات عديدة وتعمل على تفعيل أليات[3] التعاون الثنائي مثل اللجان الثنائية المشتركة وتحديث الإطار القانوني للتعاون وإنشاء مجالس الأعمال الثنائية بهدف تعزيزي التبادل التجاري القاري والإقتصادي وتعزيز المصالح المشتركة .

تركز الجزائر على تعزيز الاستقرار وتظهر إستعدادها للعمل مع الدول الأخرى والأزمات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة العابرة للحدود، و لتجسيد هذه الجهود إلتزمت الجزائر بالسعي في تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة ، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات الأمنية لتحقيق تعاون مثمر وفعال يسهم في ضمان السلام و الإستقرار عن طريق .[1]

المطلب الثاني : منطقة التجارة الحرة الإفريقية

1. المكانة الجيوسياسية للجزائر بالنسبة لإفريقيا

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وتعتبر بذلك بوابتها الشمالية نحو اوروبا ويشكل جنوب الصحراء العمق الإفريقي لها ، ومن هنا جاء تقاطعها الجغرافي مع منطقة الساحل الإفريقي ، ولها حدود جغرافية مع سبع بلدان افريقية ، فطبيعة هذا الموقع دفعت بالجزائر إلى الإلتفات لهذه المنطقة لتحسين الأطر والتوجه للحوار والتعاون معها ، عبر مختلف الآليات والهياكل التعاونية والتكاملية خاصة في ظل انتشار التكتلات الإقليمية في العالم ، وبذلك يعتبر البعد الإفريقي أحد أهم الجوانب السياسة الخارجية الجزائرية ، وإحدى أهم الدوائر ذات الأهمية في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية ، وهذا ما أكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فالجزائر اعتبرت نفسها بلدا افريقيا بالدرجة الاولى[2] .

-**العامل التاريخي:** تبدأ العلاقات الإفريقية منذ الثورة الجزائرية التي كانت دعما لمعظم حركات التحرر في افريقيا والتاريخ قد سجل محطات كثيرة شاهدة على ذلك فقد تأثر نبليون موندبلا بالثورة الجزائرية، وقد

---

[1]- نفس المرجع ،ص105

[2]- وهيبة دالع ، "السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا (1999- 2016)"، **المجلة الجزائرية لسياسات العامة** ، العدد (7)، 2015).ص.11.

كان على علاقة قوية جدا بقادتها ورموزها، كما ساندت الجزائر مصر في حروبها الثلاث ومتنت علاقتها مع تونس أثناء الثورة وربطتها علاقة قوية بحركات التحرر في افريقيا.

وانظمت الجزائر إلى الجبهة العالمية للدفاع عن قضـــايا التحرر بدءا من مؤتمر باندونج عام 1955، كما شـــاركت في مؤتمر غانا عام 1957 وفيه أتيح لممثلي جبهة التحرير الجزائرية عرض قضـــيتهم على المؤتمر واعتبروا ثورتهم ثورة إفريقية.[1]

وهنا استفادت الجزائر من تأييد الأفارقة، حيث اعترف المؤتمر بجبهة التحرير الجزائرية، وقرر أن تقوم ثلاث بعثات دبلوماسية مشتركة تدعو إلى القضية الجزائرية في محاولة للحصول على أصوات الدول لتأييد القرار الخاص بالجزائر في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1958، ونتيجة لهذا لم تعد الأمم المتحدة تنظر إلى ما يحدث في الجزائر باعتباره من شؤون فرنسا الداخلية .

-التاريخ المشترك: اشتراكها في أنها كانت متسعمرات

كما شاركت الجزائر في تأسيس اول جبهة افريقية للتحرر من الاستعمار سنة 1961 وذلك في ميثاق الدار البيضـــاء الذي قام بين كل من مصـــر وغانا وغينيا ومالي وجبهة التحرير الجزائرية، والذي أعلنت فيه عن التصـــميم في تحرير الأراضـــي الإفريقية التي مازالت تحت الســـيطرة الأجنبية وذلك بإعطاء العون والمســاعدة بما فيها: الســلاح التدريب العســكري لحركات التحرر الإفريقية لإنهاء الإســتعمار بكل أشــكاله، وانظمت الجزائر إلى حركة عدم الإنحياز التي كان من أهم مقاييســها الإنضــمام إلى حركات التحرر[2]. كانت الثورة الجزائرية **محفزًا قويًا** لحركات التحرر في أفريقيا، وقدمت **نموذجًا ملهمًا** للكفاح ضد الإستعمار. العديد من الدول الأفريقية التي حصلت على استقلالها في الستينيات تأثرت بشكل أو بآخر بالثورة الجزائرية، سواء من خلال الدعم المباشر الذي قدمته الجزائر بعد إستقلالها أو من خلال الإلهام الذي استمدته حركات التحرر من تجربتها.

بعض الدول التي حصــلت على إســتقلالها في أوائل الســتينيات، والتي ربما تأثرت بالزخم الذي أحدثته الثورة الجزائرية، تشمل:

- **غانا (1957)**: سبقت الثورة الجزائرية ولكنها كانت رائدة في حركة الاستقلال الأفريقي وألهمت الآخرين.
- **غينيا (1958)**

[1]– المرجع نفسه ، ص. 11.

[2]– وهيبة دالع ، مرجع سبق ذكره ، ص121.

- **مالي (1960)**
- **السنغال (1960)**
- **نيجيريا (1960)**
- **الكونغو (كينشاسا) (1960)**[1]

هذه الدول وغيرها نالت استقلالها في فترة شهدت تصاعد حركات التحرر في أفريقيا، وكانت الثورة الجزائرية بلا شك عاملًا مؤثرًا في هذا السياق.

-دور العامل الديني في تكريس التعاون:

في سياق حركة التحرر الإفريقية، لعب **العامل الديني دورًا متفاوتًا** في تكريس التعاون بين الدول وحركات التحرر.

-**وحدة الهدف** :في بعض الحالات، ساهم الدين المشترك (مثل الإسلام في شمال أفريقيا وبعض مناطق غرب أفريقيا) في خلق شعور بالتضامن والأخوة بين حركات التحرر والدول المستقلة حديثًا. يمكن أن يوفر إطارًا ثقافيًا وقيميًا مشتركًا للتعاون.

-**تجاوز الحدود الاستعمارية** :غالبًا ما تجاوزت الروابط الدينية الحدود التي رسمها المستعمرون، مما ساهم في بناء شبكات دعم وتعاون عبر هذه الحدود.

-**التركيز الأساسي على التحرر** :على الرغم من أهمية الدين بالنسبة للكثيرين، كان **هدف التحرر الوطني والسيادة** هو العامل الأساسي والموحد الذي جمع الدول وحركات التحرر الأفريقية في تلك الفترة. كانت الاولوية المشتركة هي إنهاء الاستعمار بغض النظر عن الخلفيات الدينية المتنوعة.

-**تنوع الخلفيات الدينية** :كانت أفريقيا قارة ذات تنوع ديني كبير (الإسلام، المسيحية، الديانات الأفريقية التقليدية). لذا، لم يكن الدين دائمًا العامل المهيمن في تكريس التعاون السياسي والعسكري، بل كان **التضامن الأفريقي** والرغبة المشتركة في التحرر هما القوة الدافعة الرئيسية.

[1] عبد العزيز بن عبد الله ،**الثورة الجزائرية والبعد الإفريقي** ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،2007.ص.ص.45.50.

باختصـــار، بينما يمكن أن يلعب الدين دورًا في تعزيز الروابط الثقافية والتضـــامن في بعض الحالات، فإن **الهدف المشـــترك المتمثل في إنهاء الاســـتعمار** كان هو العامل الأكثر أهمية في تكريس التعاون بين الدول الأفريقية وحركات التحرر في تلك الحقبة.

1- منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

فكرة التعاون الاقتصـادي والتكامل الإقليمي لإفريقيا لها أهمية كبيرة بالنسـبة لمعظم الدول باعتبارها من اهم الاليات التي تسمح بتسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وتجسدت اهم خطوة في هذا الصدد في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية عام 1963 الذي نص على بناء كتل تجارية دون الإقليمية كتجربة لتكامل على نطاق صـغير لدمج بلدان افريقيا اقتصـاديا، وتم اسـتبدال الميثاق فيما بعد بالقانون الأسـاسـي للاتحاد الافريقي عام 2000 ، وجاءته خطة عمل لاوس في عام 1980 كسياسة الزامية للتكامل الاقتصادي دعمت من طرف معاهدة ابوجا في عام 1991 المعاهدة المنشـــئة للجماعة الاقتصـــادية الافريقية حيث تكفل هذه المعاهدة حرية تنقل راس الأموال داخل الجماعة بإزالة القيود المفروضة على تحولات راس المال [1].

ومن أجل تحسـين مشـهد التكامل الاقتصـادي الإفريقي ثم الإعتراف فقط بثمان تجمعات إقتصـادية ، إتحاد المغرب العربي (UMA) ، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا ، مجتمع دول الساحل والصحرا (SAD–CEN) ، مجتمع شرق إفريقيا.(EAC)الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCA) الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECWas) ، الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية (IGAP) مجتمع تنمية الجنوب الإفريقي (SADC) من قبل الإتحاد الإفريقي 2016 ، يسمح لها بتنظيم وإنشاء سوق إفريقية مشتركة فيما بينهما في إطار قرار تعزيز التجارة البينية في إفريقيا في 2012 ، وانطلقت مفاوضـــات دول الإتحاد الإفريقي بشـــأن منطقة التجارة القارية الإفريقية في 2015 ، ليكون التوقيع التاريخي لإنشـــاء منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية في 21مارس 2018 معلما هاما للتكامل الإقليمي في افريقيا وإشـارة إلى إلتزام صـانعي سـياسـات الأفارقة بمواصلة التنفيذ في انشاء منطقة التبادل التجاري الحر في القارة الإفريقية في شهر جويلية 2020.[2] هذه الجهود تعكس رؤية أفريقية لتحقيق تكامل اقتصـــادي أعمق من شـــأنه تعزيز النمو الاقتصـــادي، وخلق فرص العمل، وتقوية مكانة القارة في الاقتصاد العالمي.

---

[1]- أحمد حيدوسي ، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية_، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات** ، المجلد(10)، العدد (1)، 2021)، ص. 189.

[2]- دلال عرامة ، لطرش ذهنية ، دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز إندماجها في العالمية ، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** ، المجلد(21) العدد(1)، ص . 213.

2-أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي مبادرة رائدة في أجندة الإتحاد الإفريقي 2063، وتم انشـــائها لخلق سوق قاري متكامل للسلع والخدمات ودعم الحركة الطبيعية لرأس المال والأشخاص، وسيتم تفعيل هذا الســوق من خلال الإلغاء التدريجي للرســوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمروكية، وجعل القارة الســمراء متكاملة ومزدهرة وآمنة، ويراهن من خلالها على تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية، ونشر دراسات اقتصادية إلا أن افريقيا ستكون في السنوات القادمة أهم الأسواق الواعدة في العالم [1].

تكمن أهمية اتفاقية التجارة الحرة في افريقيا إلا أنها تلزم حكومات الدول الأعضـاء لإتخاذ المزيد من إجراءات التكامل الاقتصـادي، حيث تبدأ الدول الموقعة على الإتفاقية، عملية متعددة السـنوات لإزالة الحواجز التجارية بما في ذلك الرســوم الجمروكية على 90% من الســلع ومن المتوقع أن تؤدي حركة البضـــائع المعفاة من الرسوم إلى تعزيز الجارة الإقليمية، بينما ساعد الدول على الابتعاد عن تصـدير المواد الخام بشكل أساسـي وبناء القدرة التصنيعية من أجل جذب إستمارات أجنبية.

من المأمول كذلك أن تتيح إتفاقية التجارة الحرة الإفريقية وتماشـــيا مع الأهداف الإســـتراتيجية لمبادرة أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 جملة من الأدوات يمكن استخدامها من أجل تمكين القارة السمراء من الإستفادة من مواردها التجارية الهائلة وفرصها الإستثمارية والإسهام إيجابيا في التحول الهيكلي للإقتصادات الإفريقية ، وكذلك القضـــاء على الفقر والتأثير الإيجابي في حياة المواطنين الأفارقة لا ســـيما أن القارة تخطو خطوات جدية نحو تحقيق التنمية الاقتصـادية ، حيث تستحوذ القارة على سبعة من الإقتصـاديات العشر الأسرع نموا في العالم . المحلي الإجمالي GDP في القارة السمراء بلغ نحو 37،2% وهو رقم مرتفع نسبيا مقارنة بأمريكا الشـــمالية 76,2% والدول العربية 10,2%[2] يشـــير هذا الرقم إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة يمثل حوالي 10.2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي (مع نفس التحفظ حول الســياق). هذا الرقم **أقل بكثير** من مساهمة أفريقيا وأمريكا الشمالية في الاقتصاد العالمي.

3-مهام منطقة التبادل الحر الإفريقية:

يمكن حصر أهم مهام منطقة التبادل الحر الإفريقي في:

---

[1]- سهيلة مصطفى ، الإطار القانوني لتنظيم الإستثمار ضمن إتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية ، **مجلة الدراسات الحقوقية** ، المجلد(8) ، العدد (2) ، 2021 ، ص . 292.

[2]-سهيلة مصطفى ، نفس المرجع ، ص. 293.

- تحرير التجارة بين الدول الإفريقية .
- رفع القيود الجمروكية بين الدول المتبادلة ضمانا لإنسيابية التجارة بينهما .
- تنمية الاقتصاد الإفريقي على جميع الأصعدة.
- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية على الصعيد الاقتصادي .
- الإرتقاء بآليات تنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي والهيكلي للاتحاد الإفريقي.
- وقف تهميش القارة اقتصاديا.[1]

4-أهداف انشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

تعد منطقة التجارة الحرة القارية مشـــروعا رائدا لخطة الإتحاد الإفريقي وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في افريقيا من خلال التكامل عبر تكوين " سوق افريقية واعدة " المر الذي سيعزز التجارة البينية الإفريقية ويخلق ســوق أكبر، حيث يتجاوز عدد ســكانها 1,2 مليار نســمة مع مجموع ناتج محلي إجمالي يصل إلى 2,19تريليون دولار (2017)، وتضمن انشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية مجموعة من الدوافع أهمها:

1- تخفيض معدلات الحماية الجمركية المطبقة على الموارد غير الزراعية :

اتخذ الواقع الإفريقي العابر للحدود في افريقيا مجموعة من التدابير للتوصـــل إلى إطار يتيح تخفيض الجمارك وإزالة الحواجز الغير جمروكية تماشيا مع الهداف الإستراتيجية لمبادرة أجندة الإتحاد 2063 ، تتيح منطقة التجارة الحرة القارية أداة يمنك استخدامها من أجل وضع القارة استراتيجيا لاستغلال مواردها التجارية الهائلة ، وفرصها الإستثمارية والإسهام إيجابيا نحو التحول الهيكلي للإقتصاديات الإفريقية ، تستعمل هذه المنطقة لتفعيل التنمية الزراعية التي ستؤدي إلى زيادة الطلب للسلع غير الزراعية في الدول النامية والإفريقية منها تمثل مجالا واسعا للسلع الصناعية خاصة منها تلك المرتبطة بالإنتاج الزراعي[2].

2- الإستفادة من الإمتيازات التي تملكها القارة الإفريقية:

يأتي التوجه لإنشـــاء منطقة التجارة الحرة القارية وفي وقت اســـتحوذت فيه القارة على ســـبعة من الإقتصادات العشرة الأسرع نموا في العالم، وتمتاز القارة كذلك بطبقة وسطى سريعة النمو زفي الواقع تحدث

[1]- أحمد حيدوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 193.

[2]- سهيلة مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص 158.

تطورات إيجابية كثيرة على نطاق القارة الإفريقية آخذة على النهوض، وبالتالي يلزم أن يتم تصـــميم منطقة التجارة الحرة القارية بطريقة تتيح الفرصة لتكامل الأسواق الوطنية المجزئة في سوق قاري وظيفي .[1]

3- تحقيق أجندة تكامل السوق في إطار الإستراتيجية الإنمائية للتكامل الإقليمي،

يوفر فرصة يمكن من خلالها أن تستفيد أغلبية الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي من التكامل القاري من أجل الإستفادة من مبادرات تكامل السوق القارية هناك حاجة إلى بذل الجهود نحو تطوير البنية التحتية، ولاسـيما المشـاريع التي من شـأنها تعزيز الترابط الإقليمي ، والتركيز على ضـمان وتعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية مع الإستفادة من فرص الوصـول إلى السوق القارية والإقليمية ومراعاة التفاوت بين الدول الأعضـاء في منطقة التجارة الحرة القارية من حيث التنمية الاقتصـادية ومن ثم نشـأة الحاجة إلى إدراج هذا العامل في مبادئ وطرق المفاوضات

4- تحقيق النجاح طويل الأجل في تكامل السوق

من خلال بناء الشركات والصـناعات ذات القدرة التنافسـية على الصـعيد العالمي وبعد تسـيير خدمات الاقتصـاد المتسـم بكفاءة أحد العناصـر الأسـاسـية في مجال تطوير الخدمات في المتوسـط بنحو 50%من الناتج المحلي الإجمالي ، ومنه تدرك معظم الدول الإفريقية الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الخدمات في تحريك النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل ، وهناك ادراك بأن الخدمات مثل الاتصالات اللاسلكية ، النقل، الخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية تعد عنصر تمكين بارزة في حركة السلع عبر الحدود ، ولذلك من المهم أن يكون نطاق منطقة التجارة الحرة القارية واســـعة بما يكفي ليضـــم القواعد والجوانب الإنمائية حول التجارة في السـلع والتجارة في الخدمات والإسـتثمار وسـياسـة المنافسـة ن والقدرة التنافسـية مع الأخذ بعين الإعتبار القطاع الغير رسمي في معظم البلدان الإفريقية لذا وجب تصـميم منطقة التجارة الحرة القارية بطريقة تتيح فرصـا للشـركات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم وتسـتجيب كذلك للإحتياجات التجار الغير رسـميين عبر الحدود.[2]

5-مراحل تأسيس منطقة التجارة الحرة الإفريقية

-**1979** إعلالن مونوروفيا الذي أشار لاول مرة إلى انشاء سوق مشتركة إفريقية

---

[1]- المرجع نفسه ، ص159 .

[2]- سهيلة مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص 159 .

-1980 إدراج مفهوم السوق المشتركة ضمن عمل لاغوس

-1991 اقتراح معاهدة لابوجا لإنشاء اتحاد جمركي قاري

-2000 تأسيس الإتحاد الإفريقي الذي من بين أهدافه تحقيق إدماج افريقيا وتكاملها

-2012 تبني مخطط عمل لتطوير التجارة البينية بين الدول الإفريقية وخارطة لإنشاء منطقة إفريقية للتجارة الحرة من طرف الإتحاد الإفريقي .

-2015 انطلاق المفاوضات بشأن المنطقة الإفريقية للتبادل الحر من طرف الإتحاد الإفريقي .

-2016 الاتفاق على التعجيل بإنشاء المنطقة الإفريقية للتجارة الحرة سنة2017 .[1]

-2017 تكليف رئيس دولة النيجر مامادوإيسوفو بالترويج لمشروع إنشاء " المنطقة الإريقية من طرف رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي وضرورة احترام آجال التوقيع عليها في 2017 .

ففي هذه السنة تم تكليف رئيس النيجر "مامادوا إيسفون "بقيادة المشروع المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، باعتباره أبرز الداعمين لفكرة التكامل الاقتصادي في افريقيا ، حيث اوكلت إليه مهمة تنسيق الجهود بين الدول الإفريقية لتسريع الإنتهاء من المفاوضات وتحقيق التوافق حول بنود الإتفاقية، تمهيدا للتوقيع عليها في أقرب وقت ممكن .

-21 مارس 2018 التوقيع على اتفاقية انشاء المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر خلال قمة الإتحاد الإفريقي بغالي رواندا [2]، خلال هذه السنة تم التوقيع الرسمي على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) خلال قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في مدينة كيغالي ،عاصمة رواندا حيث وقعت عليها في البداية 44 دولة أفريقية من أصل 55 ويعد هذا الحدث خطوة تاريخية نحو انشاء أكبر تكتل تجاري في القارة يهدف إلى تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية، وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية.

المطلب الثالث : دور الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعتبر الجزائر أكبر دولة في مساحة إفريقيا ، وامتلاكها موقعا استراتيجيا هاما ، اقتصاديا وجيو سياسي ، باعتبارها بوابة افريقيا للضفة الأخرى من المتوسط ، وتتطلع الجزائر للعب دور كبير يتماشى مع امكانياتها

[1]- سفيان دراجي ، عزيز غانم ،" **دراسة تحليلية لآفاق وتحديات الإقتصاد الجزائري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية** .ماستر ،(جامعة محمد البشير الإبراهيمي : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، 2022 -2023).ص.29.

[2]- سفيان دراجي ، عزيز غانم ، مرجع سبق ذكره ، ص.30.

على المستوى الإفريقي ، خلال اجتماع مجلس وزراء التجارة الأفارقية الذي حضره وزير التجارة الجزائري الأسبق السعيد جلاب ، حيث ستصادق الجزائر على الإتفاقية بالمشاركة بشكل فعال في المفاوضات كدولة طرف في المسائل المتعلقة بتشغيل منطقة التجارة الحرة ، كما جاء في البيان ذاته أن هذه المصادقة تسمح أيضا للجزائر بالحصول على مقعد في مجلس الوزراء لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية ، بهذه المصادقة تكون الجزائر العضوة الثلاثية من مجموع الدول الإفريقية التي تنظم رسميا لهذه المنطقة .[1]

لا يتجسد ذلك بالوفاء بإنجاز المشاريع الهيكلية الإقليمية التي من شأنها تنمية قارات القارة وخاصة في اطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ومصر وغيرها ويندرج هذا التعامل الجزائري ضمن أجندة الإتحاد الإفريقي لسنة 2013 في مخططها الاول الممتد بين سنتي 2023/2013 .

لا تدخر الجزائر جهدا في تنفيذ المشاريع الإقليمية الممهدة لإنشاء المنطقة الإفريقية للتجارة الحرة من خلال الطريق السريع العابر للصحراء الجزائر –لاغوس والربط بالألياف البصرية عبر الصحراء أبوجا وخط أنابيب الغاز الجزائر –لاغوس وقد شهد هذا الإنجاز تقديرا كبيرا من قبل الإتحاد الإفريقي ، حيث كان من شأنه تحقيق التنمية وفك العزلة عن بعض المناطق وتعزيز التبادل .[2]

[1]– دلال عرامة، ذهبية لطرش ، مرجع سبق ذكره، ص.171 .

[2]– المرجع نفسه، ص.172.

خلاصة الفصل:

ختامًا، يُبرز هذا الفصل الأهمية البالغة للإطار المفاهيمي في فهم طبيعة الدبلوماسية الإقتصادية وسياقها الإفريقي، وذلك من خلال تحديد المفاهيم الأساسية، وتأصيلها نظريًا، وتتبع تطور العلاقات الإقتصادية في القارة. وقد مكّن هذا التأسيس المفاهيمي من وضع أرضية واضحة لفهم الدور المتنامي الذي تلعبه الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية، تمهيدًا لتحليل آلياتها وممارساتها في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

في ظل التحولات العميقة التي تشهدها القارة الإفريقية، وما تتيحه من فرص وتحديات، تسعى الجزائر إلى إعادة تموقعها كقوة اقتصادية إقليمية فاعلة، من خلال تفعيل أدوات دبلوماسية اقتصادية متكاملة تعكس رؤيتها في تعزيز التعاون جنوب–جنوب. وانطلاقًا من هذا التوجه، تعمل الجزائر على تجسيد شراكات استراتيجية مع الدول الإفريقية، مستندة إلى روابط تاريخية وسياسية وثقافية متينة، ومستفيدة من إمكانياتها الاقتصادية والبشرية.

ويتناول هذا الفصل آليات تفعيل هذه الدبلوماسية الاقتصادية عبر ثلاثة محاور رئيسية. يُسلط **المبحث الأول** الضوء على أبرز المشاريع الاستثمارية الجزائرية التي تم إطلاقها في عدد من الدول الإفريقية. أما **المبحث الثاني**، فيستعرض واقع المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية، في حين يركّز **المبحث الثالث** على استشراف السيناريوهات المستقبلية الممكنة لتوسيع الدور الاقتصادي الجزائري في إفريقيا.

المبحث الأول: أهم المشاريع الإستثمارية الجزائرية لتعزيز الدبلوماسية الإقتصادية اتجاه إفريقيا :

انطلاقًا من الدور الريادي للجزائر في دعم التكامل الإفريقي وحرصها على تعزيز مكانتها كفاعل إقتصادي مؤثر في القارة، يسعى هذا المبحث إلى استكشاف وتحليل أهم المشاريع الإستثمارية التي أطلقتها الجزائر أوتساهم فيها بهدف تعزيز دبلوماسيتها الإقتصادية إتجاه الدول الإفريقية .سنقوم بتسليط الضوء على طبيعة هذه المشاريع، القطاعات التي تستهدفها، وحجم الإستثمارات المرصودة لها .بالإضافة إلى ذلك سيتناول هذا المبحث الأهداف الإستراتيجية الكامنة وراء هذه المبادرات الإستثمارية وكيف تساهم في بناء شراكات إقتصادية متينة، وتوسيع النفوذ الإقتصادي الجزائري، وتحقيق المصالح المشتركة مع الدول الإفريقية الشقيقة، بما يخدم في نهاية المطاف أجندة التكامل الإقتصادي القاري.

المطلب الأول: المشاريع السياسية الجزائرية الإفريقية

1-الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(NEPAD):

تعتبر الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أحد أبرز المساعي للدبلوماسية الجزائرية التي توجت بينها وبين عدد من الدول الإفريقية، التي حاولت من خلالها الجزائر بإعتبارها أهم المؤسسين تقديم مقاربها الكيفية لتنمية إفريقيا وإخراجها من أزمات الفقر والحروب عبر معالجة اغلب التحديات السياسية و الإجتماعية والإنمائية التي تواجه القارة، لتصبح هذه الشراكة خطة شاملة ومتكاملة تجمع بين المكونين السياسي و الاقتصادي،

شكلت مبادرة "النيباد" خطوة لعودة الديبلوماسية الجزائرية للساحة الإفريقية وكان رهان السياسة الخارجية هو تسويق المقاربة الجزائرية مركزة في ذلك عن البعد الاقتصادي التنموي[1] لإحداث نقلة في التوجهات الخارجية إعتمادا على آلية الدبلوماسية الإقتصادية التي برزت بشكل واضح على هذا المستوى.

أ-نشأة مبادرة النيباد(NEPAD): بعد سلسلة من الإجتماعات تبنت الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا برنامج الالفية الإفريقية في حين تقدمت السنيغال بمبادرة أخرى اسمها اوميغا OMIGAوثم طرحها في مؤتمر وزارة المالية والتخطيط الجزائري في ماي 2001[2]، دارت حول قضايا القارة الملحة، بهدف دعم عملية تنمية بلدان القارة الإفريقية،خاصة أزمة المديونية الإفريقية ، قضية تهميش القارة : مسألة زيادة تقديم المساعدات المالية بالإضافة إلى مجالات أخرى كالصحة الزراعة، التعليم ،الثقافة، وثم وضعها تحت إسم المبادرة الإفريقية الجديدة في 11جويلية 2001م بلوسكا (زمبيا)،وبعد ذلك أخذت إسم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد، في 23أكتوبر 2001 بأبوجا (نيجيريا)[3] وقد وضعت مبادرة النيباد خطة عمل للقرن الواحد والعشرين من أجل إفريقيا، على أنيكون دور النيباد وهو مساعدة الدول الإفريقية على مكافحة الفساد ،على أن تلتزم الدول الإفريقية بالآخذ بزمام الأمور،(فالشراكة الجديدة قائمة على جذب المساعادات والهبات من الدول المانحة، فهي عبارة عن عقد يسمى الشراكة بين الأفارقة ، والدول الصناعية والمتقدمة ويقع على عاتق الأفارقة بذل الجهود من أجل النهوض بقارتهم ، [4]حيث جاءت هذه المبادرة لتحقيق أهداف طويلة المدى إعتمدت على إستراتيجية تنمية بعيدة المدى ،والقضاء على الفقر والتهميش في نظام العولمة، وإدماجها في الإقتصاد العالمي ووضع البلدان الإفريقية على طريق التنمية المستدامة[5] ، فمبادرة النيباد مجموعة من البرامج التنموية المراد تحقيقها، تمثل فرصة حقيقية في إطار الدعم لتحقيق التنمية المستدامة.

ب-أهداف النيباد: وضعت في وثيقة نيباد مجموعة من المبادئ التي تسيرها هي:

---

[1]- فارس قرة ، **"الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي:من مبادرة النيباد إلى فعل المنطقة الحرة الإفريقية** ".أطروحة دكتوراه .(جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023).ص.126 .

[2]- فارس قرة ،نفس المرجع ، ص.127.

[3]- الجمعي السعيد، مبادرة النيباد وفرص التنمية إفريقيا ...الفعالية محور الجزائر، نيجريا وجنوب إفريقيا" ، ماستر ، (جامعة ورقلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2020-2021) .ص17.

[4]-SalahMhoubi, « **Lene.pod :unechanc pour _afrique_** » ,alger : oficedes publications ,ves ssites,2005,p.128.

[5]- فارس قرة ،مرجع سبق ذكره.ص.128.

1- الحكم الرشيد كمطلب أساسي للسلم والأمن و الإستمرارية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

2- الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفعالة من كل قطاعات المجتمع.

3- القضـــاء على الفقر في إفريقيا ووضـــع البلدان الإفريقية منفردة وجماعية عن طريق النمو والتنمية المستدامة، وبالتالي وقف تهميش إفريقيا في عمليات العولمة.[1]

يتضـح من خلال هذه المادة بأن الأهداف تعبر عن وعي حقيقي بضـرورة تغيير الوضـع القائم الذي تعيشه إفريقيا، أساساها التخلص من الفقر كهدف رئيسي بإعتباره أحد أبرز عوامل تخلف إفريقيا ، من خلال تحفيز معدلات النمو الاقتصادي ، من أجل بناء القدرات اللازمة لتلبية الحاجيات الأساسية للشعوب الآفرقية.

4- وقف تهميش إفريقيا في عملية العولمة : عملت النيباد على محاولة دمج لإفريقيا في مسـارات للعولمة، وقد حققت بعض النجاحات على هذا المســتوى حيث أدت أغلب الجهود المبذولة إلى إعتماد برامجها كمنصـــة لمبادرات التنمية في إفريقيا من أجل مجموعة الدول الثمانية الكبرى(G8) ومنطقة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)

5- ضمان تحقيق القارة أهداف التنمية المتفق عليها هي:

تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون من فقر مدقع إلى النصف بين عامي1990و2015 .

- تسجيل جميع الأطفال في شتى المدارس الإبتدائية بحلول 2015.
- إحراز تقدم نحو المسـاواة بين الجنسـين لتمكين المرأة من خلال القضـاء على الفوارق بين الجنسـين و الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي بحلول2015.
- خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال بمقدار الثلثين بين عامي1990 و2015.
- خفض معدلات وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين 1990و2015 .[2]
- توفير الوصول إلى خدمات الصحة الإجابية لجميع الذين يحتاجون إليها بحلول عام 2015.
- تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بحلول 2005.
- الشراكة بين الشعوب الإفريقية.

وبشـكل واضـح تهدف النيباد على وجه التحديد إلى تحقيق وإسـتدامة معدل النمو سـنويا في الناتج المحلي الإجمال لإفريقيا نسبة7% على مدى السنوات الخمس عشر القادمة بجذب 64 مليار دولار أمريكي

[1]- الجمعي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

[2]- فارس قرة ، مرجع سبق ذكره، ص128.

سنويا من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة ، كما تهدف إلى زيادة الإستثمار في تنمية الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة في عملية التنمية .

وقد إرتبط تحقيق هذه الأهداف بمجموعة من الشروط :

- تعزيز آليات الوقاية من النزاع وإدارته وحله على المستويين دون الإقليمي والقاري ضمان استخدام هذه الآليات لإستعادة السلام.
- تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدانهم ومناطقهم من خلال وضع معايير واضحة للمبادلة والشفافية و الحكم الشراكي على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
- وضع أطر قانونية وتنظيمية شافافة للأسواق المالية ومراجعة حسابات الشركات الخاصة القطاع العام.
- تشجيع تطوير البنية التحتية والزراعية ، وتنويعها نحو صناعات زراعية وتحويلية لخدمة الأسواق وأسواق التصدير.

ج-شروط تحقيق مبادرة النيباد:

أ- **توفير السلم والأمن في إفريقيا:** يعتبر السلام والامن شرطان أساسيان لا يمكن بدونهما الحديث عن أية تنمية في أي بلد كان في إفريقيا المشبعة بالنزاعات و الإنقلابات إضافة إلى الفقر: لايمكنها مراجعة هذه التحديات دون إحلال السلم والأمن الإفريقي من أجل ذلك كان يسعى القادة المؤسسون لمبادرة التبادل إلى إنشاء آليات وهياكل لضمان السلم والامن في إفريقيا[11] وهو ما تقرر في قمة لوساكا الإتحاد الإفريقي بإنشاء مجلس السلم والامن الإفريقي.

ب-**الديمقراطية والحكم الراشد:** تعد الديمقراطية والحكم الراشد من بين العناصر الأساسية التي توفر المناخ المناسب لتحقيق التنمية ،وهذا جاء تركيز على ضرورة تعهد إفريقيا بإحترام معايير العالمية للديمقراطية من تعددية سياسية الحزبية والنقابية والتداول على السلطة بغرض تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المتشاركة في إطار الشفافية.[2]

د-أهداف الجزائر في مبادرة النيباد: سعت الجزائر من خلال مبادرة النيباد إلى تجسيد أهداف رئيسية في القارة للعديد من الأسباب منها :-إيمان الجزائر بضرورة دعم الوحدة الإفريقية .

- الجزائر دولة مؤسسة وفاعلة في الإتحاد الإفريقي والنيباد.

[1]- الجمعي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص18.

- الدور الفعال للجزائر في المحافل الدولية لصالح قضايا التنمية في إفريقيا.
- التأكيد أن النيباد تمثل رؤية إفريقية وفلسفتها نحو تحقيق التنمية في القارة .[1]
- إنشاء هيئة النيباد للتخطيط والتنسيق مع تكييف وحدة التنسيق وضع خريطة طريق.
- دعوة حكومة جنوب إفريقيا لإبرام اتفاقية مقر الإتحاد الإفريقي لإستضافة هيئة النيباد.
- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[2]

يمكن القول أن للجزائر دور كبير في القارة الإفريقية هي تسعى إلى إخراجها من أزمة التخلف و التهميش والحرمان إلى التطور التكنولوجي كما تدافع عن القارة ضد أي تدخل أجنبي والمساس بسيادتها او حدودها.

2-الأجندة الإفريقية 2063:

أ-التعريف بالأجندة : هي خطة إفريقية أصلية تهدف إلى تحقيق التنمية والتحول الذاتي من خلال إستغلال مواردها الطبيعية والبشرية وتختلف تماما عن مبادرة النيباد، إعتمدوا على الشراكة الغربية والمنظمات والمؤسسات الدولية، وكذلك تركز أجندة 2063 على تعزيز التنمية الداخلية وبناء القدرات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الإكتفاء الذاتي وتحقيق الإزدهار للشعوب الإفريقية فهي بمثابة رؤية إستراتيجية للمستقبل البعيد وإطار إستراتيجي للتحول الاجتماعي والإقتصادي للقارة على مدى السنوات الخمسين المقبلة وتحفيز التنمية المستدامة الشاملة في جميع أنحاء القارة.[3]

تبنت أجندة 2063 العديد من الأطر والخطط القارية السابقة كمرجعية لتحقيق أهداف التنمية والتحول الاجتماعي والاقتصادي في القارة الإفريقية نذكر منها:

- **خطة عمل لاغوس:** وهي مبادرة قارية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية في منطقة غرب إفريقيا
- **معاهدة أبوجا:** وهي معاهدة قارية تسعى إلى تعزيز السلم والأمن والتعاون بين دول الإفريقية

---

[1]- المرجع نفسه، ص19.

[2]- قرة فارس، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3]- سمير معصم، **إشكالية التنمية في إفريقيا في ظل الألفية دراسة مقارنة بين مبادرة الشراكة من أجل التنمية النيباد2001وأجندة الإتحاد الإفريقي 2063**، أطروحة دكتوراه ،(جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2024-2025). ص.164.

- برنامج تنمية البنية التحتية لإفريقيا: وهي برنامج يهدف إلى تعزيز البنية التحتية الحيوية في القارة.
- البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية(CAADP)
- الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)[1]

تعتبر هذه الأطروحة والمخطط مهم من الإطار الإســـتراتيجي لتحقيق أهداف الأجندة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي .

إذن الأجندة الإفريقية 2063، هي رؤية إســتراتيجية طموحة لتحقيق التنمية المســتدامة الشــاملة في إفريقيا وتمثل جهودا مشتركة من قادة الدول الإفريقية لتحقيق تطلعات شعوبهم.

ب-أسباب الأجندة الإفريقية : لقد وضعت هذه الأجندة 2063 لعدة أسباب منها :

1- **التغيير في الســـياق العالمي:** قدمت العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات كثيرا من الفرص غير المتوقعة للدول والمناطق ،وذلك لتحقيق التقدم وإخراج الســكان من الفقر وتحســين الدخل ،وتحفيز التحولات الاقتصادية و الإجتماعية.

2- **البناء على خبرة النيباد:** وهي إحدى أهم الأســـباب التي تدعم إلتزام الدول الإفريقية لتنفيذ أجندة 2063 وقوفا على بعض النقاط:

- التجارب السابقة: إستنادا إلى تجارب النيباد والمبادرات السابقة، تعتبر الخبرة المكتسبة من هذه التجارب قاعدة قوية لتحديد الاولويات وتوجيه الجهود نحو تحقيق النتائج.
- الإســـتمرارية والتطوير: يمثل البناء على خبرة النيباد إســـتمرارا لجهود التي بذلت لتحقيق التنمية في القارة الإفريقية .
- تعزيز الإلتزام : يعزز الإستفادة من تجارب النيباد للإلتزام بتنفيذ الأجندة المتفق عليها.
- التوافق والتنســيق: هنا يتم توجيه الجهود نحو أهداف مشــتركة بناء على الدروس المســتفادة من تجارب السابقة للنيباد.[2]

3- **إفريقيا قوة متحدة:** تعتبر قوة وتحالف الدول الإفريقية عاملا مهما في تنفيذ أجندة 2063 ونوضــحه في النقاط التالية:

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 165.

[2]- محمد بن الشيخ ، **الدبلوماسية الجزائرية الإفريقية ا لمتعددة الأطراف :الدبلوماسية الجزائرية بالإتحاد الإفريقي** ، أطروحة دكتوراه،(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2023-2024). ص.146.

- التضـــامن والتوحيد: تتمثل قوة إفريقيا في وحدتها وتضـــامنها حيث تعمل الدول متحدة لتحقيق الأهداف المشتركة
- الصوت الواحد : يساعد التحدث بصوت واحد في تعزيز توحيدها وتحقيق أهدافها.
- التفاوض والصمود : تساعد وحدة إفريقيا على التناقض من أجل الصمود في وجه الضغوط الخارجية

4-تمتلك إفريقيا مؤســســات إقليمية قوية:[1] إعترف الاتحاد الإفريقي بشــأن تجمعات تعتمد عليهم الأجندة الإفريقية في تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف:

- الإرتفاع في الأسـعار السـلع الاولية: يمثل فرصـة لزيادة الإيرادات وتمويل مشـاريع التنمية مما يقوي للنمو الاقتصادي.
- الإنخفاض في الصـراعات المسـلحة : يخلف هذا الانخفاض بيئة أكثر أمانا مما يجذب المسـتثمرين ويساهم في رفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
- تحسين السلم والإستقرار : ويساهم في جذب استثمارات وتدعيم النمو الإقتصادي.
- توسيع الطبقة المتوسطة وزيادة الاعمال : و هو ما يزيد من فرص التنمية الإفتصادية ويخلق الإبتكار
- حكومات ديمقراطية وشفافة : وذلك لدعم الثقة في البيئة الإستثمارية وجذب المزيد من الإستثمارات[1].

ج-الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لأجندة إفريقيا 2063:

فعلا تعتبر أجندة 2063رؤية جماعية وخارطة طريق لتحقيق التنمي المســـتدامة والشـــاملة خلال الخمسين سنة القادمة فهي تسعى إلى تحقيق التغيير الشامل في مجالات عدة،سيتم التركيز هنا على الأيعاد الاقتصادية والإجتماعية التي تضمنتها خطة التنمية 2063كما يليك

1- التحول اللإقتصـادي والتوجه نحو التصـنيع: يعتبر توجيه الإتصـاديات الإفريقية نحو التصـنيع وزيادة القيمة المضـــافة ومعدلات الإنتاجية جزءا أســاســيا من إســتراتيجيات التنمية الإقتصـــادية في أجندة التنمية 2063من خلال إثراء الموارد الطبيعية وتحويلها إلى منتجات مصـــنعة ،يمكن للدول الإفريقية زيادة قيمة صـادراتها وتحقيق تنمية إقتصـادية مسـتدامة علاوة على ذلك يمكن أن يسـهم التحول نحوالصـناعة في توفير فرص عمل أكثر وتطوير التكنولوجيا والإبتكار في القارة.[2]

---

[1]- المرجع نفسه، ص.147.

[2]- سالي محمد فريد ، دور مبادرة الحزام والطريق وتنمية افريقيا 2063في دعم التجارة البينية الإفريقية، مركز فاروس تم الإطلاع عليه من الرابط **http//www. : pharostudes.com** تاريخ الإطلاع يوم17 -03-2025في الساعة 16:00

تعزيز عملية تحديث الزراعة الإفريقية والأعمال التجارية الزراعية: العمل على تحقيق ذلك بحلول عام 2025، من خلال تحديث القطاع الزراعي في إفريقيا وتقوية الاعمال التجارية الزراعية بالتركيز على عدة جوانب مهمة ،منها:

-القضـــــاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي: بزيادة الإنتاج الزراعي المحلي وتوفير الغذاء للمجتمعات المحلية .

-تخفيض الصـادرات الغذائية وتثمين التجارة الإفريقية: عن طريق تحفيز التجارة الزراعية بين الدول الإفريقية لتقليل الاعتماد على الصادرات من خارج القارة .

- توسيع الإستخدامات التكنولوجية والممراسات الحديثة : بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة مثل الري بالتنقيط واستخدام الأسمدة العضوية ،وتطبيق الممارسات الزراعية المستدامة.

-تطوير التدريب والتعليم : لتحسـين مهارات العمال الزراعيين وزيادة الوعي بأحدث الممارسـات والتقنيات في الزراعة

-تشـجيع الإسـتثمار في الزراعة : عن طريق توفير بdwة اسـتثمارية ملائمة وتشـجيع ريادة الأعمال في القطاع الزراعي

- تنمية البنية التحتية الزراعية : من خلال تحسين الطرق والموانئ وشبكات الري والتخزين.

هذه الخطوات من شأنها تعزيز الإستدامة الاقتصادية للزراعة في إفريقيا وتحقيق التنمية المستدامة في القارة[1].

3-إنشـــاء وتطوير البنية التحتية : وذلك من خلال تطوير قطاعات النقل،الطاقة وموارد المياه عبر الحدود وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ،ومن بين المشاريع التي وضعت هذا الصدد نذكر:

-إنشاء السوق الإفريقية الواحدة للنقل الجوي لتسهيل عمليات النقل الجوي بحلول سنة2017.[2]

-برامج تنفيذ مشـروع سـد أنجا العظيم الذي يسـمح بتوليد كهرباء بمقدار 43200ميجاوات لتعميم الإسـتفادة بالكهرباء النظيفة.

[1]- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،حلقة نقاشية بعنوان أجندة الإتحاد الغفريقي 2015-2063 تم الإطلاع عليه من الرابط:**http//www.smacpss.ahram.org.eg-News** تاريخ الإطلاع 17-03-2025في الساعة 16و20د

[2]- الإتحاد الإفريقي ، إنشاء سوق أفريقية واحدة للنقل الجوي تحديث خارطة طريق للأنشطة 2016-2017،ص.2.

-مشروع الشبكة المتكاملة لقطار الفائق السرعة إلى ربط جميع عواصم إفريقيا والمراكز التجارية بشبكة قطارات فائقة السرعة ،ممايسهل حركة السلع والخدمات والأشخاص.[1]

-إنشاء الشبكة الإلكترونية لعموم إفرقيا.

4-إنشاء منطقة تجارية حرة قارية في إفريقيا: يهدف إلى تسهيل التجارة بين الدول الإفريقية من خلال إزالة العوائق التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل وسائل النقل البري والبحري والجوي، ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل في القارة .[2]

5-تأسيس منظمات اقتصادية وتنموية أفريقية: مثل بنك الإستثمار الإفريقي والبنك المركزي الإفريقي يهدف إلى إنشاء مؤسسات مالية وأسواق مال قارية لتعبئة الموارد المحلية والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية وتقليل المديونية الخارجية.هذه المؤسسات تعمل على دعم التنمية الاقتصادية في القارة وتعزيز الإستقلالية المالية للدول الإفريقية.[3]

د-الأبعاد الإجتماعية لأجندة إفريقيا 2063:

تشمل الابعاد الأجندة التنمية الإفريقية 2063 مايلي:

-دعوة للقضاء على الفقر بعنوان سنة 2020 ،ولا سيما في المناطق الريفية بتوجيه كافة الجهود نحو الاستثمار في قدرات الإنتاج للسكان الأفارقة ،بما في ذلك تطوير المهارات وتعزيز الأصول الاقتصادية والإجتماعية .يشمل ذلك تحسين مستوى الدخل لفقراء وخلق فرص العمل من خلال تشجيع ريادة الأعمال وتوفير الضروريات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان في البيئات الريفية.

-إتاحة الفرص لجميع الافارقة للحصول على سكن لائق في بيئة نظيفة وآمنة .

-تحفيز ثورة التعليم والمهارات وتطوير العلم والتكنولوجيا والبحث والإبتكار من اجل بناء المعرفة ،من خلال: توفير فرص التعليم الإبتدائي والثانوي للجميع.

---

[1]- مصطفى السايج ، الفساد عائق التنمية في إفريقيا ويهدر 148 مليار دولار سنويا 25%من الناتج المحلي ،تم الإطلاع عليه من الرابط :**araa.sa-index.php ? option=com : .httpa//www** تاريخ الاطلاع يوم17-03-2025 في الساعة 18و15د

[2]- ارمو نوكمو، منطقة التجارة الحرة للقارةالإفريقية ، دور مهم للملكية الفكرية ،جامعة كاب تاون ،وجابولاني متوبيني وترقد ليهونج،بريتوريا،جنوب إفريقيا ،تم الاطلاع عليه من الرابط-**https://www.wipo.int/ar/web/wipo** تاريخ الإطلاع يوم 19 -03-2025في الساعة 11و30د

[3]- سميرحسني وآخرون،جلسةأجندة 2063إفريقيا تم الإطلاع عليها من الرابط **https//www. :m.yom7.com** تاريخ الإطلاع2-04-2025في الساعة 12:00د

تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم

تطوير التعليم التقني والمهني والتدريب من خلال زيادة الإستثمارات في هذا المجال ، وإنشاء مراكز تدريب متخصصة وعالية الجودة في جميع أنحاء القارة.

بناء مجتمع المعرفة في إفريقيا من خلال زيادة الاستثمارات في الجامعات والمؤسسات البحثية وتطوير التكنولوجيا والإبتكار كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .[1]

جواز السفر الإفريقي يمثل مشروعا رائدا في أجندة 2063، لأنه يدعو إلى الغاء متطلبات الحصول على التأشيرة لجميع المواطنين الأفراقة في جميع البلدان الإفريقية بدءا من عام 2018 .[2]

وفي جانب السلم والأمن، تحث الأجندة على دعم الشباب الذين هم الأساس لنهضة إفريقيا ،من حيث تمكينهم ،وهذا قد يكون الحل النهائي للحروب والنرزاعات الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث ومنع الإبادة الجماعية.[3] في إطار تعزيز مكانة الجزائر على الساحة الإفريقية، يواصل الرئيس عبد المجيد تبون دعم مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) من خلال سياسة خارجية نشطة تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والاستقرار القاري .

مؤخراً، شارك وزير الشؤون الخارجية، رمطان لعمامرة، ممثلاً عن الرئيس تبون في القمة الأربعين للجنة التوجيهية للنيباد، حيث أكد على التزام الجزائر بتعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي، مشيراً إلى أهمية تحسين كفاءة عمليات التكامل الاقتصادي القاري .

كما أعلن الرئيس تبون عن إنشاء مناطق حرة للتبادل بين الجزائر وعدد من الدول الإفريقية، بما في ذلك موريتانيا وتونس وليبيا ومالي والنيجر، مما يعكس حرص الجزائر على تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليم .علاوة على ذلك، تمثل الجزائر في القمة الأربعين للنيباد، حيث نقل وزير الشؤون الخارجية تحيات الرئيس تبون، مشيداً برئاسة الرئيس الرواندي بول كاغامي، ومؤكداً دعم الجزائر للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في قيادة النيباد نحو تحقيق المزيد من الإنجازات .

---

[1]– سالي محمد فريد، تأثير الموارد الإفريقية فى مسارات التنمية. تم الإطلاع عليه من الرابط **https://www.siyassa.org** تاريخ الإطلاع عليه -12-4-2025 في الساعة 13:00

[2]– الإتحاد الإفريقي،المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018–2027)مسودة ،أ ديس أبابا ،أثيوبيا،ص12

[3]– فارس قرة ، مرجع سبق ذكره .ص.211.

من خلال هذه المبادرات، يظهر الرئيس تبون التزام الجزائر الراســـخ بتعزيز التنمية المســـتدامة والتكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية، مما يعزز من مكانتها كفاعل رئيسي في الشؤون الإفريقية.

المطلب الثاني : مشاريع البنية التحية الجزائرية الإفريقية بعد سنة2019

جاء في تقرير لوكالة "**إيكوفين**" للدراســـات في القارة الإفريقية أن الشـــركات الجزائرية تتجه حاليا نحو القارة الإفريقية من أجل البحث عن الفرص للإســتثمار حيث أن المســؤولين الجزائريين اكتشــفوا مؤخرا أهمية هذا البعد الإفريقي بعد فوات الاوان من أجل ذلك التوجه . كانت الجزائر قد وضـــعت الأســـاســـيات لتعزيز لتعزيز موقعها الإستثماري والدبلوماسي بالقارة السمراء وكذا تموقع شركاتها ، وهذا من خلال بعض المشاريع نذكر منها مايلي :

1) ميناء الحمدانية يعد من أكبر المشــاريع الإســتراتيجية في الجزائر ، ويقع في ولاية تيبازة ، على مســتوى بلدية شرشال

عند إنجازه ســيصــبح من بين **30** أهم ميناء تجاري عبر العالم ، الذي يعرف نشــاطات كثيفة في نقل الحاويات ويخصــص للشــحن العابر وإعادة الشــحن فيما تســمح المنشــأة الفنية برســو أكبر باخرة تجارية في العالم، بحمولة **240 ألف طن** ، حيث لاتزيد الطاقة الحالية لموانئ الجزائر **30 ألف طن** [1]، وســـيتم تمويله في اطار قرض صــيني على المدى الطويل على أن يتم إنجازه في غضــون **7** ســنوات ، مع تدخل شــركة صينية تتضمن استغلال الميناء .

وقد تم تحديد موقع انجاز ميناء جديد في المياه العميقة إلى اختيار موقع الحمدانية شرق مدينة "شرشال " الذي سيسمح بإنشاء يعمق **20** مترا ، والحماية الطبيعية لخليج واسع فيما سيتكون الميناء من **23** رصيفا يسمح بمعالجة**6.5** مليون حاوية و**25.7** مليون طن من البضائع سنويا ، هذه المنشأة الحيوية من المفترض أن ساعد البلدان الإفريقية التي لاتمتلك موارد لأنجاز بناها التحتية وفتح أروقة لوضع البضائع وتنظيم الموانئ الخاصة للمحمولات الكبرى ، والقواعد اللوجيستية وتحقيق الإندماج الإفريقي .

---

[1]– لزهاري زواوية ، يمينة مفايح ، "المشاريع الإستثمارية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة التنمية الإفريقية النيباد : تحديات ورؤى المستقبل "،**مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية** ، المجلد (9) ، العدد (5)، 2020 ، ص28.

*وكالة إكوفين : وكالة المعلومات الاقتصادية الإفريقية تأسست عام 2010 ، مقرها في جنيف ، متخصصة في تغطية الأخبار المالية والإقتصادية في افريقيا.

يُعد **ميناء الحمدانية** تجسيدًا عمليًا لنجاح السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الشراكات الاستراتيجية، خاصة مع الصين، وتحقيق التكامل الإقليمي .من خلال هذا المشروع، تسعى الجزائر إلى تعزيز مكانتها كحلقة وصل بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، مما يُسهم في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.

2) **الطريق العابر للصحراء** :بدأ العمل عليه منذ **1964** ، وهو أحدهم المشاريع العملاقة التي ظهرت خلال فترة تميزت بموجة التحرر الجماعي من الإستعمار الأوربي ، قرب المشروع الممتد على أكثر من 9500 كلم على الإنتماء [1]، حيث اكتملت مراحله في الجزائر ، تونس نيجيريا والنيجر . وبالنسبة للأعمال في مالي وتشاد فكانت بشكل غير منتظم لأسباب مالية وأمنية

تتجلى أهمية هذا الطريق في كونه وسيلة استراتيجية للمساهمة في تطوير قطاع النقل المتأخر في افريقيا كام سيفك العزلة عن العديد من الدول مثل مالي ، تشاد والنيجر ودول أخرى في غرب افريقيا ومنحها فرصة الوصول إلى منافذ بحرية عبر موانئ دول الشمال الإفريقي ومنها إلى المتوسط .

ويعكس هذا المشروع توجها نحو تحقيق التكامل الإفريقي إذ يربط بين دول الجزائر ، مالي ، تونس ، تشاد نيجيريا، بوركينافاسو والنيجر ، وقد تكفلت الجزائربتمويل وإنجاز المقطع الخاص بها من الطريق والذي يبلغ طولها 230كلم ، غير أن هذا الشطر لم ينجز بعد.

3) **مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء" NIGAL"**

يعد هذا المشروع من أبرز المشاريع الهيكلية في قطاع الطاقة ، حيث يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا مرورا بالنيجر وصولا إلى الجزائر ،وذلك بغرض تصديره نحو السوق الأوربية ، تكمن أهمية المشروع في كونه يجسد شراكة استراتيجية بين الدول الثلاث ، وقد تم إعداد نموذج مبدئي لحساب الجدوى التقنية والإقتصادية للمشروع .

وتشير التقديرات إلى أن طول الأنبوب يبلغ حوالي 4128 كلم أكبر جزء منه موجود في الجزائر ويقدر بـ2334 كلم ، في حين 1037 كلم في أراضي نيجيريا ، و814 كلم في النيجر [2] .وبالتالي فالتكلفة التقديرية للمشروع تبلغ حوالي 3ملياردولار ، وهو مايعكس حجم التمويل المطلوب بالنظر إلى التحديات التقنية واللوجيستية والبيئية التي تواجه تنفيذه ، فهذا المشروع يمثل خطوة استراتيجية نحو تعزيز التكامل الرقمي في القارة الإفريقية .

---

[1]– لزهاري زواوية ، يمينة مفاتيح ، مرجع نفسهً.ص.29.

2– لويزة محمد دحمان ، **دراسة تحليلية وتقييمية أثر المبادلات التجارية الجزائرية والأوربية والجزائرية الإفريقية على رصيد الميزان التجاري من 2015إلى 2019** .مذكرة ماستر (جامعة برج بوعريريج ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2023/2022).ص.30.

في حين أعلنت فيه هيئات دولية متخصصة منها : البنك الاوربي للإستثمارومجمع " غازيرو" وعدة شركات في السوق الاوربية بكميات إضافية من الغاز[1]، وقد جاء هذا التوجه ضمن استراتيجية أوربية تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الأمن الطاقوي ، وتبرز أهمية هذا التوجه في كونه يعزز فرص التعاون الطاقوي بين الضفتين الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط لاسيما مع الدول التي لاتمتلك إمكانيات إنتاجية كبيرة وإحتياطات طاقوية هامة. كما أن هذا التعاون من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة للإستثمارات المشتركة ، ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات ، بما يحقق مصالح متبادلة للطرفين .

وبالنسبة للجزائر تحديدا ، فإن تزايد الطلب الاوربي على الغاز يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز موقعها كمصدر موثوق ومستقر ، وداعم لسياسات الإنتقال الطاقوي في المنطقة . كما يسمح لها ذلك بتقوية شراكتها الجيوسياسية والإقتصادية مع الفاعلين الاوربيين ، في ظل تحولات دولية متسارعة .

أصدرت الجزائر اعلان يتضمن انجاز كابل للألياف البصرية يضم كل من النيجر ونيجيريا ويمتد على محور **الجزائر– زينبرا –أبوجا** يندرج هذا المشروع ضمن الشراكة الحديثة لتنمية افريقيا " NEPAD "لتلبية حاجة افريقيا شبكاتها الإتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالإتصال مابين القارات وهذا لتلبية المتطلبات التي تستدعيها الخدمات المنبعثة عن الشبكات المستقبلية ، ويمتد هذا الخط على طول اجمالي يقدر بـ 4500كلم استحوذت الجزائر على 2200 كلم منها بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم أما نيجيريا فتقسيمها على طول 800 كلم [2]

وقد تم اتخاذه أثناء الدورة الاولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر، التي انعقدت خلال جانفي 2002 ، بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003، فلقد انتقل المشروع من مجرد اقتراحات ومداولات سياسية إلى خطوات عملية نحوالإنجاز فلقد تم اعداد الدراسات التقنية والمسارات المقترحة للأنبوب ، ولقد أصبح هناك التزام رسمي بين الجزائر ونيجيريا ولاحقا النيجر للسير في المشروع على أسس واضحة وعملية مع البحث عن تمويل دولي وضمانات أمنية بسبب عبور الأنبوب لمناطق صحراوية معروفة بتهديدات أمنية وبالتالي فهو يعتبر لحظة تحول حقيقي في مسار المشروع.

وفي سنة 2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر شروط خاص بإنجازه ، وقد تم تأسيس هذا المشروع على إرادة سياسية مشتركة لرؤساء الدول الثلاثة : الجزائر –النيجر –نيجيريا .

---

[1] لزهر زواويد ،يمينة مفاتيح ، ص.29.

[2] – ماجد صراح ، "مشاريع الجزائر الكبرى في افريقيا "، تم الاطلاع عليه من الرابط **www.echorouk.online.com** تاريخ الإطلاع يوم 03/18 /2024 على الساعة 23:05

كما تم وضع بنى تحتية خاصة بنقل تكنولوجيات الإعلام والإتصال تحت تصرف شعوب الدول الثلاثة وكذا البلدان المجاورة .

وكذلك توحيد الحركة الإقليمية بما فيها بعض الدول المجاورة مثل مالي وتشاد بنين والطوغو لتوجيههم نحو اوروبا عبر نقاط الهبوط الخاصة بالكوابل البحرية للالياف البصرية الموجودة في الجزائر وتلك التي لاتزال في طور الإنجاز[1] ، وهذا مايؤكد أن المشروع لم يتحول إلى واقع مادي متكامل ، رغم مرور أكثر من عقدين على إطلاقه ، وهذا دليل على صعوبة تنفيذ المشاريع الإقليمية الكبرى في افريقيا ، بسبب التحديات السياسية الاقتصادية والأمنية .

تُعتبر الجزائر المحور الرئيسي في هذا المشروع، حيث تعمل على تعزيز التعاون بين الدول المشاركة : نيجيريا والنيجر والجزائر .في فيفري 2025، تم توقيع اتفاقيات بين الدول الثلاث لتسريع إنجاز المشروع، شملت تحديث دراسة الجدوى، عقد تعويض، واتفاقية عدم إفشاء المعلومات بين شركات الطاقة الوطنية للدول الثلاث ،والجزائرومن خلال **مجمع سوناطراك**، تساهم في التنسيق بين الأطراف وتوفير البنية التحتية اللازمة، مما يعزز مكانتها كداعم رئيسي لاستقرار الطاقة في المنطقة.

4- مشروع الوصلة المحورية للألياف البصرية العابر للصحراء

وقعت كل من الجزائر والنيجر ونيجيريا على إعلان الجزائر المتضمن إنجاز كابل للألياف البصريةيمتد محور الجزائر –**رينذر أبوجا** حيث جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا (NIPAD) ليغطي حاجة افريقيا إلى تكثيف شبكاتها الإتصالية ، التي تستدعيها الخدمات المنبعثة عن الشبكات الحديثة والمستقبلية .

ويمتد هذا الخط على طول إيجابي يقدر بـــــ 4500 كلم تستحوذ الجزائر على 2200 كلم من بينها يكون من نصيب النيجر بـ 900 كلم ، أما نيجيريا فسيكون نصيبها 800 كلم [2].

إقرار إنجاز كابل الألياف البصيرية للربط بين الجزائر وأبوجا ،فقد تم إتخاذه أثناء الدورة الاولى اللجنة العليا الثنائية برئاسة نجيريا و الجزائر والتي إنعقدت في جانفي 2002بينما إنضمت النيجر للمشروع في مارس 2003

وفي عام 2008 الدول المعنية بالمشروع دفتر شروط الخاص بإنجاز الكابل

---

[1]– لزهاري زواوية، يمينة مفاتيح ، مرجع سبق ذكره، ص.32.

[2]– ماجد صراح ، "مشاريع الجزائر الكبرى في افريقيا "،تم الإطلاع عليه من الرابط **www.echorouk.online.com** تاريخ الإطلاع يوم 03/18 /2024 على الساعة 23:05

إن مشروع الالياف البصرية سيتيح ربط المدن و الناطق التي يجبر بها الطريق بالالياف الابصرية لتسهيل الإتصال بالإنترنت و الإستفادة من خدماتها ومنها تطور الاقتصاد الرقمي هو من المشاريع التي تعمل عليه الجزائر وتحرص على تسريعه وهو يربط بين ستة دول إفريقية الجزائر _تشاد _موريتانيا _النيجر _نجيريا ومالي وهو مشروع تعتبره الجزائر استراتيجيا للمنطقة بإعتباره يساهم في تقليص الفوارق في المجال التنمية في المنطقة.

فبالإضافة الى كونه سيربط البلدان الافريقية التي لا تطل على البحار والمحيطات وبالتالي لاتستطيع الاستفادة من كابلات الاتصالات البحرية بأنترنات عالية التدفق سيسمح أيضا هذه البلدان بتعزيز إمكانية تأسيس شركات ناشئة او التعليم عن بعد.

ويندرج هذا المشروع ضمن إطار المبادرة ذات البعد الإقليمي و القاري التي أطلقت من سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية (NIPAD) ويتعلق الأمر ب:

-تم تأسيس هذا المشروع على إرادة سياسية مشتركة لرئساء الدول الثلاثة : الجزائر ،النيج ،نجيريا

-وضع بنية تحتية خاصة بنقل التكنولوجيا الإعلام و الإتصال تحت تصرف شعوب الدول الثلاث وكذا البلدان الأخرى.

-توجيه الحركة الإقليمية بما فيها الدول الداخلية مثل : مالي ،تشاد ،بنين ، الطوغو لتوجيهها نحو اروبا عبر نقاط الهبوط الخاصة بالكوابل البحرية للألياف البصرية الموجودة في الجزائر او تلك التي لا تزال في قيد الإنجاز .[1]

5- التنقيب على البترول في النيجر:

تعد شركة سونطراك الرائدة على المستوى الإفريقي في مجال الطاقة، قد توسعت أنشطتها لتشمل التنقيب عن النفط في النيجر ، حيث تحولت في الآونة الأخيرة للعمل على تطوير الإحتياطات النفطية هناك مما يعكس طموح الجزائر في تعزيز حضورها الاقتصادي والإستراتيجي داخل المنطقة وفي بلدان افريقية أخرى منها مالي ، مصر ، تونس، ليبيا، موريطانيا ، والنيجر.

عبر فرعها سونطراك الدولية لاسكشاف وإنتاج النفط "**سايبا كس**"أنجزت الشركة البيترولية الجزائرية عام 2018 اكتشافا لحوض بترولي في رقعة "كفرا " الوقعة شمال النيجر.

[1]- لويزة محمد دحمان ، هجيرة عبدلي ، مرجع سبق ، ص33

الإكتشـاف أتى بعد أن حصـلت شـركة سـونطراك عام 2005على ترخيص بالتنقيب في منطقة "كفرا" التي تبلغ مسـاحتها 23737كم²، وكنيجة لعملية الحفر أين أجرتها سـونطراك بين ديسـمبر 2017وفيفري 2018 إمكانيات الحوض الذي اكشـفته سـونطراك أنذاك يسـمح للنيجر برفع إنتاجه من النفط بمقدار خمس مرات ، بدأت النيجر بإنتاج البترول عام 2017يوم 4 فيفيري 2022 قامت شركة سونطراك بتوقيع عقد جديد مع وزارة البترول والطاقات المجددة لجمهورية النيجر، وهذا بهدف تحيين وتجديد العقد الاول بين الطرفين وذلك بتقسـيم وتقييم الاحتياطات المتوفرة من المحروقات على مسـتوى رقعة "كفرا" وذلك بعد اكتشـاف حقول جديدة أثناء عملية التنقيب التي قوم بها سـونطراك ، فبعد البئر الإسـتكشـافي الاول KFR-1 عام 2019 ، والذي تم حفره سـنة 2018بالإضـافة إلى اكتشـاف النفط تم إيجاد مخزون من النفط الثقيل والذي يقدر بـ 168مليون برميل ، كما تم حفر بئر ثاني FRN-1 عام 2019 والذي كشـف عن وجود 400 مليون برميل من النفط الغني جدا بالبارفين(زيت شـمعي) ، بعد الاكتشـاف الثاني أصـبحت أحجام النفط حوالي 100 مليون برميل حسب سونطراك .[1]

- **الحصص المالية المخصصة للمشاريع الإفريقية:**

ربطت الجزائر تخصـيصـها مليار دولار لتمويل مشـاريع تنموية في الدول الإفريقية بلأمن و الاسـتقرار في القارة السـمراء ، لكن ابعاد هذا القرار تتجاوز هذا النطاق على أهميتهفي سـعي البلاد لإسـتعادة،دورها الإقليمي و القاري ، بعد تراجعها في فترة مرض الرئيس السابق و أ،هيار أسعار النفط

أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في خطاب تلاه بانيابة عن رئيس الحكومة أيمن بن عبد الرحمان خلال القمة 36 لرؤساء الحكومات ودول الإتحاد الإفريقي "عن ضـخ مليار الدولار لصـالح الوكالة الجزائرية لتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية لتمويل مشاريع تنماوية في الدول الإفريقية "

وهذه ليست المرة الاولى التي تسعى فيها الجزائر لتقديم مساعدات لدول الإفريقية إذ أنها أسقطت في 2023 ديونا على دول إقريقية بقيمة 902 مليون يورو لقرابة مليار دولار [2]

[1]- المشاريع الجزائرية الكبرى الـ 5 في افريقيا ،تم الإطلاع عليه من الرابط www.echoroukonline.com تاريخ الإطلاع2025/04/29 على الساعة 18:36

[2]- خصصت مليار دولار لتنمية في افريقيا تم الإطلاع عليه في : www. Aljazera.net / politics/ تاريخ الإطلاع في 2025/03/26 على الساعة 10:30.

وأعلنت في 2018 أنها مسحت ما قيمته 3,5 مليارات دولار ديونا 14 دولة إفريقية خلال 5 سنوات الأخيرة ،لأسباب إنسانية ولكن هذه المساعدات الإنسانية إرتبطت دوما بإرتفاع مداخيل النفط ة الغاز ، وعادة ما تتقلص وتذوب مع تراجع أسعار المحروقات

ولكن تأسيس"الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي " من شأنه تأسسه الدعم المالي لإفريقيا وبدل مسح الديون نتيجة البلاد الى تاويل المشاريع التنموية خاصة تلك التي تستفيد منها المجتمعات الإفريقية المهمشة بشكل مباشر

فالدور الذي من المتوقع ان تلعبة الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي يشبه الى حد كبير ما تقوم به حاليا الوكالة التركية للتنسيق "الدولي تيكا " من تشييد وترميم المساجد وتحويل مشاريع زراعية وتعليمية .

إن خروج الجزائر من أزمتها الاقتصادية و المالية لعب دور الرئيس في تخصيص هذا المبلغ مليار دولار الهام لدعم التنمية في إفريقيا خاصة بعد ارتفاع مداخيل النفط الى اكثر من 50 مليار دولار ، وإن ارتفاع إحتياطات الصرف نحو 60 مليار دولار بعد تراجعها من 194 مليار دولار في 2014 الى 42 مليار دولار في مارس 2021 ولاتريد الجزائر أن تكون تحت رحمة النفط والغاز لذلك تسعى لرفع حجم الصادرات [1]، خارج المحروقات

أقل من مليـاري دولار في 2019 إلى 5مليار دولار في 2021 ثم 6ملايير دولار في 2022 ، ثم 10و15 مليار دولار في سنتي 2023 و2024 وتراهن الجزائر على تعزيز تجارتها مع الدول الإفريقية لزيادة صادراتها خارج المحروقات ، وجزء من هذا التمويل المالي من المرجح أن يستهدف شبكات الطرقات والبنية التحتية التي تربط الجزائر بالدول الإفريقية .[2]

تعطي الجزائر الاولوية للمشاريع التنموية ذات الطابع الإندماجي او تلك التي من شأنها المساهمة في دفع عجلة التنمية في القارة ، وفي هذا السياق تتبنى الجزائر عدة مشاريع اندماجية افريقية ، على غرار الطريق الإفريقي العابر للصحراء الذي يربطها بنيجيريا أكبر إقتصاد في القارة من حيث الناتج الداخلي الخام ويتفرع إلى كل من تونس والنيجر ومالي وتشاد ويرافق هذا المشروع طريق خط الألياف البصرية .

[1]– خصصت مليار دولار لتنمية في افريقيا في تم الإطلاع عليه من الرابط:www. Aljazera.net / politics تاريخ الإطلاع في 2025/03/26 على الساعة 10:30

[2]"– تمويل الجزائر للمشاريع في افريقيا ، أهداف تنموية ودور متزايد بالقارة " تم الإطلاع عليه من الرابط **www.alaraby.co.uk./economy**. تاريخ الإطلاع في :2025/03/23 على الساعة 20:15 .

من خلال هذه المشـاريع يتضـح أن المناطق التي تحضـى بالاولوية هي دول المغرب العربي ، وعلى رأسـها موريتانيا وتونس وليبيا ودول السـاحل على غرار النيجر ومالي وتشـاد ودول غرب افريقيا وعلى رأسـها نيجيريا والسينيغال .

كما فتحت الجزائر المجال أمام الدول الإفريقية الراغبة في الإسـتفادة من هذه الآلية لتمويل المشـاريع ، مما سيشمل دولا أخرى صديقة في مناطق مختلفة من القارة مثل السودان وإثيوبيا وكينيا واوغندا في الشرق ، وأنغولا ونامبيا وجنوب إفريقيا .

المطلب الثالث : الآليات الثنائية لتفعيل الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية إتجاه إفريقيا

1-الجزائر وزامبيا : التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي

وقعت الجزائر على اتفاقية تعاون بين الجزائر ودولة زامبيا من أجل تبادل الخبرات وتطوير الشـــراكة بين البلدين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

فقد اوضـــح السـيد: **كمال بداري** وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن الهدف من الإتفاقية هو تجسـيد شراكة فعلية عبر إعداد عروض كوين جامعية بين الجزائر وزامبيا ، وتبادل الخبرات مع الحركة الطلابية ، ثم التوقيع على هذه الإتفاقية يوم 2024/01/27 ، حيث أكد الوزير في هذه الإتفاقية أن مـالايقل عن 67 طالب من دولة زامبيا يزاولون تعليمهم العالي بمختلف الجامعات الجزائرية ، منهم 44 طالب مســـجل خلال الموسم الدراسي .

كما تســـعى البلدين بموجب هذه الإتفاقية إلى الوصـــول إلى توأمة بين جامعات البلدين من خلال إعداد برامج تكوين مشتركة ومزج شهادات مشتركة جزائرية زامبية .

وتسمت بنود الإتفاقية أيضا نقل التجربة الجزائرية من مجال البحث العلمي القائم على الإبتكار ، والمساهمة في التنمية الاقتصـــادية الوطنية وخلق الثروة ، وهذا من أجل تفعيل دور الجزائر في القارة الإفريقية وإبراز محاولة الجزائر تحقيق الرفاهية والثروة العلمية في القارة الإفريقية وهذا ماأشـادت به دولة زامبيا مشـيرة إلى أن هذه الإتفاقية تمكنها من الإطلاع والإســـتفادة من التجربة الجزائرية الناجحة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي .[1]

[1]- التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ،تم الإطلاع عليه من الرابط News.radioalgerie.dz تاريخ الإطلاع يوم 2025/04/21 على الساعة 19:57

2-الجزائر وجنوب افريقيا : مجلس أعمال مشترك

تم التوقيع في اوت 2023 على مذكرة تفاهم بين الغرفة الجزائرية للتجارة والصـــناعة ونظيرتها جنوب افريقيا لإنشـاء مجلس أعمال مشـترك ،حيث يهدف المجلس إلى تعزيز البادلات التجارية والإسـتثمارية بين البلدين ، خاصـــة انضـــمام الجزائر إلى اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ، كما تم الاتفاق على تنظيم معرض للمنتجات التجارية في **جوهاسبونغ** في بداية سنة 2025 ، وقد أطلقت الجزائر في نفس السنة خطا جويا مباشـــرا نحو جنوب إفريقيا ، بهدف تعزيز العلاقات الإســـتراتيجية بين البلدين وذلك بقرارمن رئيس الجمهورية ، الذي قرر أيضـــا تســـمية ملعب براقي الجديد باســـم "**نيلســـون موندیلا** " في لفتة رمزية لقت استحسان شعب جنوب افريقيا ، وانعكست الديناميكية الجديدة التي شهدها آليات التعاون السياسي على آليات التعاون البرلماني ، وذلك من خلال تبادل الزيارات والخبرات لا سيما وأن البلدين يشتركان في النظام البرلماني الثنائي الغرف ، وقد تم على هذا الأساس تنصيب المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائر –جنوب افريقيا سنة 2022 بهدف الإسهام في بناء شراكة متميزة تكون في مستوى تطلعاتالشعبين الشقيقين .[1]

3-الجزائر وموريطانيا معبرين حدوديين في تندوف :

تم تدشـــين معبرين حدوديين ثابتين بين الجزائر وموريطانيا في ولاية تندوف بتاريخ 22فيفيري2024 ، حيث يُتوقع أن يساهم المعبران في تعزيز الحركة الاقتصادية والتجارية بين البلدين خاصة في المناطق الحدودية ، تربط هذين المعبرين بين مدينة تندوف الجزائرية والزويرات الموريطانية ، وقد تم الإفتتاح رســـميا من طرف الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** والرئيس الموريطاني **محمد ولد الشيخ حزواني** ، مع التزام الجزائر بإنجاز مســـافة 800 كلم في الجانب الموريطاني إلى غاية مدينة الزويرات مع إتمام جميع المرافق الضـــرورية من ضـــمنها: 3 محطات للتزويد بالوقود ، وســـيســـاهم المعبران بانتعاش حركة التجارة الحرة بين مدينة تندوف والزويرات على مســـاحة مئتي هكتار بإعفاءات جمروكية وجبائية لتســـهيل نقل البضـــائع والمنتجات بين البلديندون عوائق ،لرفع وتيرة التنمية بالمناطق الحدودية في البلدين ، وتطوير التعاون مما يحقق المصـــالح المشتركة في كافة المجالات .[2]

---

[1]–اتفاق اقتصادي بين الجزائر وجنوب افريقيا ،تم الإطلاع عليه من الرابط www. Elkhaber. Com تاريخ الإطلاع في 2025/04/21 على الساعة 20:25

[2]–الرئيسان الجزائري والموريطاني يدشنان معبران حدوديان ويفتحان مشروع طريق تندوف ازويرات ، تم الإطلاع عليه من الرابط في. www. sps : radis. Infoj تاريخ الإطلاع يوم25 /2025/04 على الساعة 21:19.

4-مشروع توقيع 26 اتفاقية بين الجزائر تونس في مختلف القطاعات

توجت اللجنة 22 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية التونسية للتعاون التي انعقدت بالجزائر العاصمة بالتوقيع على 26 اتفاقية بين الجزائر وتونس في مخلف القطاعات .حضـــر هذه الدورة الوزير الاول أيمن بن عبد الرحمان ورئيس الحكومة التونســية أحمد الحشــاني ، وعدد من أعضــاءحكومتي البلدين ، ووزير الشــؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج أحمد عطاف ، حيث قاموا أثناء هذه الدورة بالتوقيع على اتفاقية وبروتوكولات تعاون في مختلف القطاعات.من بينها قطاع المجاهدين ، التربية والتعليم ، ويتعلق المر باتفاقية اطار في مجال البحث التربوي بين المعهد الوطنيللبحث في التربية بالجزائر والمركز الدولي لتكوين المكونين والتجديد البيداغوجي في تونس .

وفي قطاع التكوين المهني فقد تم التوقيع على بروتوكول اتفاق تعاون في هذا المجال ، وعلى اتفاقية توأمة بين المعهد الوطني المخصص في الفنون والصناعات المطبعية بالجزائر والمركز القطاعي للتكوين في قطاع الطباعة بتونس

وفي مجال التجارة ، فقد تم التوقيع على اتفاقيتين من طرف وزير التجارة وترقية الصادرات **الطيب زيتوني** ووزير تنمية الصـــادرات التونســـية كلتوم بن رجب قزاع ، الاولى تتعلق ببرنامج تنفيذي في ميدان حماية المستهلك .[1]ومراقبة نوعية السلع والخدمات لسنتي 2025/2024 واتفاقية ثانية في مجال الإعتراف المتبادل شهادة المطابقة ، بالإضافة إلى الكثير من الإتفاقيات في مختلف المجالات والقطاعات .

كما وقعت الجزائر وتونس مذكرة تعاون في مجال صـــناعة ومراقبة الأدوية وتســـويقها وهذا خلال اللقاء الذي جمع وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني علي عون ، ووزير الصحة التونسيعلي مرابط بتونسالعاصمة بتاريخ 2023/12/07 حيث تتطرقوا في هذا الاجتماع إلى طرق التســـيير والإنتاج . وضـــعت كذلك أطر علمية لتحقيق "شـراكة اقتصـادية حقيقية"تهدف إلى تنظيم الإسـتفادة المتبادلةمن الميزان التنافســي وخيرات وإمكانية البلدين وإيلاء كامل الأهمية للتعاون في المجالات ذات الاولوية للجانبين ، واســـتكشـــاف مجالات جديدة للتعاون وفق خطة عملية تتضــمن أهدافا محدد ضــمن آجال زمنية محددة لتحقيقها، وفرض التنســيق

[1]-اللجنة المشتركة الكبرى الجزائرية –التونسية : التوقيع على 26 اتفاقية للبلدين نحو توزيع التعاون المشترك تم الإطلاع عليه من الرابط www. Asps.dz تاريخ الإطلاع في 2025/04/21 على الساعة 22:33.

والتعاون وتظافرالجهود لتحصـــين البلدين وتحقيق الأمن والإســـتقرار في المنطقة خاصـــة في مجالمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية .[1]

المطلب الرابع : الآليات الجماعية لتفعيل الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية إتجاه إفريقيا :

1- الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي لأجل التضامن والتنمية :

وهي مؤسسة حكومية جزائرية أُنشئت لتعزيز التعاون بين الجزائر والدول الإفريقية خاصة من مجالات التنمية ، التعليم الصـحة والدعم التقني .تأسـست بموجب مرسـوم رئاسـي في عام 2020 مقرها الجزائر العاصـمة بهدف توطيد العلاقات بين الجزائر والدول الإفريقية من خلال دعم مشـاريع التنمية المسـتدامة وتعزيز القدرا البشرية والمؤسساتية .هدفت الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي إلى نقل الخبرات والمعارف الجزائرية إلى الدول الإفريقية ، وتقديم الدعم التقني والتكوين في مجالات مثل الصـحة ، التعليم ، الزراعة الهندسـة ، كما عملت على المساهمة في الاستقرار والتنمية من خلال برامج تضامنية ، وساهمت في تعزيز التعاون جنوب-جنوب بما يتامشى مع سياسة الجزائر الخارجية. [2]

قامت الوكالة الجزائرية للعاون الدولي بإرســال بعثات طبية وتعليمية إلى دول الســاحل وتقديم منح دراســية للطلبة الأفارقة في الجامعات الجزائرية وتنفيذ مشاريع تنموية بالتعاون مع المنظمات .

-**مهام وصلاحيات الوكالة** :تتمثل مهام الوكالة في :

-المشاركة في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والإجتماعية والإنسانية والثقافية والبئية والتربوية .

-المساهمة في تحضير مشروع ميزانية التعاون الدولي وضمان تنفيذها.

-تقديم مساعدة لعمال الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة المثلى للمساعدة التقنية والمالية الخارجية في خدمة التنمية الوطنية .

-ضمان متابعة التسيير التقني والمالي لمشاريع المساعدة والتعاون الدولي لصالح البلدان الأخرى .

-تنسيق تنفيذ سياسة تكوين الأجانب في الجزائر وتكوين الجزائريين في الخارج .

---

[1]-اللجنة المشتركة الكبرى الجزائرية الونسية : الوزير الأول يدعو لتبني طريق لمتابعة التعاون الثنائي تم الإطلاع عليه من الرابط .radioalgerie.dz. news تاريخ الاطلاع في2025/04/29على الساعة 18:12.

[2]-رئيس الجمهورية يقرر انشاء وكالة جزائرية للتعاون الدولي لأجل التضامن والتنميةتم الإطلاع عليه من الرابط www .aps.dzتاريخ الإطلاع في:2025/05/08 على الساعة 20:26.

-ترقية توظيف الكفاءات الوطنية في الخارج في اطار التعاون الدولي وضمان مابعة ذلك .

-تنظيم دورات تكوين ، لاسيما في مجال تسيير مشاريع التعاون الدولي والمساهمة في ترقية العمل الإنساني والتضامن لفائدة بلدان أخرى .

-إعداد وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة .

-انجاز دراسات اليقظة الإستراتيجية والإستكشاف ، وكذا كل التحاليل التي تساعد على فعالية السياسة في مجال التعاون الدولي .[1]

-مشاريع الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي في افريقيا :

في ماي 2023 ، أعلن رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون عن شـــروع الوكالة في تنفيذ مشـــاريع تنموية في دول افريقية ،بدءا من مالي والنيجر ن حيث ركزت هذه المشاريع على مجالات الصحة ، والمياه والتعليم بهدف المساهمة في التخفيف من وطأة الفقر والعطش وقلة مرافق العلاج ،ومن أهم المشاريع المقررة

-بناء مستوصف ومدرسة ، وحفر بئر لتوفير المياه الصالحة للشرب في مدينة كيدال بمالي .

-بناء ثانوية في النيجر .

-تكملت بناء مسجد استجابة لطلب السكنة المحليين .[2]

تسعى هذه المشاريع إلى تعزيز التعاون بين الجزائر والدول الإفريقية وتوفير فرص للأطباء الجزائريين للعمل في القارة الإفريقية .

في ماي 2023 أطلقت الوكالة برنامجا تكوينيا في مجال التنمية المحلية لفائدة إطارات من الدول :مالي ، النيجر ، موريطانيا ، يهدف البرنامج ألى تعميق العلاقات وتطوير ديناميكية تبادل الخبرات بين إطارات الجماعات المحلية ، وتعزيز القدرات البشرية في مجال التسيير الإداري والمالي للجماعات المحلية ، ولاسيما على مستوى البلديات ، ويتضمن البرنامج ثلاث محاور رئيسية :

-الحوكمة المحلية

-التنمية الاقتصادية والإجتماعية المدمجة للإقليم .

-المالية المحلية .

---

[1]-المرسوم الرئاسي رقم 42-20 بشأن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية تم الإطلاع عليه من الرابط .www .aps.dz تاريخ الإطلاع عليه في:2025/05/09 على الساعة 21:30.

[2]-"تجسيد أولى مشاريع الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي بإفريقيا في غضون شهرتم الإطلاع عليه من الرابط ".

http//www.radioalgerie.dz تاريخ الإطلاع في 2025/05/19على الساعة 18:12

يتقيد المشاركون من 26 يوما من التكوين منها 14يوما مخصصة للتكوين النظري و5أيام للتكوين التطبيقي او التربص على مستوى الجماعات المحلية.[1]

2-الجامعات الافريقية الافتراضية والإلكترونية :

تعد الجامعة الإفريقية مشروعا تعليميا ذا اولوية بالنسبة لمفوضيه الإتحاد الإفريقي ، منذ سنة 2008 تم اقراره على أعلى المستويات السياسية في توصيات مؤتمر الإتحاد الإفريقي لوزارة التعليم "كُوميداف " ومقررات مؤتمر رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي ، قام رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي في سنة 2009 بتعيين فريق يتألف من كبار العلماء الأفارقة [2]، من مختلف الأقاليم الجغرافية لإفريقيا ، لدعم تنفيذ الجامعة الإفريقية .

لقد وضع مشروع الجامعة الإفريقية في اطار مجموعة من البرامج العادلة والموازية التي يديرها مفوضية الإتحاد الإفريقي ويشـــمل ذلك عملية مواكبة التعليم العالي الإفريقي، وتنفيذ آلية تصـــنيف الجودة الإفريقية ومشروع "موايمونيريري "للمنح الدراسية ،ومثل هذه المبادرة من شأنها أن تقيد الجامعة الإفريقية بشكل مباشر وأن تسهم في نجاحها على المدى البعيد.

-مبادئ الجامعة :

تقوم الجامعة الإفريقية على المبادئ التوجيهية التالية:

-شراكات التميز والشركات الدولية في النشطة الأكاديمية والبحثية

- الحرية الأكاديمية الاستقلال الذي أدى الى الجودة والمبادلة

- تشجيع تنقل الطلبة الأكادميين وموظفي البحوث داخل افريقيا.

-توفير اطار قاري افريقي مبتكر للإفريقيين في المهجر للمســـاهمة باتجاه تطوير التعليم العالي والبحث في افريقيا

-تعزيز برامج البحث المتكاملة فيما بين التخصصات المدرجة في السياسات الإنمائية على الصعيدين القاري والوطني .

- تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها الأمثل في التربية والبحث والإدارة .

-تعزيز الابتكار منخلال تطوير التكنولوجيا وبراءات الاختراع بكفائته القيمة المضافة .

---

[1]-الوكالة الجزائرية لعاون الدولي جاهزة لدراسة المزيد من المشاريع التنمويةتم الإطلاع عليه في www. Elbilad.netتم تاريخ الإطلاع في 2025/05/09على الساعة 22:00

[2]-انشاء الجامعة الافريقية ، وثيقة مشروع مارس2011 تم الإطلاع عليه من الرابط www.africa-union.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/5/6 على الساعة 9:57.

-مواقع معاهد ومراكز الجامعة الافريقية :

اتخذ مؤمر قمة الرؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي في 2010 مقررا بتخصيص الموضوعات للاقاليم الجغرافية المهمة كما يلي :

1-العلوم الساسية التكنولوجيا والإبتكار إلى إقليم شرق افريقياعلى أن تستضيفه كينيا

2-علوم الأرض والحياة بالإضافة الى الصحة والزراعة تكون في إقليم غرب افريقيا على ان تستضيفه نيجيريا ، جاء الاختيار على جامعة إيبادان باعتبارها البلد المضيف .

3-العلوم الإنسانية والاجتماعية يحكم إقليم وسط افريقياعلى ان تستضيفه الكامرون في جامعة "ياوبدي 1و2" باعتبارها المعهد المضيفز

4-علوم المياه والطاقة وتغيير المناخ إلى إقليم شمال افريقيا سيتم المحديد البلد المضيف والمعتمد في 2011 .

5-علوم الفضاء الى إقليم الجنوب الافريقي المحدد البلد المضيف والمحدد في 2011

التمويل:

يساهم في تمويل الجامعة الافريقية ، وتسيير الشؤون المالية كل من:

1-مفوضية الاتحاد الافريقي.

2-البلدان المضيفة للمعاهد والمراكز .

3-الشركاء المواضعيون الرئدون وغيرهم من الشركاء .

4-مساهمات طوعية من الدول الأعضاء.

5-مساهمات طوعية من الصناعات والقطاعات الخاصة، حيث سيتم انشاء صندوق للهيئا التنظيمية لتعبئة الموارد وكفالة الاستدامة .[1]

3-المشاريع الجزائرية الكبرى في افريقيا :

تولي الجزائر أهمية كبرى لتوسيع تعاونها الاقتصادي والإستراتيجي مع القارة الافريقية ، وقد اطلقت في هذا الاطار مجموعة من المشاريع الكبرى التي تهدف الى تعزيز التكامل الإقليمي وتطوير البنية التحتية في افريقيا ، ومن بين أبرز هذه المبادرات يلأأتي مشروع ميناء الحمدانية بشرشال والذي يعد من أكبر الموانئ في افريقيا ، ويتوقع أن يكون بوابة بحرية اسراتيجية لربطافريقيا باوروبا ، وآسيا خاصة أنه يتضمن منطقة

[1] - انشاء الجامعة الافريقية ، وثيقة مشروع مارس 2011تم الإطلاعليه من الرابط في www.africa-union.org تاريخ الإطلاع في 2025/5/6 على الساعة 9:57

صناعية وتجارية حرة ، إلى جانب ذلك شملت الجزائر على مشروع استغلال منجم غر جبيلات في منطقة تندوف والذي يعد من أكبر احتياطات الحديد الغير مستعملة في العالم ، هذا ويُنتظر أن يساهم في تطوير صناعة الحديد والصلب وتوفير فرص عمل .

وفي مجال التكنولوجيا والاتصالات تنفذ الجزائر مشروع الوصلة المحورية للألياف البصرية العابر للصحراء الذي يهدف الى ربط الجزائر بعدة دول افريقية ، مثل النيجر ، مالي وتشاد ، ونيجيريا بسبكة انترنت عالية السرعة .

أما على مستوى النقل البري فتولي الجزائر اهتماما بالغا بمشروع الطريق العابر للصحراء ، الذي يربط العاصمة الجزائرية بلاغوس النيجيرية مرورا بالنيجر ومالي ، من شأنه تسهيل تنقل الأفراد والبضائع ، وتحفيز التجارة بين بلدان شمال وغرب افريقيا، وفي مجال الطاقة شاركت الجزائرفي مشروع التنقيب عن النفط في النيجر ، ضمن اطار تعاون طاقوي مع الحكومة النيجرية ،وتعد هذه الخطوة جزءا من استراتيجية الجزائر لتمدد الطاقة في افريقياوتبادل الخبرات في مجال المحروقات.

المبحث الثاني : واقع وحجم المبادلات التجارية الجزائرية اتجاه افريقيا :

تناول هذا المبحث **تحليلًا معمقًا للواقع الحالي لحجم المبادلات التجارية بين الجزائر وبقية دول القارة الأفريقية** .سنسعى من خلال هذا التحليل إلى **تحديد طبيعة هذه العلاقات التجارية، وقياس حجمها وتطورها عبر الزمن، والكشف عن أهم الشركاء التجاريين الجزائريين في أفريقيا، بالإضافة إلى طبيعة السلع والخدمات المتبادلة** .إن فهم هذا الواقع التجاري الراهن يمثل خطوة أساسية لتقييم مدى مساهمة الجزائر في تعزيز التجارة البينية الأفريقية، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجه تطوير هذه العلاقات في المستقبل، خاصة في ظل التوجه نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.(AfCFTA)

المطلب الأول : الصادرات الجزائرية إتجاه إفريقيا

تُعد القارة الإفريقية امتدادًا استراتيجيًا طبيعيًا للجزائر، بحكم العمق الجغرافي والانتماء التاريخي والثقافي. وفي هذا الإطار، تعمل الجزائر على تعزيز حضورها الاقتصادي في إفريقيا من خلال تنويع صادراتها نحو الأسواق الإفريقية، بما ينسجم مع توجهات سياستها الخارجية الرامية إلى تحقيق التكامل القاري وتفعيل التعاون جنوب–جنوب. وتندرج هذه الجهود ضمن التزامات الجزائر بأجندة إفريقيا 2063 وتوجّهها نحو تقليص الاعتماد على الأسواق التقليدية (كأوروبا)، وتوسيع قاعدة الشراكات الإفريقية خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية وظهور تكتلات إقليمية جديدة وهذا ماسنوضحه من خلال الجداول الآتية:

جدول رقم (1) يمثل توزيع الصادرات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020

المنطقة الجغرافية	نسبة الصادرات %
اوروبا	56,76
آسيا	28,67
أمريكا	8,11
إفريقيا	6,46

المصدر: المديرية العامة للجمارك ، مدير الدراسات والإشراف احصائيات التجارة الخارجية . وزارة المالية

يوضـــح الجدول أن توزيع الصـــادرات لايتم بالتســـاوي بين المناطق الجغرافية ، حيث تبرز تفاوتات واضحة في نسب التبادل التجاري ، وتتمثل أهم الملاحظات فيما يلي :

1-اوروبا (56,76%): يلاحظ أنها تحتل المرتبة الاولى بفارق كبير ، إذ تســـتحوذ على أكثر من نصـف حجم الصـادرات ، هذا يعكس متانة العلاقات الاقتصـادية والتجارية بين الجزائر والدول الاوروبية ، إضـافة إلى القرب الجغرافي الذي يسـهل عمليات التصـدير ، بالإضـافة إلى وجود اتفاقيات شـراكة إقتصـادية بين الطرفين .

2-آسيا(28,67%):يلاحظ من خلال هذه النسبة أنها تمثل ثاني أكبر وجهة للصادرات بنسبة معتبرة ، فهذا يشـير إلى تزايد الطلب الآسـيوي على المواد الاولية ،من بعض الدول مثل الصـين والهند ، كما يعكس توجها استراتيجيا نحو تنوع الشركاء التجاريين .

3-أمريكا (8,11%) :نلاحظ أن هذه النســـبة محدودة من الصـــادرات ، مايعكس ضـــعف الروابط التجارية مع دول القارة الإمريكية ، قد يعود ذلك إلى البعد الجغرافي او إلى غياب الإتفاقيات التجارية .

4- إفريقيا (6,46%) :بالرغم من أن الجزائر جزء لايتجزء من القارة الإفريقية، إلا أن النســـبة تبقى ضـعيفة مقارنة بالإمكانات المتاحة ومقارنة بباقي المناطق، هذا يعكس ضـعف التكامل الاقتصـادي الإقليمي ، وضـــرورة العمل على تعزيز المبادلات التجارية مع دول الجوار الإفريقي خاصـــة في ظل التوجهات نحو تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية.

نستنتج مما سبق ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه أن هناك إعتمادا مفرطا على السوق الاوربية ، مما يعرض الاقتصـــاد الوطني لمخاطر تقلبات هذه الســـوق ، كما أن قلة نســـبة الصـــادرات نحو إفريقيا وأمريكا يعد مؤشرا بضرورة تنويع الشركاء التجاريين وتعزيز الحضور الاقتصادي خارجيا .

ومنه فإن تنويع الأسواق يعد خيارا استراتيجيا لتقوية الاقتصاد الوطني وضمان استدامة النمو التجاري.

جدول رقم (2):الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول الإفريقية (2016-2020)

السنوات	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
2016	1,47	10,62	3,16	15,30	4,39	0,10
2017	9,88	14,11	4,76	0,83	1,96	0,27
2018	26,23	1,02	15,03	2,65	4,27	7,78
2019	124,17	24,51	36,81	28,65	12,20	22,60
2020	24,85	28,38	41,52	34,08	11,35	16,69
المجموع	247,14	78,63	101,32	81,24	34,17	47,44

المصـــدر : زخروف عامر أبو ســليمان : مســتقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البيئية الأفروجزائرية عرض نماذج تكتلات إقليمية اقتصادية إفريقية ، مجلة البشائر ، المجلد .(8)العدد.(1) ، الجزائر . أفريل 2022 . ص.747.

من خلال هذا الجدول المرفق ، يتضـــح أن قيمة الصـــادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول الإفريقية قد عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة مابين 2020/2016، حيث ارتفعت من 31,01 مليون دولار سـنة 2016 ألى 147,62 مليون دولار سـنة 2020 ، مع تسـجيل ارتفاع في سـنة 2019 بقيمة إجمالية بلغت 203,5 مليون دولار. وتعد تونس الشـــريك التجاري الإفريقي الاول للجزائر خارج قطاع المحروقات ، بحصـــة إجمالية بلغت 247,14 مليون دولار ، ثم ليبيا 81,24 مليون دولار ، وقد شـــهدت الصـــادرات نحو موريتانيا وســـاحل العاج تطورا تدريجيا يعكس ســـعس الجزائر لتنويع شـــركائها الإقتصـاديين في القارة الإفريقية بينما بقيت الصـادرات نحو مصـر عند مستويات ضـعيفة نسـبيا ، ويشـير هذا التطور إلى توجه الجزائر نحو تنمية صـادراتها خارج قطاع المحروقات وتعزيز حضـورها الاقتصـادي في السوق الإفريقية ، لاسيما في ظل المساعي الرسمية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية .

جدول رقم (3) صادرات الجزائر اتجاه الدول الإفريقية لسنة2023

الدولة	النسبة
تونس	1,4 مليار دولار
جنوب افريقيا	168,28 مليون دولار
مصر	143,68مليون دولار

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ألجكس "28 أكتوبر 2024 ، تم الإطلاع عليه يوم 15 مارس 2025 على الساعة:20:47 من موقع www. Entv. Dz

من خلال بيانات الجدول الموضح أمامنا ، نلاحظ أن تونس تتصدر قائمة الدول المستوردة بقيمة 1,4 مليار دولار، يليها جنوب إفريقيا بقيمة 168,28 مليون دولار ، ثم مصر بقيمة 143,68 مليون دولار . تظهر هذه الأرقام أن تونس تمثل الشريك التجاري الإفريقي الأكبر للجزائر من حيث قيمة الصادرا خلال عام 2023 ، بفارق كبير عن الدول الأخرى المذكورة في الجدول ، يعكس هذا التوزيع في الصادرات أهمية السوق التونسية بالنسبة للصادرات الجزائرية مقارنة بجنوب إفريقيا ومصر .

المطلب الثاني : حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية

جدول رقم (4) توزيع الواردات حسب المناطق الجغرافية لسنة2020

المنطقة الجغرافية	نسبة الواردات
اوروبا	48,45
آسيا	32,73
أمريكا	15,55
إفريقيا	3,27

المصدر: المديرية العامة للجمارك ، مدير الدراسات والإشراف احصائيات التجارة الخارجية . وزارة المالية

يلاحظ من خلال الجدول الظاهر أمامنا والذي يعرض توزيع الواردات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020 ، فقد ركز على توزيع الواردات الجزائرية من الخارج حسب المناطق الجغرافية ، ويوضح أن التبادل التجاري مع الخارج يتركز في مناطق محددة ، مما يكشف عن أنماط الاعتماد التجاري للدولة . ويبرز هذا فيما يلي:

1- اوروبا (48.45%) تمثل الشريك الاول من حيث الواردات هذا يعكس استمرار الاعتماد على اوروبا كمصدر رئيسي للسلع والتجهيزات،هذا يعود إلى جودة المنتجات الاوربية ، قرب المسافة الجغرافية ، إضافة إلى العلاقات التاريخية .

2- آسيا (32,73%) : تمثل ثاني أكبر مصدر للواردات بنسبة معتبرة ، يرجع ذلك إلى الطابع الصناعي لدول آسيوية مثل : الصين ، تركيا ، كوريالجنوبية ، والهند والتي تقدم منتجات بأسعر تنافسية .يشير أيضا إلى تنوع الشركاء خارج اوروبا ، واستفادة الجزائر من تنوع العرض في الأسواق الآسيوية .

3- أمريكا (15،55%): تمثل نسبة متوسطة من واردات الجزائر يبشير ذلك إلى علاقات تجارية قائمة مع دول مثل الولايات المتحدة وكندا والبرازيل .

رغم بعد المسافة الجغرافية ، إلا أن الاعتماد على التكنولوجيا والمنتجات المتطورة قد يكون عاملا محفزا لهذا التوجه .

4- إفريقيا (3,27%) :تبقى نسبة الواردات من إفريقيا ضئيلة جدا رغم الإنتماء الجغرافي للقارة ، يعكس ذلك ضعف العلاقات الاقتصادية البينية الإفريقية وغياب البنى التحتية للتجارة البينية، هذه النسبة تبين الحاجة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار الإفريقي .

نستنتج مما سبق ومما يُظهره الجدول هيمنة واضحة لأوروبا وآسيا كمصدرين رئيسيين للواردات ، وهو ما يعكس استمرار التبعية الاقتصادية لهاتين المنطقتين .

من جهة أخرى تبقى القارة الإفريقية شبه غائبة في التجارة الخارجية الجزائرية سواء من حيث الصادرات او الواردات ، وهو ما يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في التوجيهات الاقتصادية وتعزيز التعاون الإقليمي ، ومنه فتنويع مصادر الإستيراد يعد ضرورة لتقليص المخاطر الاقتصادية ، خصوصا في ظل الأزمات العالمية وتذبذب الأسواق.

كما يظهر من خلال ماتم التطرق إليه أن هناك إيجابيات وسلبيات التوزيع في الصادرات او الواردات نذكرها فيما يلي :

الإيجابيات :

هناك تنوع في مصادر الواردات ، حيث يتم الإستيراد من اوروبا وآسيا وإمريكا وأفريقيا . هذا التنويع يمكن أن يقلل من الاعتماد على منطقة جغرافية واحدة ، مما يجعلك أقل عرضة للمخاطر الاقتصادية او السياسية التي قد تؤثر على تلك المنطقة تحديدا .

ومن ايجابياها أيضا نرى أن حصة اوروبا الكبيرة من الواردات **48,45%** تشير إلى أن هناك علاقات تجارية قوية ومستقرة مع دول اوروبية ، هذا يمكن أن يضمن تنوعا فبي السلع والخدمات بالإضافة إلى الإستفادة من الإتفاقيات التجارية المحتملة ، كما تعكس نسبة الواردات في آسيا الأهمية المتزايدة للقارة الآسيوية كمركز اقتصادي عالمي ومصدر للعديد من السلع بأسعار تنافسية ، أما بالنسبة للواردات في إفريقيا وبالرغم من انخفضها تشير إلى وجود تبادل تجاري في القارة الأفريقية ، وهو مايمكن أن يفتح آفاقا للنمو المستقبلي وتعزيز العلاقات جنوب- جنوب .

أما فيما يخص السلبيات فلإعتماد الكبير على اوروبا قد يشكل نقطة ضعف إذا واجهت دول اوروبا تحديات إقتصادية او سياسية كبيرة قد تؤثر على قدرتها على التصدير ، بالإضافة إلى ضعف التبادل التجاري في

افريقيا يشـــير إلى ضـــعف في العلاقات التجارية او عدم اســـتغلال الفرص المتاحة في الأســـواق الأفريقية الصاعدة .

أما بالنســـبة للواردات المنخفظة في أمريكا قد تعني عدم الإســـتفادة الكاملية من الإمكانيات التجارية مع دول إمريكا الشمالية والجنوبية ، والتي تعتبر سوقا كبيرة ومصدرا للتكنولوجيا والمنتجات المتقدمة .

جدول رقم(5) حجم المبادلات التجارية للجزائر مع افريقيا

تسـعى الجزائر إلى تعزيز علاقاتها الإقتصـادية مع القارة الإفريقية في إطار توجهها نحو تنويع شـركائها التجـاريين وتقويـة الروابط الإقليميـة. ورغم الإمكـانيـات الكبيرة التي توفرهـا الأســـواق الإفريقيـة، فـإن حجم المبادلات التجارية لا يزال محدودًا مقارنة بالقدرات المتاحة. في عام 2023، بلغ حجم التجارة بين الجزائر والدول الإفريقية نحو 4.6 مليار دولار، وهو ما يعكس تحســنًا نســبيًا، لكنه لا يزال دون الطموحات. وتعمل الجزائر، عبر سياساتها الإقتصادية والخارجية، على دعم هذا التوجه من خلال تطوير البنى التحتية وتسهيل الإنسياب التجاري مع دول الجوار الإفريقي.

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	7798,7	13474,8	15520,0	13366,9	18353,6
الواردات	26824,1	21611,8	20445,2	24068,8	21374,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء حوصلة إحصائية 1962-2020 التجارة الخارجية ....

يلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تبذل جهودا كبيرة ، رغم ذلك يبقى حجم المبادلات التجارية التجارية مع إفريقيا ضـئيلا جدا مقارنة مع باقي المناطق الأخرى في العالم في إحصـائيات التجارة الخارجية لسـنة 2020 الصـــادرة على الديوان الوطني للإحصـــاء احتلت المبادلات التجارية مع افريقيا المراتب الأخيرة ، حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات **7.30%**مقارنة بنسبة صادرات الجزائر نحو الإتحاد الاوربي المقدرة بـــ 53,90 %، في حين بلغت الواردات من الدول الإفريقية 21378,7 مليون دج بينما بلغت وارداتها في المغرب العربي 50184,9 مليون دج

وهي تمثل نسـبة ضـعيفة من إجمالي الواردات أي **1,63 %**مقارنة مع الإتحاد الاوربي والذي اسـتحوذ على حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع إفريقيا خلال الفترة الأخيرة فهي نسبة ضعيفة مقارنة بالإتحاد الاوربي ،

حيث لاتعكس هذه القيم ماهو متداول ومنصوص عليه في الإتفاقيا الرامية إلى زيادة حجم التعاون الاقتصادي ونسبة التبادل التجاري بين الجزائر وإفريقيا.

جدول رقم (6) يمثل : حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي الدول الإفريقية خلال 2023

تُولي الجزائر أهمية متزايدة لتوسيع تجارتها مع القارة الإفريقية، في إطار استراتيجيتها لتنويع الاقتصاد والانفتاح على الشركاء الإقليميين. وقد شهدت المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية خلال سنة 2023 تحسنًا ملحوظًا، حيث بلغ حجمها نحو 4.6 مليار دولار، ما يعكس جهود الجزائر لتعزيز مكانتها الاقتصادية داخل القارة، رغم التحديات اللوجستية وضعف التكامل القاري حتى الآن .

السنة	النسبة	نسبة النمو
2022	2,70مليارد‌ولار صادرات	38% مقارنة بنسبة 2021
	1,87 مليار دولار واردات	
2023	4,6مليار دولار	88%مقارنة بسنة 2020

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ألجكس "28 أكتوبر 2024 ، تم الإطلاع عليه يوم 15 مارس 2025 على الساعة :20:47 من موقع www. Entv. Dz

بناءا على البيانات المتاحة في الجدول ، يظهر أن التبادل التجاري بين الجزائر وباقي الدول الإفريقية يشهد نموا ملحوظا ، ففي عام 2022 بلغت قيمة الصادرات الجزائرية 2,70 مليار دولار محققة نموا قدره 38% مقارنة بعام 2021 بينما وصلت قيمة الواردات إلى 1,87 مليار دولار وفي عام 2023 ، ارتفع إجمالي حجم المبادلات التجارية بشكل كبير ليصل إلى 4,6 مليار دولار ، مسجلا نموا بنسبة 88% مقارنة بسنة 2020 . يظهر هذا التصاعد في حجم التبادل التجاري إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الإفريقية ، هذا مايعكس إيجابيات في حركة الصادرات والواردات بين الطرفين .

جدول رقم(7) واردات الجزائر من الدول الإفريقية لسنة 2023

الدولة	النسبة
مصر	886,24 مليون دولار
موريتانيا	362,22 مليون دولار
تونس	322,22 مليون دولار
كوت ديفوار	88,79 مليون دولار

بالنظر إلى بيانات هذا الجدول والذي يمثل واردات الجزائر من الدول الإفريقية لسنة2023 ، نلاحظ أن مصر تتصدر قائمة الدول المصدرة إلى الجزائر بقيمة 886,24 مليون دولار ، تليها موريتانيا بقيمة 362,22 مليون دولار ، ثم تونس 322,22 مليون دولار، وأخيرا كوت ديفوار بقيمة 88,79 مليون دولار. يبين هذا التوزيع إلى أن مصر هي المورد الأفريقي الأكبر للجزائر في عام 2023 ، بفارق ملحوظ عن الدول الأخرى المذكورة ، يمكن أن يعكس هذا الحجم التبادل التجاري القوي بين البلدين في قطاعات متنوعة ، أما بالنسبة لموريتانيا وتونس فتأتيان في المرتبتين الثانية والثالثةعلى التوالي ، مما يدل على وجود علاقات تجارية نشطة معهما أيضا . في المقابل يمثل حجم الواردات من كوديفوار قيمة أقل مقارنة بالدول الأخرى المذكورة في الجدول .

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية اتجاه إفريقيا:

تعد السيناريوهات إحدى الأدوات التحليلية المهمة في مجال العلوم السياسية، حيث تستخدم للإستشراف في المستقبل وبناء تصورات محتملة للتطورات السياسية والإقتصادية، وتعتمد هذه التقنية على منهج تفكيري يتجاوز التوقعات الخطية والتنبؤات الجامدة، لتقديم بدائل متعددة مبنية على تحليل المعطيات الراهنة والإتجاهات المحتملة ،وقد أصبحت السيناريوهات أداة مركزية في صنع القرار السياسي ،خاصة في البيئات المعقدة ،وغير المستقرة ،حيث تساعد صناع السياسات على الإستعداد لمواجهة تحديات مستقبلية ،وفهم التأثيرات المحتملة لإختياراتهم الإستراتيجية في ظل عدم اليقين ،وهنا سوف نحاول تطبيق هذه التقنية على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه إفريقيا بناءا على ثلاث سيناريوهات محتملة في ظل مستقبل يظر يهينا بعدة عوامل داخلية وخارجية

المطلب الأول :السيناريو الإتجاهي أو الخطي:

تعريف السيناريو الإتجاهي أو الخطي :" هو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة في المستقبل مما يستلزم إستمرار نوعية وسببية المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة وهنا يتعلق الامر بعملية إسقاط خطى الإتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر والمستقبل ".[1]

[1]فيروز مزياني ،" الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية السيناريو أداة الوحدة المنهجية ".(**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**) . العدد.(9).جوان 2016 .ص.477.

وبناء على هذا السيناريو فإنه من المتوقع أن تواصل الجزائر تحركاتها الاقتصادية التقليدية إتجاه إفريقيا بنفس الوتيرةالحالية بالاعتماد على المبادرات الرسيمية والزيارات الثنائية،دون تحقيق اختراقات اقتصادية كبيرة او توسع ملموس في الأسواق الإفريقية بناء مجموعة من العوامل.

الإرادة السياسية الثنائية لتعزيز التوجه الإفريقي بإعتبار وجود توجه رسمي وواضح ، عبر عنه في تصريحات رئيس الجمهورية ووزارة الخارجية والتجارة نحو إعطاء الاولوية لإفريقيا في السياسة الخارجية الإقتصادية وذلكل في تحركات فعلية كفتح ملحقات تجارية جديدة والمشاركة المكثفة في المؤتمرات الإفريقية، والاعتماد على سيناريو الإتجاهي هي ستستمر هذه الإرادة دون أن تتحول إلى إستراتيجية وطنية شاملة، بل ستظل محصورة في مبادرات حكومية متفرقة لا تصاحبها تعبئة حقيقية للقطاع او إصلاحات هيكلية عميقة.

استمرار مشاريع الربط القاري ، والتي من ابرزها مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر ،النيجر) والذي يمثل أحد أبرز المشاريع الجيوإقتصادية في إفريقيا وكذا الألياف البصرية الذي يربط الجزائر بنيجيريا ونيامي ويهدف إلى تقوية الربط التكنولوجي ،ومشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (نيجريا وال جزائر) الذي يعتبر من أه المشاريع الهيكلية في قطاع الطاقة في إرفيقيا وغيرها من المشاريع الجزائرية الإفريقية بحيث سيتم إكمال هذه المشاريع ولكن بوتيرة بطيئة ،وستبقى الجزائر تعتمد على البنية التحتية كوسيلة لتعزيز نفوذها.

-**ضعف القطاع الخاص الوطني** :تعتبر الشركات الجزائرية رغم إمتلاك بعضها للخبرة لا تزال تعاني من ضعف الموقع الخارجي ،وغيبا ثقافة التصدير ،إضافة إلى تعقيدات البيروقراطية ، إضافة إلى غياب المؤسسات المصرفية الجزائرية عن إفريقيا ما يعوق تمويل الإستثمارات وتسهيل المبادلات وبالتالي الحضور الجزائري الإقتصادي سيبقى محتشما ولن يصل إلى النفوذ الذي حققته بعض الدول.

-**التنافس الدولي** : _تمتلك بعض الدول إستراتيجيات اتجاه افريقيا واضحة ، تشمل الإستثمارات البنكية ،مشاريع البنية التحتية والتعليم ،وينظر إلية كفاعل ديناميكي داخل الإتحاد الإفريقي مثل تركيا ، الصين ،حيث إعتمدوا على أدوار القوة الاقتصادية الناعمة والتواجد الدائم ولهذا لن تتمكن الجزائر من منافسة بعض هذه لاقوى لكنها ستظل تعتمد على "الشرعية التاريخية "دون تطوير أدوات إقتصادية فعالة، مما سيضعف قدرتها على الهيمنة او القيادة في غرب ووسط إفريقيا.

-**ضعف آليات الدعم المؤسسي والتمويل:** بناء على غياب بنوك جزائرية في إفريقيا يعني صعوبات في تحويل الأموال وضمان القروض بالإضافة إلى غياب آليات واضحة لدعم وتشجيع المصدرين نحو إفريقيا

وقد يتم إطلاق مبادرات محدودة في هذا الإطار ،لكنها لن ترقى إلى تشـــكيل منظومة تمويل متكاملة كما هو الحال في التجارب المصرية .

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي:

تعريف السيناريو الإصلاحي:" يركز هذا السيناريو على حدوث تغيرات وإصـلاحات على الوضـعية الحالية للظاهرة موضـوع الدراسـة وهذه الإصـلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة وكذلك تؤدي إلى في نهاية المطاف إلى تحقيق تحســين في إتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة ".[1]

وبناء على هذا السيناريو فإن الجزائر ستتمكن من تجاوز التحديات الهيكلية التي تعيقها حاليا، وستتمكن من تعزيز دبلوماسيتها الإقتصادية اتجاه إفريقيا من خلال :

-**بناء جهاز دبلوماسي إقتصادي متخصص:** وذلك من خلال إنشاء هيئة وطنية للدبلوماسية الإقتصادية الإفريقية والتي بدورها تضم : وزارة الخارجية-وزارة التجارة-وكالة الإستثمار (ANDI)-غرفة التجارة والصناعة الجزائرية(CACI)-إتحاد أرباب العمل ،بالإضافة إلى تكوين دبلوماسيين متخصصين في التجارة والإستثمار ، مع إعتماد ملاحق إقتصادية دائمة بالسفارات الجزائرية في 20دولة إفريقية.

تفعيل التبادل التجاري البيني الإغريقي : حيث قامت الجزائر بتوقيع اتفاقيات تجاه تفضـــيلية مع الدول الإفريقية خاصــة غرب ووسـط إفريقيا مع تفعيل خطوط النقل البري والجوي طريق الجزائر "لاغوس" خطوط كيران جزائرية جديدة ،بلاغضـــافة إلى إنشـــاء مراكز تجارية جديدة دائمة في 10عواصـــم إفريقية لعرض المنتجات الجزائرية مع تسهيل تصدير المنتجات الزراعية والصيدلانية والميكانيكية.

-**تشجيع الإستثمار المشترك:** وذلك من خلال إنشاء صندوق جزائري إفريقي للإستثمار بقيمة 2 مليار دولار لتمويل مشـاريع مشـتركة مع تمكين سـونطراك وسـونلغاز وكوسـيدار من دخول السـوق الإريقية بمشـاريع بنية تحتية وطاقوية ، مع دعم إنشاء شركات مختلطة بين رجال أعمال جزائريين وأفارقة.ذ

إصـلاح السـياسـات الداخلية لدعم الإنفتاح الإفريقي : حيث قامت الجزائر بمواجهة قوانين السـتثمار لتشـجيع تصـدير راس المال نحو إفريقيا والاعتماد على حوافز ضـريبية وجمركية للشـركات التي تتوسـع في إفريقيا مع تسيير التمويل والتأمين على مخاطر التصدير.

[1] فيروز مزياني ، مرجع سبيق ذكره.ص.477

-**استخدام الجزائر للقوة الناعمة الإقتصادية:** من خلال استخدام أدوات إقتصادية غير مباشرة (التجارة، التعليم، التكنولوجيا، التنمية .....) للتأثير على الشركاء الدوليين، حيث قامت الجزائر بتقديم منح الدراسة لطلبة أفارقة في تخصصات تقنية وزراعية ، بالإضافة إلى تنظيم معارض سنوية جزائرية في إفريقيا ،كما قامت الجزائر في هذا الخصوص بالمساهمة في مشاريع تنموية (مستشفيات، مدارس، آبار مياه وغيرها) عبر الوكالة الجزائرية للإستثمار .

المطلب الثالث :السيناريو الراديكالي:

تعريف السيناريو الراديكالي : " يعتمد هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة الدولية وهي المتغيرات التي تحدث تمزق او قطيعة، مع المسارات والإتجاهات السابقة للظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الإعتبار المتغيرات القليلة الإحتمال لكنها عندما عدت فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغيرا جذريا" [1].

وفي هذا السيناريو نستشرف إحتمالية تعثر الديبلوماسية الجزائرية اتجاه إفريقيا وقوفا على عدة عوامل:

الاعتماد المفرط على المحروقات : حيث يؤدي هذا الاعتماد على تقلص فرص التنويع الاقتصادي وضعف القدرة على المنافسة في السوق الإفريقية الذي يشهد تحولا متسارعا نحو الصناعات .

الاستقرار السياسي الداخلي: قد يتاثر بالتقلبات السياسية مما يؤدي على غياب الرؤية الإقتصادية المستدامة وإفتقاد الإستمرارية في تنفيذ السياسات الإقتصادية كما أن التحديات الأمنية في الدول

الإفريقية المجاورة تستثمر في الحد من فرص التجارة والإستثمار وقد تعرقل الأنشطة الإقتصادية الجزائرية.

-**توسع قوي لمنافس الجزائر:** أهمهم (، تركيا ، الصين ،) شهدت إفريقيا توسعا في العقدين الأخرين لمنافسي الجزائر مما أضعف النمو الاقتصادي في القارة، أما الصين فهي المنافس الأكبر، إذ أصبحت الشريك التجاري الاول للقارة من خلال تمويل مشاريع عملاقة وتقديم قروض مسيرة ، كذلك دخلت الإمارات وقطر بقوة عبر الديبلوماسية ،المال ولإستحوذ على أصول إستراتيجية في المقابل ظلت الجزائر تتحرك بوتيرة بطيئة وبأدوار تقليدية ،مما جعلها تبدو غائبة او هامشية أما المد الهجومي المنافس .

-**تصاعد الأزمة السياسية مع دولة مالي:**_التي تعد واحدة من الشركاء في منطقة الساحل بدأت الأزمة في أفريل2025 بعد إسقاط الجزائر لطائرة مسيرة تابعة لمالي مما أدى لتصعيد التوترات بيم البلدين بما في ذلك

[1]فيروز مزياني ، مرجع سبيق ذكره.ص.478"

إغلاق المجال الجوي المتبادل وتبادل الإتهامات بالإنتهاك السيادي ،تعتبر هذه الأزمة إنعكاسا لتراكمات تاريخية من الخلافات بين الجزائر ومالي أما على الصعيد الاقتصادي أدت هذه الأزمة إلى توقف حركة الشاحنات التجارية بين الجزائر ومالي مما اثر سلبا على المبادلات التجارية بين البلدين و زاد تكاليف النقل ،كما أن إستمرار هذه الأزمة يعزز من تأثير المنافسة الإقليمية خاصة من دول مثل :تركيا والصين التي تسارع في فرض نفوذها في إفريقيا وهذا ما يشكل تحديا للجزائر. وفي هذال السياق يتوقع أن تتراجع الجزائر عن بعض المبادرات الاقتصادية المشتركة مع دول الساحل بما في ذلك مالي ،مما يقلل من فرصتها للوصول إلى أسواق جديدة ويضعف مكانتها الغقتصادية في إفريقيا.

السيناريوهات التي تم عرضها تشير إلى مجموعة من الاحتمالات التي قد شهدتها الجزائر في المستقبل،في إطار دبلوماسيتها الاقتصادية أتجاه إفريقيا فالسيناريو الاول الإتجاهي يعتمد على المعوقات الداخلية والخارجية نحو التوسع الاقتصادي في إفريقيا،بينما السيناريو الثاني الإصلاحي يشير إلى إمكانية حدوث تحول غيجابي نتيجة الإصلاحات الداخلية والتعاون العميق في منطقة التجارة الحرة الإفريقية ،اما السيناريو الثالث الراديكالي فيبه إلى المخاطر التي قد تواجه الجزائر في حالة استمرارية تزايد المنافسة الإقليمية والتحديات الإقليمية ،الاقتصادية كل سيناريو يعكس احتمالات قائمة بناءا على العوامل السياسية والإقتصادية السائدة إلا أن السيناريو الإصلاحي هو الأرجح تحققا في المستقبل نظرا لتوفر مجموعة من المؤشرات الإجابية التي تدعم توجه الجزائر نحو تعزيز حضورها الاقتصادي في القارة .

-**الاستقرار النسبي الداخلي:**يثير تحسين الاوضاع السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية داخل الجزائر ،مما يوفر بيئة مواتية لصناعة وتنفيذ سياسات خارجية فاعلة ،خصوصا على المستوى الاقتصادي ،فالإستقرارا ساهم في وضع ثقة الشركاء الأفارقة والدوليين في الجزائر كشريك استثماري وتجاري ويمنح صناع القرار هامشا اوسع للتحرك خارجيا ،دون ضغوط داخلية كبيرة .

الإدارة السياسية المعلنة : تعكس التصورات الرسمية والزيارات الرئاسية والوزارية المتكررة إلى دول إفريقية وجود إرادة سياسية عليا لإعادة توجيه الإقتصاد الجزائري نحو العمق الإفريقي ،هذه الإرادة تترجم عمليا من خلال اتفاقيات ،مشاريع وبعثات دبلوماسية وتجارية ،مما جعل السيناريو الإصلاحي خيارا مدعوما من أعلى مستوى في الدولة .

-**الديناميكية الحالية في إعادة توجيه السياسة الخارجية:** تشير إلى الحركية الجديدة في السياسة الخارجية الجزائرية ،التي باتت تعطي اولوية أكبر للبعد الاقتصادي والتنموي ،خصوصا في القارة الإفريقية،هذه

الديناميكية تتجلى في تعزيز الحضور الدبلوماسي والإقتصادي وتشجيع الشركات الجزائرية على الإستثمار في إفريقيا،و الإهتمام المتزايد بالبنية التحتية العابرة للحدود .

-**توسع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية** :تمثل هذه المنطقة أحد اكبر مشاريع التكامل الغقتصادي في العالم،وتهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الغفريقية،إنخراط الجزائر في هذا الغطار يفتح أمامها سوق ضخمة تضم أكثر من مليار نسمة ،مما يعزز فرصتها لوسيع صادراتها وتنمية علاقاتها الإقتصادية مع الدول الإفريقية ،توسع وتفعيل هذه المنطقة سيجعل السيناريو الإصلاحي أكثر واقعية.

-**تنامي الحاجة الإفريقية إلى شـــركات متوازية وعادلة** :تواجه العديد من الدول الغلإريقية تحديات تتعلق بغياب التوازن في علاقاتها الاقتصـــادية مع القوى المبرى ،مما جعلها تبحث عن شـــركاء غقليمين يراعون خصوصيتها التنموية ،الجزائر باعتبارها بلدا إفريقيا غير استعماري ،تمتلك مقومات تاريخية وأخلاقية تسمح لها بلعب دور الشـريك النويه ،وهو ما يمنحها أفضـلية في سـياق إفريقي نحو شـركات مبنية على الإحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.

خلاصة الفصل الثاني:

يتبيّن من خلال هذا الفصل أن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه إفريقيا يعتمد على مجموعة من الآليات، أبرزها المشاريع الاستثمارية والتبادل التجاري. ورغم ما تحقق من جهود، لا تزال التحديات قائمة، مما يستدعي تعزيز التنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين وتطوير رؤية استراتيجية شاملة. كما أن استشراف المستقبل يتطلب توجيه الاستثمارات نحو قطاعات واعدة، وتفعيل دور الجزائر في التكتلات الإفريقية بما يعزز مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية فاعلة.

خاتمة

تشكل الدبلوماسية الاقتصادية في عالم اليوم أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للدول، خاصة في ظل التحولات المتسارعة في النظام الدولي وما تفرضه العولمة من ترابط اقتصادي متزايد بين الدول، حيث أصبح البُعد الاقتصادي محوراً رئيسياً في بناء النفوذ وتعزيز الشراكات الجيوسياسية. وفي هذا السياق، سعت الجزائر إلى إعادة رسم اولوياتها الدبلوماسية، موجهةً اهتماماً متزايداً نحو القارة الإفريقية التي تعتبر امتداداً طبيعياً واستراتيجياً لها، ليس فقط من منظور جغرافي وتاريخي، بل من زاوية المصالح الاقتصادية والتنموية المشتركة.

لقد حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية مركزية تتعلق بكيفية مساهمة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تعزيز التوجه الاستراتيجي للجزائر نحو إفريقيا، وذلك من خلال تحليل الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية، ورصد التوجهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية، ثم تقييم المبادرات والسياسات التي تبنتها الجزائر لتفعيل حضورها الاقتصادي في الفضاء الإفريقي، سواء على مستوى العلاقات الثنائية او في إطار المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية عرفت تطوراً تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد تبني خطاب سياسي رسمي يربط بين الأمن القومي والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي. فقد اتضح من خلال التحليل أن الجزائر بدأت تتبنى رؤية أكثر واقعية وبراغماتية في علاقاتها مع الدول الإفريقية، ترتكز على المصالح الاقتصادية المشتركة، بدل الاقتصار على الخطاب التضامني التقليدي الذي طبع السياسة الخارجية الجزائرية خلال العقود السابقة.

من أبرز مظاهر هذا التحول، يمكن الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الجزائر لتوسيع شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية نحو عمق القارة، مثل مشروع الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بدول الساحل، والذي يمثل ركيزة استراتيجية لتعزيز التجارة البينية الإفريقية. كما أن فتح خطوط جوية مباشرة نحو عدد من العواصم الإفريقية، وتوسيع نشاط البنوك الجزائرية ومؤسسات التأمين في بعض الدول، يعكس توجه الجزائر نحو خلق أذرع اقتصادية داعمة لسياساتها الإقليمية.

من جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن الجزائر سعت إلى توظيف أدواتها الدبلوماسية لتعزيز تواجد شركاتها العمومية والخاصة في الأسواق الإفريقية، مع التركيز على قطاعات البنية التحتية، الطاقة، الأشغال العمومية، والصحة. غير أن هذه المبادرات ظلت، في كثير من الأحيان، محدودة من حيث الأثر والمردودية، نتيجة لجملة من التحديات الداخلية والخارجية، لعل من أبرزها غياب التنسيق المؤسسي بين الفاعلين

الاقتصاديين والدبلوماسيين، ضعف الترويج للصادرات الجزائرية، وكذا المنافسة الشرسة منقبل قوى اقتصادية صاعدة على غرار الصين وتركيا.

كما كشفت الدراسة أن تعمل على تحقيق استراتيجية اقتصادية متكاملة وواضحة المعالم تجاه إفريقيا، تكون مبنية على أسس مدروسة تأخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية والاقتصادية في القارة.

وعليه، فإن فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تظل رهينة بقدرة الدولة على بناء اقتصاد متنوع وتنافسي قادر على الانفتاح على محيطه الإفريقي، فضـــلاً عن تعزيز قدرات الإطار الدبلوماســـي في المجالات الاقتصادية والتجارية.

و منه يمكن القول إن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ساهمت بشكل متفاوت في تعزيز التوجه الجزائري نحو إفريقيا، من خلال إعادة إحياء العلاقات الاقتصادية، وتكثيف الزيارات الرسمية والمنتديات الاقتصادية، والانخراط في المبادرات الإقليمية الكبرى مثل منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ، غير أن هذا التوجه لا يزال في حاجة إلى دعم مؤســســاتي أكبر، وإلى رؤية اســتراتيجية متكاملة تجمع بين الجانب الســياســي والاقتصادي والأمني، حتى تتمكن الجزائر من تثبيت موطئ قدمها كفاعل اقتصادي مهم في إفريقيا.

إن التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الجارية في القارة، وما تتيحه من فرص واعدة، تفرض على الجزائر أن تتعامل مع الفضاء الإفريقي ليس كمجال تضامن تاريخي فقط، بل كسوق واعد يمكن أن يشكل امتداداً طبيعياً لاقتصادها الوطني، ورافعة أساسية لتنويع صادراتها خارج المحروقات، وتكريس عمقها الاستراتيجي جنوب الصحراء ولتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية اتجاه الدول الافريقية ، يمكن اقتراح مايلي :

_تعزيز التنسيق بين وزارات الشؤون الخارجية والتجارة والصناعة والاستثمار، لضمان تكامل الجهود وتحديد الاولويات القطاعية حسب خصوصيات كل بلد إفريقي.

_دعم قدرات السلك الدبلوماسي اقتصادياً من خلال تكوينات متخصصة وتمكينه من أدوات تحليل الأسواق الإفريقية.

_تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في إفريقيا عبر حوافز مالية وضمانات قانونية وتشجيع التمويل البنكي الموجه نحو الخارج.

_إنشاء مراكز دراسات وبحوث اقتصادية إفريقية تتابع التطورات الجارية وتزود صانع القرار بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات دقيقة.

يمكن التأكيد على أن الرهان الإفريقي يجب أن يحتل موقعاً مركزياً ضـــمن اولويات الســـياســـة الخارجية الجزائرية، وأن الدبلوماسـية الاقتصـادية، بما تحمله من أبعاد اسـتراتيجية، قادرة على أن تكون أحد أعمدة هذا التوجه، شـرط تفعيلها بفعالية، ورسـم معالمها وفق رؤية شـاملة تسـتند إلى اسـتراتيجية معلومة الاهداف و الوسائل و الخطط تتماشى مع التوسع الجزائري اتجاه الدول الافريقية لتكون مقدمة لاهداف أخرى اكثر أهمية و جدوى.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1-:الكتب :

1- حسين مجيد، **مبادئ علم الاقتصاد**، عمان: دار زهوان للنشر، 2008.

2- عبد الحميد مشري، عمر سعداوي، **توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية**، الجزائر: دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، 2023.

3- عبد العزيز بن عبد الله ،**الثورة الجزائرية والبعد الإفريقي** ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،2007.

4- عبد العزيز بن ناصر، بن عبد الرحمان العيكان، **الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية والقنصلية من القانون الدولي**، الرياض: العيكان للأبحاث والتطوير، 2007.

5- عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية،2007.

6- عدنان عبد الله رشيد، **دور الدبلوماسية المعاصرة – فن تعزيز العلاقة بين القانون الدولي م والقانون الدستوري**، معبر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2017.

7- علي حسين الشامي، **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011 .

8- علي يوسف السكري، **الدبلوماسية في عالم متغير** ، عمان : الرضوان للنشر والتوزيع ، 2014 .

9- علي يوسف شكري ، **الدبلوماسية في عالم متغير**، عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014.

10- قردي محمود إسماعيل إمام ، **العلاقات الدولية والنظم السياسية والقنصلية**، الإسكندرية: دار فاروس العلمية، 2011.

11- محمود خلف، **الدبلوماسية**، الأردن: دار زهران للنشر، 1997.

12- منتصر سعيد حمودة، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008.

13- هاني الرضا، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، تاريخها، قوانينها وأصولها**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006

2-المقالات والدوريات:

1- أحمد حيدوسي ، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية_، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات** ، المجلد(10)، العدد (1)، 2021).

2- ادريس عطية ،ا"لدوائر الجيواستراتيجية للتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية" ، **مجلة استراتيجيا** ، العدد (9) .2018 .

3- إدريس عطية وعقبة وقازي، "رهانات التغير في السياسة الخارجية بعد الحراك الشعبي دراسة تحليلية في المسارات الجيو أمنية "، **دفاتر السياسة والقانون** ،المجلد(12)،العدد(2)، 2020).

4- دلال عرامة ، لطرش ذهنية ، دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز إندماجها في العالمية ، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** ، المجلد(21) العدد(1).

5- رقية بوقراس،"الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية الأنتشار والأداء والتأثير"،**مجلة التمكين الاجتماعي**،المجلد(6)العدد(4) 2024).

6- سهيلة مصطفى ، الإطار القانوني لتنظيم الإستثمار ضمن إتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية ، **مجلة الدراسات الحقوقية** ، المجلد(8) ، العدد (2) ، 2021.

7- فيروز مزياني ،" الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية السيناريو أداة الوحدة المنهجية ".(**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**) . العدد.(9).جوان 2016 .

8- لزهاري زواوية ، يمينة مفايح ، "المشاريع الإستثمارية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة التنمية الإفريقية النيباد : تحديات ورؤى المستقبل "،**مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية** ، المجلد (9) ، العدد (5)، 2020.

9- ماجدة علي صالح، " **الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة** "، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، العدد الأول العدد(1)، .2023

10-وهيبة دالع ، "السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا (1999- 2016)"، **المجلة الجزائرية لسياسات العامة** ، العدد (7)، 2015).

3-:الدراسات الغير منشورة :

1- الجمعي السعيد، مبادرة النيباد وفرص التنمية إفريقيا ...الفعالية محور الجزائر، نيجريا وجنوب إفريقيا" ، ماستر ، (جامعة ورقلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2020-2021) .

2- سـفيان دراجي ، عزيز غانم ،" **دراسـة تحليلية لآفاق وتحديات الإقتصـاد الجزائري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية** .ماستر ،(جامعة محمد البشير الإبراهيمي : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، 2022 -2023).

3- سـمير معصـم، **إشـكالية التنمية في إفريقيا في ظل الألفية دراسـة مقارنة بين مبادرة الشـراكة من أجل التنمية النيباد2001وأجندة الإتحاد الإفريقي 2063**، أطروحة دكتوراه ،(جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2024-2025).

4- فارس قرة ، "**الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي:من مبادرة النيباد إلى فعل المنطقة الحرة الإفريقية** ".أطروحة دكتوراه .(جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السـياسـية، 2023).

5- لويزة محمد دحمان ، دراسـة تحليلية وتقييمية أثر المبادلات التجارية الجزائرية والأوربية والجزائرية الإفريقية على رصـيد الميزان التجاري من 2015إلى 2019 .مذكرة ماسـتر (جامعة برج بوعريريج ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2023/2022).

6- محمد بن الشـيخ ، **الدبلوماسـية الجزائرية الإفريقية ا لمتعددة الأطراف :الدبلوماسـية الجزائرية بالإتحاد الإفريقي** ، أطروحة دكتوراه،(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السـياسـية والعلاقات الدولية ، 2023-2024).

7- هاجر أوناف ،**الدبلوماسـية الاقتصـادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول السـاحل الإفريقي.** مذكرة ماسـتر .(المدرسـة الوطنية العليا للعلوم السـياسـية ،علم الاجتماع السـياسـي والعلاقات الدولية،2015-2016)

4-:المواقع الإلكترونية :

1- "تجسـيد أولى مشـاريع الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي بإفريقيا في غضـون شـهرتم الإطلاع عليه من الرابط ".

2- http//www.radioalgerie.dz تاريخ الإطلاع في 2025/05/19على الساعة 18:12

3- الإتحاد الإفريقي ، إنشـاء سـوق أفريقية واحدة للنقل الجوي تحديث خارطة طريق للأنشـطة 2017-2016.

4- الإتحاد الإفريقي،المنقح لسـياسـة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018-2027)مسـودة،أديس أبابا ،أثيوبيا.https://au.int/sites/default/files/newse

5- اتفاق اقتصادي بين الجزائر وجنوب افريقيا ،تم الإطلاع عليه من الرابط www. Elkhaber. Com تاريخ الإطلاع في 2025/04/21 على الساعة 20:25

6- ارمو نوكمو، منطقة التجارة الحرة للقارةالإفريقية ، دور مهم للملكية الفكرية ،جامعة كاب تاون ،وجابولاني متوبيني وترقد ليهونج،بريتوريا،جنوب إفريقيا ،تم الاطلاع عليه من الرابط -**https://www.wipo.int/ar/web/wipo**تاريخ الإطلاع يوم 19 -03-2025في الساعة 11و30د

7- انشاء الجامعة الافريقية ، وثيقة مشروع مارس 2011تم الإطلاعليه من الرابط في-www.africa union.org تاريخ الإطلاع في 2025/5/6 على الساعة 9:57

8- انشاء الجامعة الافريقية ، وثيقة مشروع مارس2011 تم الإطلاع عليه من الرابط -www.africa union.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/5/6 على الساعة 9:57.

9- تمويل الجزائر للمشاريع في افريقيا ، أهداف تنموية ودور متزايد بالقارة " تم الإطلاع عليه من الرابط **www.alaraby.co.uk./economy**. تاريخ الإطلاع في :2025/03/23 على الساعة 20:15

.

10- التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ،تم الإطلاع عليه من الرابط News.radioalgerie.dz تاريخ الإطلاع يوم 2025/04/21 على الساعة 19:57

11- خصصت مليار دولار لتنمية في افريقيا تم الإطلاع عليه في : / www. Aljazera.net /politics تاريخ الإطلاع في 2025/03/26 على الساعة 10:30.

12- خصصت مليار دولار لتنمية في افريقيا في تم الإطلاع عليه من الرابط: / www. Aljazera.net politicsتاريخ الإطلاع في 2025/03/26 على الساعة 10:30

13- رئيس الجمهورية يقرر انشاء وكالة جزائرية للتعاون الدولي لأجل التضامن والتنميةتم الإطلاع عليه من الرابط www .aps.dzتاريخ الإطلاع في:2025/05/08 على الساعة 20:26.

14- الرئيسان الجزائري والموريطاني يدشنان معبران حدوديان ويفتحان مشروع طريق تندوف ازويرات ، تم الإطلاع عليه من الرابط في. www. sps : radis. Infoj تاريخ الإطلاع يوم25 /2025/04 على الساعة 21:19.

15- سالي محمد فريد ، دور مبادرة الحزام والطريق وتنمية افريقيا 2063في دعم التجارة البينية الإفريقية، مركز فاروس تم الإطلاع عليه من الرابط **http//www. : pharostudes.com** تاريخ الإطلاع يوم17 -03-2025في الساعة 16:00

16- ســـالي محمـد فريـد، تـأثير الموارد الإفريقيـة فى مســـارات التنميـة. تم الإطلاع عليـه من الرابط **https://www.siyassa.org** تاريخ الإطلاع عليه -12-4-2025 في الساعة 13:00

17- ســميرحســني وآخرون،جلســةأجنـدة 2063إفريقيـا تم الإطلاع عليهـا من الرابط **https//www. :m.yom7.com** تاريخ الإطلاع2-04-2025في الساعة 12:00د

18- اللجنة المشــتركة الكبرى الجزائرية –التونســية : التوقيع على 26 اتفاقية للبلدين نحو توزيع التعاون المشـــترك تم الإطلاع عليه من الرابط www. Asps.dz تاريخ الإطلاع في 2025/04/21 على الساعة 22:33.

19- اللجنة المشتركة الكبرى الجزائرية الونسية : الوزير الأول يدعو لتبني طريق لمتابعة التعاون الثنائي تم الإطلاع عليه من الرابط .radioalgerie.dz news تاريخ الاطلاع في2025/04/29على الساعة 18:12.

20- لوكالة الجزائرية لعاون الدولي جاهزة لدراســة المزيد من المشـــاريع التنمويةتم الإطلاع عليه في www. Elbilad.netتم تاريخ الإطلاع في 2025/05/09على الساعة 22:00

21- مـاجـد صـــراح ، "مشـــاريع الجزائر الكبرى في افريقيـا "، تم الاطـلاع عليـه من الرابط**www.echorouk.online.com** تاريخ الإطلاع يوم 03/18 /2024 على الســاعة 23:05

22- مـاجـد صـــراح ، "مشـــاريع الجزائر الكبرى في افريقيـا "،تم الإطلاع عليـه من الرابط **www.echorouk.online.com** تاريخ الإطلاع يوم 03/18 /2024 على الساعة 23:05

23- المرسـوم الرئاسـي رقم 42-20 بشـأن إنشـاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضـامن والتنمية تم الإطلاع عليه من الرابط .aps.dz www تاريخ الإطلاع عليه في:2025/05/09 على الساعة 21:30.

24- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،حلقة نقاشية بعنوان أجندة الإتحاد الغفريقي 2015-2063 تم الإطلاع عليه من الرابط:**http//www.smacpss.ahram.org.eg-News** تاريخ الإطلاع 17-03-2025في الساعة 16و20د

25- المشـــــاريع الجزائريــة الكبرى الـــــــ 5 في افريقيـا ،تم الإطلاع عليــه من الرابط www.echoroukonline.com تاريخ الإطلاع2025/04/29 على الساعة 18:36

26- مصـطفى السـايج ، الفسـاد عائق التنمية في إفريقيا ويهدر 148 مليار دولار سـنويا 25%من الناتج المحلـي ،تم الإطـلاع عليــه من الرابط : **httpa//www. : araa.sa-index.php ? option=com** تاريخ الاطلاع يوم17-03-2025 في الساعة 18و15د

Second: Foreign Referen

1-Books

1-alahMhoubi, **« Lene.pod :unechanc pour _afrique_ »** ,alger : oficedes publications ,ves ssites,2005.

2-Articles and Studies:

Abbes Aouaichia, Djamila Allag . Algerian Economic Diplomacy And The Purple Economy. (ELWAHAT Journal for Research and Studies). Volume(16)/Issue (1) (2023). 07/06/2023.

فهرس الموضوعات

شكر وعرفـــــــان
الإهـــــــــــداء

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	09
المبحث الأول: مفهوم مفهوم الدبلوماسية	10
المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية	10
المطلب الثاني: علاقة الدبلوماسية بالمصطلحات المتشابهة	12
المطلب الثالث:مصادر القانون الدبلوماسي	16
المطلب الرابع:أشكال الدبلوماسية	20
المطلب الخامس : الدبلوماسية الاقتصادية	21
المبحث الثاني: التأصيل النظري للدراسة	22
المطلب الأول: مقاربة الإعتماد المتبادل	27
المطلب الثاني: النظرية الوظيفية الجديدة	31
المطلب الثالث: التأصيل النظري وعلاقته بالدبلوماسية الاقتصادية	32
المبحث الثالث :نشأة وتطور العلاقات الإقتصادية الإفريقية	33
المطلب الأول: أهمية الدائرة الإفريقية في السياسة الخارجية الجزائرية	34
المطلب الثاني : منطقة التجارة الحرة الإفريقية	40
المطلب الثالث: دور الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية	48
الفصل الثاني : آليات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية اتجاه إفريقيا	**50**

المبحث الأول : أهم المشـاريع الإسـتثمارية الجزائرية لتعزيز الدبلوماسـية الاقتصـادية في إفريقيا	**52**
المطلب الأول: المشاريع السياسية الجزائرية الإفريقية	**52**
المطلب الثاني: مشاريع البنية التحتية الجزائرية الإفريقية بعد سنة 2019	62
المطلب الثالث: الآليات الثنائية لتفعيل الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية إتجاه إفريقيا	69
المطلب الرابع: الآليات الجماعية لتفعيل الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية إتجاه إفريقيا	72
المبحث الثاني: واقع وحجم المبادلات التجارية الجزائرية اتجاه افريقيا	76
المطلب الأول:الصادرات الجزائرية اتجاه افريقيا	76
المطلب الثاني : حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية	79
المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية اتجاه إفريقيا	83
المطلب الأول:السيناريو الإتجاهي	84
المطلب الثاني : السيناريو الإصلاحي	85
المطلب الثالث : السيناريو الراديكالي	86
الخاتمة	90
قائمة المراجع	93
الفهرس	100

الملخص بالعربية:

تناولت هذه الدراسة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية واتجاهها نحو القارة الإفريقية، خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية المعاصرة. وهدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتقييم السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الاقتصادي الإفريقي، ورصد آليات تفعيل هذه الدبلوماسية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي، بالإضافة إلى تقنية السيناريوهات لاستشراف مستقبل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت أداة رئيسية للجزائر لتعزيز تواجدها في القارة الإفريقية، وأن هناك توجهًا متزايدًا نحو التعاون الاقتصـــادي والتجاري مع الدول الإفريقية خاصة في ظل تزايد الفواعل الدولية المهتمة بالتعاون و الشراكة مع دول القارة الافريقي سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي .

الكلمات المفتاحية:

الدبلوماسية الاقتصادية – السياسة الخارجية الجزائرية – القارة الإفريقية – التعاون الاقتصادي – التجارة الحرة .

Abstract

This study examines the topic of Algerian economic diplomacy and its orientation toward the African continent, particularly in light of contemporary regional and international transformations. The study aimed to analyze the concept of economic diplomacy, evaluate Algeria's foreign policy in its African economic dimension, and explore the mechanisms for activating this diplomacy.

The study employed a descriptive and quantitative methodology, along with scenario forecasting techniques to anticipate the future of Algerian economic diplomacy in Africa. The findings revealed that economic diplomacy has become a key tool for Algeria to enhance its presence on the African continent, with a growing trend toward economic and trade cooperation with African countries. This is particularly evident amid increasing international actors interested in cooperation and partnerships with African nations, whether on a bilateral or collective level.

Keywords:
Economic diplomacy - Algerian foreign policy - African continent - Economic cooperation - Free trade.